جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الموضوع:

دراسة قياسية لأثر التضخم العالمي على الامن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022) باستخدام نماذج Midas

مذكرة التخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد كمي

من إعداد الطالب(ة):

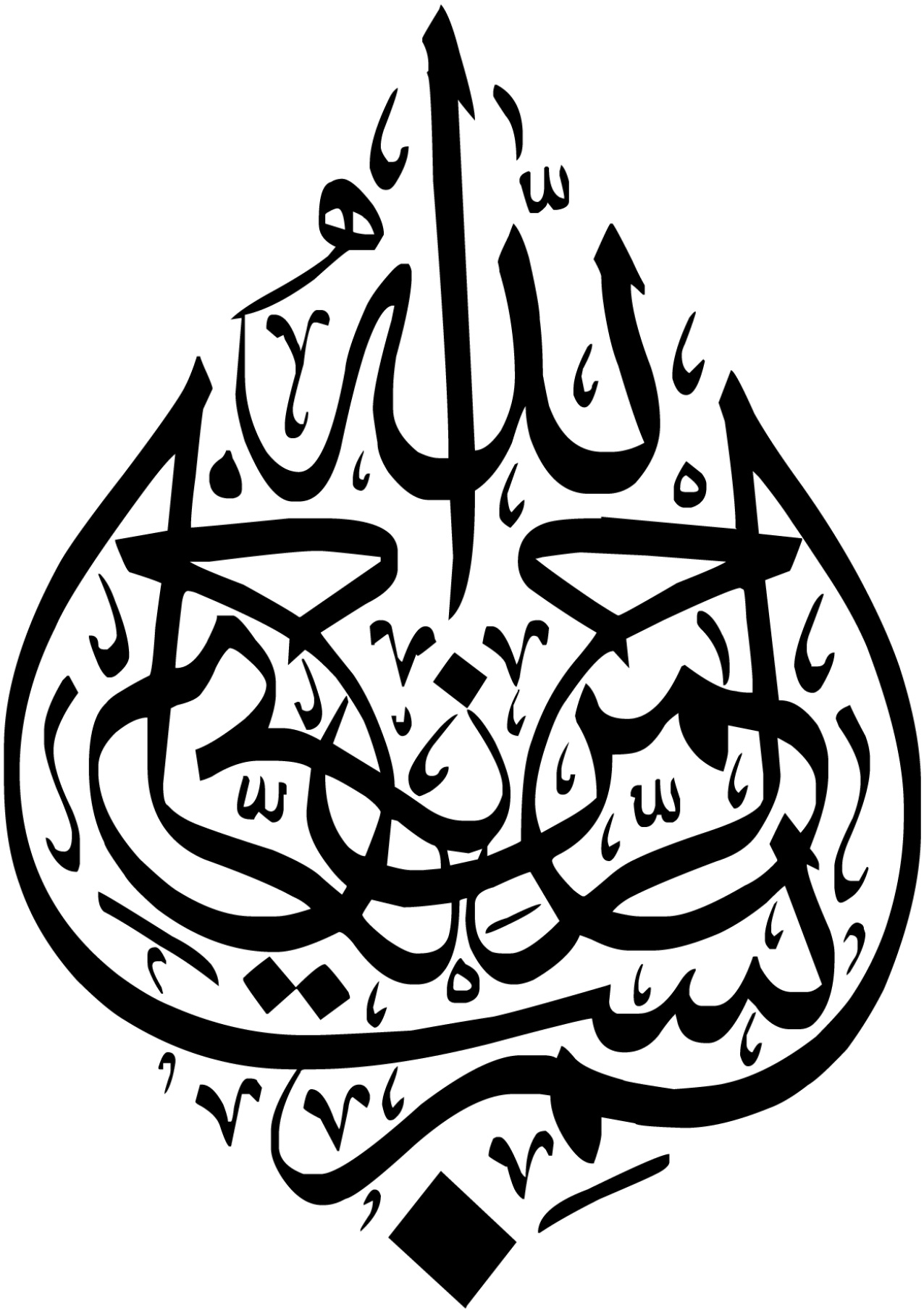
- بن بختة فاطمة
- قماز ايناس كاميليا

تحت إشراف الأستاذ:

- د. جغلاف علي

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
رتيعة محمد	أستاذ	جامعة المدية	رئيسا
جغلاف علي	أستاذ محاضر	جامعة المدية	مشرفا ومقررا
جعفري جمال	أستاذة محاضر– ب–	جامعة المدية	ممتحنا

السنة الجامعية 2023-2024



شكر وتقدير

قال الله تعالى " لئن شكرتم لأزيدنكم "

الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده، وشكره على توفيقه لنا في إتمام العمل واقتداء برسوله الذي حثنا على الشكر كما قال " الشكر قيد النعمة وسبب دوامها ومفتاح المزيد منها ".

الشكر لمن ساعدنا على إنجاز هذا العمل:

الأستاذ المشرف جغلاف علي مع فائق الاحترام والتقدير له.

إلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية الذين كانوا بحق شموعا أضاءوا لنا دروب الظلام لنهتدي بهديهم.

كما نتقدم بخالص الشكر إلى من وجهنا وشجعنا وساعدنا ولو بكلمة طبية نشكركم جميعا وجزاكم الله خيرا.

بسم الله الرحمان الرحيم

(قل اعملوا فيسرى الله عملكم ورسوله والمؤمنين)

صدق الله العظيم

انتهت رحلتي في مرحلة الماستر لم تكن سهلة لكنها مهما طالت مضت بحلوها ومرها وها أنا الان وبعون الله تعالى أتمم هذا العمل المتواضع.

وفي اللحظة الأكثر فخرا أهدي عملي هذا إلى قدوتي الأولى **"أمي الحبيبة"**

إلى معنى الحياة وسر الوجود من كان دعائها سر نجاحي إلى من رافقتني في كل مشاوير حياتي ولاتزال تفعل إلى الان اللهم ارزقها الصحة والعافية.

إلى من أحمل اسمه بكل فخر الذي حصد الاشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم طاب بك العمر يا سيد الرجال وطبت لي عمرا يا " **ابي الغالي**" ارجو من الله أن يمد عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك أقتدي بها اليوم وغدا والى الابد.

إلى من رزقت به سندا **"أخي"**

الى من انتظر هذه اللحظة ليفتخر بي إلى سندي وشريكي في الحياة **عبد الرحمان**

إلى أجمل صدفة من ألف اختيار صديقاتي " **أشواق حنان رانيا وايناس"**

الى رفقاء السنين الذين شاركوني خطوات هذا الطريق وشجعوني على المثابرة واكمال المسيرة "ياسر، زياد، جلال" ممتنة لكم جميعا

وأخيرا من قال لها "نالها" وأنا لها إن أبت رغما عنها أتيت بها ما كنت لأفعلها لولا توفيق من الله، ها هو اليوم العظيم هنا اليوم الذي أجريت سنوات دراستي الشاقة حالمة بها حتى توالت بمنه وكرمه لفرحة التمام، الحمد لله الذي ما تيقنت به خيرا وإملا الا واغرقني سرورا وفرحا ينسيني مشقتي.

فاطمة

"وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين"

عظم المراد فهان الطريق

فجاءت لذة الوصول .... لتمحي مشقة السنين

الحمد لله الذي ما انتهى درب وختم جهد ولا تم سعي الا بفضله تم بحمد لله تخرجي

اللهم اجعلها بداية خير وتوفيق لي

أهدي ثمرة نجاحي هذه:

الى من تتباهى القصائد وتتناسق المدائح لذكرها أمي يا وجها إذا ضحك، ضحك معه قلبي أدعو الله ان لا أفقد الطمأنينة التي يخلفها وجودك في حياتي، طاب بك العمر وطبت لي عمرا.

الى من يزيد انتسابي له فخرا "أبي"، ثمالتي دمت عزيزي وعزتي وعزي

ظلي وخلي، جدي الذي كلما تعمقت في تفاصيله وجدته أجمل أدعو الله ان يبقيك لي عمرا وحبا وقربا

الى اخوتي واخواتي دفئي حفظهم الله ورعاهم "مروة، عز الدين، رزان، ريان"

الى باقي افراد عائلتي

الى الروح الأحب الى قلبي "آية" عائلتي الصغيرة، ذخيرتي لوقت عجزي وقلة حيلتي، صديقتي التي لم تتغير رغم كلامنا القليل ممتنة للظروف التي رسمت طريقا لك في حياتي، ممتنة لله ان جعل من قلبك مستقرا لي وحط أرضك أعمق خطوات قلبي.

ضماد الروح رفيقاتي "أشواق، ياسمين، حنان ورانيا" اللواتي طابت السنين بعشرتهن، الى من آمن بي، يا خير ما اهدتني السنين، "احبكن" يا صديقات مرتبط الفؤاد بهن

الى رفقاء الروح الذين شاركوني خطوات هذا الطريق وشجعوني على المثابرة واكمال المسيرة الى رفقاء السنين "ياسر، زياد، جلال" ممتنة لكم جميعا

واخيرا من قال انا لها "نالها" وانا لها ان ابت رغما عنها اتيت بها، ما كنت لأفعل لولا توفيق الله

ايناس

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى استخدام نماذج Midas لنمذجة أثر معدلات التضخم الشهرية على الأمن الغذائي في الجزائر، كما هدفت الدراسة إلى تقدير نموذجي Midas باستخدام دوال الترجيح (PDL Almon, Beta lags)، من خلال تطبيقه على البيانات حلال الفترة (1990-2022)، ومن خلال الدراسة تم التوصل إلى أن نماذج Midas أظهرت تقديرا معنويا لنمذجة التضخم العالمي الشهرية على الأمن الغذائي السنوي، وكان نموذج Beta lags أفضل نموذج من خلال اختبار المفاضلة لأنه يملك أقل القيم لمعايير المعلومات.

الكلمات المفتاحية: نموذج Midas، التضخم العالمي، الأمن الغذائي

Abstract :

This study aims to use MIDAS models to model the impact of monthly inflation rates on food security in Algeria the study also aims to estimate the MIDAS model using weighting functions (Beta Lags) ;(PDL Almon), by applying it to data during the period (1990-2022).through the study, it was found that MIDAS models showed a significant estimate of modeling monthly global inflation on annual food security. The Beta lags model was the best model from the preference test because it has the lowest information criteria value

Keywords: *MIDAS model, global inflation, food security.*



فهرس المحتويات



العنوان	رقم الصفحة
كلمة شكر وعرفان	.....
الاهداء 01	.....
الاهداء 02	.....
المستخلص	.....
فهرس المحتويات	II
فهرس الأشكال	
فهرس الجداول	
فهرس الملاحق	
الفصل الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي	
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية الامن الغذائي	03
المطلب الأول: تعريف الأمن الغذائي	03
المطلب الثاني: مرتكزات الامن الغذائي	05
المبحث الثاني: ابعاد ومستويات الامن الغذائي	08
المطلب الأول: أبعاد الأمن الغذائي	08

المطلب الثاني: مستويات الأمن الغذائي	10
المبحث الثالث: العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي وأليات تحقيقه	13
المطلب الأول: العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي	13
المطلب الثاني: وسائل تحقيق الأمن الغذائي	17
خلاصة الفصل	28
الفصل الثاني: الإطار النظري للتضخم العالمي	29
تمهيد	30
المبحث الأول: ماهية التضخم العالمي	31
المطلب الأول: تعريف التضخم العالمي	31
المطلب الثاني: أنواع التضخم العالمي	33
المبحث الثاني: أثار التضخم	37
المطلب الأول: أثار التضخم الاقتصادية	37
المطلب الثاني: أثار التضخم الاجتماعية	40
المطلب الثالث: أثار التضخم السياسية:	41
المبحث الثالث:علاقة التضخم العالمي على الامن الغذائي	42
المطلب الأول: التأصيل التجريبي في الدراسات السابقة	42
المطلب الثاني: علاقة التضخم العالمي على الامن الغذائي	44
خلاصة الفصل	45
الفصل الثالث: دراسة قياسية لتأثير التضخم العالمي على الامن الغذائي في الجزائر باستخدام نموذج MIDAS	46

تمهيد	48
المبحث الأول: تحليل واقع التضخم العالمي والامن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	49
المطلب الأول: تحليل واقع التضخم العالمي خلال الفترة (1990-2022)	49
المطلب الثاني: تحليل واقع الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	57
المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر التضخم العالمي على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	59
المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة	59
المطلب الثاني: تقدير النماذج MIDAS	66
المطلب الثالث: صلاحية النماذج	72
خلاصة الفصل	81



فهرس الأشكال والجداول



الرقم	فهرس الاشكال	الصفحة
01	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (**1990–2022**)	51
02	تطور التضخم العالمي في خلال الفترة (**1990–2022**)	53
03	تطور التضخم المستورد في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	54
04	مكونات التضخم العالمي خلال الفترة (1990-2022)	56
05	تطور أسعار الغذاء العالمي خلال الفترة (1990-2022)	58
06	تطور مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	59
07	منحنى ترجيح دالة PDL ALMONالاسية	63
08	منحنى ترجيع دالة BETA	64
09	تحديد تأخيرات النماذج المقدرة	70
10	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لحد الخطأ العشوائي لنموذج BETA	76
11	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لحد الخطأ العشوائي لنموذج PDL ALMON	76
12	نتائج اختبار الارتباط الذاتي لحد الخطأ العشوائي لنموذج PDL ALMON	77
13	نتائج اختبار الارتباط الذاتي لحد الخطأ العشوائي لنموذج BETA	77
14	نتائج اختبار ثبات التباين	78

الرقم	فهرس الجداول	الصفحة
01	مكونات التضخم العالمي خلال الفترة (2010-2022)	56
02	تعريف متغيرات الدراسة	66
03	نتائج الدراسة الاحصائية	67
04	تقدير نماذج MIDAS	71
05	اختبار Durbin Watson	73
06	التعدد الخطي	75
07	نتائج اختبار الاستقرارية لحد الخطأ العشوائي لنماذج MIDAS	79



فهرس الملاحق



قائمة الملاحق	الصفحة
الدراسة الإحصائية	66
تقدير نموذجAlmon/ pdl	70
تقدير نموذج beta	70
	72
استقراريه حد الخطأ العشوائي	78



مقدمة



مقدمة:

الأمن الغذائي أصبح من القضايا الحيوية التي يجب نولي لها أهيه بالغة، خاصة يُعتبر الأمن الغذائي ضرورة أساسية لضمان استقرار ورفاهية المجتمعات، في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة على الصعيد العالمي، اذ انه يرتبط بشكل مباشر بصحة الأفراد وتنمية المجتمعات واستدامة الموارد الطبيعية. ففي العصر الحديث وفي ظل التغيرات الجيوسياسية والاقتصادية التي يشهدها العالم، أصبح الغذاء يستخدم بشكل متزايد كأداة ضغط سياسي واقتصادي، فالغذاء أصبح سلاحا خطيرا يمكن من خلاله السيطرة على بلدان باقل الخسائر، فقد قيل قديما "من لا يملك غذاءه لا يملك قراره" اذ انه هناك العلاقة الوثيقة بين الأمن الغذائي والسيادة الوطنية، فمن لا يمكنه تأمين الغذاء لا يمكنه اتخاذ قرارات سياسية واقتصادية تصب في صالح البلد بل قد يتخذ قرارات تدمر اقتصاد وأمن بلده، فالعديد من الدول تواجه تحديات كبيرة في تحقيق أمنها الغذائي، نظراً للتقلبات الاقتصادية، وتغير المناخ، والنزاعات السياسية، التي تؤثر جميعها على قدرة الدول على توفير الغذاء الكافي والمغذي لمواطنيها.

إن قضية الأمن الغذائي في الجزائر تأخذ بعدا خاصا نظرا للتحديات الفريدة التي تواجهها البلاد، فبالرغم من الجهود المبذولة لتعزيز الإنتاج الزراعي وتوفير الغذاء، إلا أنها لا تزال تعتمد بشكل كبير على الواردات لتلبية احتياجاتها الغذائية، وهذا ما يجعلها عرضة لتقلبات الأسواق العالمية والتضخم، مما يؤثر على القدرة الشرائية للأفراد ويزيد من صعوبة الوصول إلى الغذاء بأسعار معقولة، فالجزائر تعاني من مشاكل بنيوية في قطاع الزراعة، ونقص في الموارد المائية، وتدهور في الأراضي الزراعية، وارتفاع تكاليف الإنتاج، كل هذه العوامل تتضافر لتجعل من تحقيق الأمن الغذائي تحديا يتطلب تدخلات عاجلة وشاملة، وذلك بتبني سياسات فعالة لدعم الفلاحين، وتحسين البنية التحتية الزراعية، وتعزيز البحث والتطوير في المجال الزراعي إلى غير ذلك من الاجراءات.

ان بين العقبات وأكبر المشكلات التي تقف في طريق الدول تحقيق لأمنها الغذائي هو تقلبات أسعار الغذاء في الأسواق العالمية، فالتضخم العالمي يعتبر ظاهرة تمتد اثارها لتلامس جوانب حياتنا اليومية، فلا تقتصر آثار التضخم على ارتفاع أسعار السلع والخدمات فحسب، بل تتعدى ذلك ليشمل تأثيراته على القدرة الشرائية

للأفراد واستقرار الاقتصاد الوطني، ومن بين القضايا التي تتأثر بتلك التقلبات بشكل حساس هو مجال الأمن الغذائي، حيث يشكل ارتفاع معدلات التضخم تحديا حقيقيا ينعكس على توفر ووصول الأفراد إلى الغذاء.

ان توافق ارتفاع تكاليف انتاج ونقل الغذاء مع التضخم العالمي، انعكس بشكل مباشر على أسعار المواد الغذائية، وينعكس هذا بشكل أكبر على الطبقات الاقتصادية الضعيفة، حيث يعد ارتفاع الأسعار عبئا ماليا إضافيا يعيق قدرتهم على تأمين احتياجاتهم الغذائية لمواجهة هذا التحدي، هذا الامر يتطلب تبني استراتيجيات شمولية تستند الى التعاون الدولي وتشجيع الابتكار في مجالات الزراعة والتكنولوجيا الغذائية، مع فهم عميق لأثر التضخم العالمي، بحيث يمكن تطوير سياسات فاعلة تحقق التوازن بين الاقتصاد والغذاء، مما يضمن استدامة في توفير الأمن الغذائي على مستوى العالم، . كما يتعين أيضا تعزيز الاستثمار في البنية التحتية الزراعية وتطوير السياسات الزراعية التي تعزز الإنتاجية وتقلل من التبعات السلبية للتضخم على الأمن الغذائي، وهو ما يتطلب تضافر جهود المجتمع الدولي والإقليمي.

يبرز أثر التضخم العالمي في الجزائر بشكل خاص في مجال الأمن الغذائي، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تفاقم مشاكل توفر الغذاء ووصوله إلى مختلف فئات المجتمع، حيث تتزايد تكاليف الإنتاج وتقل القدرة على توفير المواد الغذائية الأساسية بأسعار معقولة، هذا يؤدي بدوره إلى زيادة الاعتماد على الواردات الغذائية، مما يعرض الاقتصاد الوطني لمزيد من الضغوط والتقلبات في الأسواق العالمية، كما أن زيادة أسعار المواد الغذائية تؤثر على القدرة الشرائية للمواطنين، مما يجعل الحصول على الغذاء الكافي والمغذي أكثر صعوبة، وخاصة للفئات ذات الدخل المحدود.

- **إشكالية الدراسة:**

انطلاقا مما سبق فان موضوع دراستنا يضعنا أمام الإشكالية التالية:

الاشكالية التي ترتكز عليها دراستنا لهذا الموضوع هي دراسة تأثيرات التضخم العالمي على قدرة الجزائر في تحقيق أمنها الغذائي، وتسلط الضوء على تحديات توفير الغذاء بأسعار معقولة وبكميات كافية للمواطنين في ظل تقلبات الأسواق العالمية، وعليه يمكننا صياغة الإشكالية على النحو التالي:

ما هو أثر التضخم العالمي على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 1990–2022؟

- **التساؤلات الفرعية:**

وتتدرج تحت هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية نطرحها في النقاط التالية:

- كيف يؤثر ارتفاع أسعار المواد الزراعية على القدرة الشرائية للمستهلكين؟
- هل تأثير التضخم يختلف بين الدول النامية والدول المتقدمة من حيث تأثيره على الأمن الغذائي؟
- ما هي السياسات والإجراءات التي يمكن اتخاذها للتخفيف من آثار التضخم العالمي لضمان توفير الغذاء لجميع فئات المجتمع بأسعار معقولة ومستدامة؟

➢ **الفرضيات:**

1. يؤثر التضخم العالمي بشكل سلبي على قدرة الجزائر على توفير الغذاء محليا ويزيد من اعتمادها على الواردات.
2. ارتفاع أسعار المواد الغذائية نتيجة التضخم يؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية للمواطنين ويزيد من معدلات الفقر الغذائي، كما انه قد يؤدي ارتفاع أسعار المواد الزراعية الى تغيرات في نمط استهلاك المستهلكين وزيادة في الحاجة الى الانفاق على الطعام.
3. تأثير التضخم العالمي على تحقيق الامن الغذائي يختلف بين الدول النامية والدول المتقدمة، ففي الدول النامية قد تكون تكاليف الإنتاج الزراعي أكثر حساسية للتضخم بسبب التأثيرات الأكبر لارتفاع أسعار الطاقة والمدخلات الزراعية في المقابل قد تكون الدول المتقدمة قادرة على تحمل هذه التكاليف بشكل أفضل بسبب هيكلها الاقتصادي المتقدم والموارد المتاحة.
4. يمكن للسياسات الاقتصادية الفعالة ودعم الإنتاج الزراعي المحلي تحسين الأمن الغذائي في الجزائر وتخفيف تأثيرات التضخم العالمية.

➢ **أهمية الدراسة:**

ان هذه دراسة تتناول موضوع الامن الغذائي الذي أصبح موضوع الساعة ولا بد من إيلاء العناية بهذه المواضيع خاصة في ضل تفاقم أزمة الغذاء العالمية بسبب تقلبات أسعار الغذاء جراء الزيادة السكانية وارتفاع أسعارها العالمية بسبب الحروب وارتفاع السعار البترول وكذا الحروب الدولية.

ففهم تأثيرات التضخم على الأمن الغذائي يمكن أن يساعد متخذي القرار في وضع السياسات والاستراتيجيات الصحيحة لمواجهة تحديات توفير الغذاء بأسعار معقولة وبكميات كافية للمواطنين، كما يمكن

أن تساعد في تحديد الأولويات الاقتصادية والاستثمارية للبلاد في مجالات مثل الزراعة والتجارة الخارجية لتعزيز الاكتفاء الذاتي وتقليل التبعات السلبية للتضخم على الأمن الغذائي، كما أن فهم أثر التضخم يمكن أن يساعد في تطوير استراتيجيات تخطيط الأمن الغذائي التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار في إمدادات الغذاء وتحسين جودته.

- **أهداف الدراسة:**

- فهم كيف يؤثر ارتفاع أسعار المواد الزراعية بسبب التضخم على تكاليف الإنتاج الزراعي في الجزائر
- تحليل كيف يؤثر ارتفاع أسعار المواد الزراعية على القدرة الشرائية للأفراد وكيف يمكن أن يؤثر ذلك على الحصول على الغذاء الكافي.
- تحديد التحديات التي تواجه الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي في ظل التضخم العالمي، مثل تقلبات الأسعار والتكاليف الإضافية لإنتاج وشحن الغذاء.
- محاولة تقييم فعالية السياسات الحالية المتعلقة بالزراعة والتجارة الدولية والاستهلاك في تحقيق الأمن الغذائي وتحديد الثغرات والنقاط التي يمكن تحسينها، ومحاولة استنتاج التوصيات والسياسات الملائمة للتعامل مع تحديات التضخم العالمي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مثل تعزيز الاكتفاء الذاتي وتنويع مصادر الغذاء.

- **حدود الدراسة:**

حددت دراسة الموضوع في إطارين مكاني وزماني، ففيما يخص الإطار المكاني خصصنا دراستنا على الجزائر، أما الإطار الزماني حددت الدراسة ما بين 1990_2022

- **منهج الدراسة:**

للإحاطة بموضوع الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على أكثر من منهج وذلك مرفقا لما اقتضته طبيعة الدراسة، اعتمدنا على المنهج التحليلي الوصفي في الجانب النظري من الدراسة

أما الجانب التطبيقي المتعلق بالدراسة القياسية استخدمنا المنهج الكمي من خلال تطبيق نماذج قياسية تتوافق مع مقتضيات الدراسة، بالإضافة الى الاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews 13

- **صعوبات الدراسة:**

واجهتنا بعض الصعوبات أثناء إنجاز هذا البحث، وقد ارتأينا الإشارة إليها ليس رغبة في إعطاء مبررات عن القصور الذي يمكن أن يشوب هذا العمل، وتتمثل في صعوبة الحصول على المعطيات بسبب قلة المراجع نظرا لموضوع دراستنا الغير مهتلك.

- **تقسيم البحث:**

سعيا منا لتحقيق الأهداف المسطرة، وقصد إعطاء الموضوع القدر الكافي من الاهتمام والتركيز على محور الدراسة، وللإجابة على إشكالية الموضوع تم تقسيم البحث على ثلاثة فصول جاءت هيكلتها كالتالي:

الفصل الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي

هدف هذا الفصل إلى عرض أهم المفاهيم النظرية الأساسية المتعلقة بالأمن الغذائي، حيث سنتناول مفاهيم عامة تتعلق بالأمن الغذائي، ونستعرض أبعاده ومستوياته المختلفة، بالإضافة إلى استعراض الوسائل والعوامل التي تؤثر عليه وتحدد مدى استقراره وتوفر الغذاء

الفصل الثاني: الإطار النظري للتضخم العالمي

في هذا الفصل، سنقدم نظرة شاملة على المفاهيم النظرية الرئيسية المتعلقة بالتضخم العالمي، بما في ذلك تعريفاته وأنواعه، بالإضافة إلى استعراض الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لهذا الظاهرة. وفي الختام، سنناقش العلاقة بين التضخم العالمي والأمن الغذائي

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر التضخم العالمي على الأمن الغذائي باستخدام نماذج Midas

هذا الفصل هو جوهر الدراسة، يخصص للدراسة الاقتصادية القياسية لأثر التضخم العالمي على الأمن الغذائي حيث نقوم في البداية بتحديد نموذج الدراسة بناءا على الدراسات السابقة ثم دراسة الخصائص الإحصائية وبعدها نقوم بتطبيق النموذج القياسي لدراسة أثر الضخم العالمي على الأمن الغذائي في الجزائر وفي الأخير يتم اختبار صلاحية النموذج

الخاتمة: وقد تضمنت النتائج المتوصل اليها من خلال توضيح الموضوع، وكذلك تحتوي الإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية المطروحة سابقا، واختبار الفرضيات من خلال تأكيدها أو رفضها، لنختمها بعد ذلك بتقديم بعض التوصيات والاقتراحات التي نراها مناسبة فيما يخص هذا البحث.

الفصل الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي

تمهيد:

الأمن الغذائي يعد ركيزة أساسية للأمن القومي في جميع البلدان، وهذا لا يخضع للجدال، تواجه الدول التي لا تنتج كميات كافية من الغذاء تحديات في تلبية احتياجاتها الغذائية، وتعتمد على الاستيراد لسد العجز في الإنتاج، الدول النامية، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تواجه هذه التحديات بالرغم من وجود موارد طبيعية وبشرية كافية لذا، تحتاج هذه الدول إلى بذل جهود إضافية لتحقيق الأمن الغذائي والتخلص من الاعتماد على الواردات الغذائية.

يدرك الخبراء في مجال الأمن الغذائي خطورة الأزمات الغذائية وتأثيرها الواسع على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحتى العسكرية والدينية، لتجنب هذه الآثار السلبية، تعمل الدول على توفير الغذاء لمواطنيها من مصادر داخلية أو خارجية، نظرًا لأهميته كمكون أساسي للأمن في جميع جوانبه.

يأخذ هذا الفصل في الاعتبار أهمية الأمن الغذائي ويستعرض الإطار النظري له من خلال ثلاثة أقسام، يناقش القسم الأول مفاهيم الأمن الغذائي، بينما يتناول القسم الثاني أبعاد ومستوياته، أما القسم الثالث، فيتعمق في الركائز والعوامل التي تؤثر على الأمن الغذائي.

المبحث الأول: مفاهيم حول الأمن الغذائي

يعتبر الامن الغذائي قضية محورية تحظى باهتمام العديد من الدارسين والباحثين، في ظل التزايد المستمر في الاعتماد على الخارج في الدول النامية خصوصا بما فيها الجزائر.

حيث تختلف مفاهيم الامن الغذائي باختلاف رؤى المفكرين والاقتصاديين.

إذ يرى البعض أنها مشكلة داخلية ينبغي التخلص منها عن طريق توفير الغذاء لكل أفراد المجتمع، فيما يراها البعض الاخر مشكلة عالمية يمكن حلها في توفير كميات كافية من الغذاء وتقديمها لسد حاجيات سكان العالم.

ومهما اختلف رؤى والمفاهيم المتعددة للأمن الغذائي فنجد أن الظاهرة ترتكز أساسا في الدول النامية والفقيرة.

المطلب الأول: تعريف الأمن الغذائي

هناك العديد من الجهات والهيئات العمومية وخبراء في مجال التنمية الريفية وفي مجال الامن الغذائي أعطت تعاريف مختلفة للأمن الغذائي وهي كالتالي:

تعريف منظمة الأغذية والزراعية (الفاو): [1]

الأمن الغذائي يهدف إلى ضمان توفير الطعام الضروري لجميع شرائح المجتمع وأفرادهم، بكميات وأنواع تلبي احتياجاتهم الغذائية، إلا أن المفهوم يتعدى هذا الوصف الأساسي، حيث يتطلب النظام الغذائي الذي يوفر الأمن الغذائي تحقيق مجموعة من المميزات الرئيسية:

1. **التوافر المستدام:** يجب أن يكون هناك توفير مستمر للطعام بكميات كافية، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية وتجنب الإسراف.
2. **الوصول العادل:** ينبغي أن يكون الطعام متاحًا وقابلاً للوصول لجميع الأفراد، بغض النظر عن الدخل أو الجغرافيا، دون تمييز.
3. **الجودة والسلامة:** يجب أن يكون الطعام آمنًا للاستهلاك البشري، ومطابقًا لمعايير الجودة والسلامة الغذائية.

[1] عيسى بن ناصر، مشكلة انتاج الغذاء في الجزائر، **أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية**، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2002، ص11

4. **التنوع الغذائي:** يتضمن النظام الغذائي تشجيع التنوع في الأطعمة المتاحة لضمان تلبية احتياجات التغذية والتفضيلات الشخصية.
5. **الاستدامة البيئية:** ينبغي أن يتبنى النظام الغذائي ممارسات تقليل الأثر البيئي وتعزيز الاستدامة في عملية الإنتاج والتوزيع.
6. **المرونة والاستجابة:** يجب أن يكون النظام الغذائي قادرًا على التكيف مع التغيرات المحتملة والتحديات المستقبلية لضمان استمرارية توفير الطعام.

تعريف الايفاد: [1]

الصندوق العالمي للتنمية الزراعية عرف الأمن الغذائي وصنفه الى أربعة أنواع:

- الأمن الغذائي للأسرة:

أن تكون الأسرة مؤمنة غذائيا عندما يتوفر لها أقل قدر من الطعام الذي يتناوله أفراد الأسرة

- الأمن الغذائي داخل الدولة الواحدة:

المجتمع المكون من عدد من الأسر يتحقق له الأمن الغذائي إذا تمكن من توفير الطعام اللازم لكل الأسر المكونة له

- الأمن الغذائي للمواطن:

تبلغ الدولة الأمن الغذائي إذا ضمنت لكل فرد احتياجاته من الطعام الضروري خلال فترة زمنية محددة ويكون لديها احتياطي لمواجهة الازمات

- الأمن الغذائي العالمي:

يتحقق ذلك عندما يتوفر الطعام الكافي كما ونوعا ويسهل الحصول عليه للجميع على المستويين الوطني والمحلي

تعريف البنك الدولي (BIRD) للأمن الغذائي:

عرف البنك الدولي الأمن الغذائي على أنه:

إمكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي واللازم لنشاطهم ومجتمعهم، ويتحقق الأمن الغذائي لقطر ما عندما يصبح هذا القطر بنظمه التسويقية والتجارية، قادرا على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات وحتى في أوقات الأزمات وتردي الإنتاج العالمي وظروف السوق الدولية[1]

[1] مروج عمر عزير محمد، **أثر التضخم على الوضع الغذائي بمنطقة أم القرى**، جامعة السودان، 2018، ص15

وعلى ضوء التعاريف السابقة للأمن الغذائي، يمكن استنباط مفهوم الامن الغذائي ويتمثل في قدرة المجتمع على توفير المستوى المحتمل من الغذاء لأفراده في حدود دخولهم المتاحة، مع ضمان مستوى الكفاف من الغذاء للأفراد الذين لا يستطيعون الحصول عليه بدخلهم المتاح، سواء كان هذا عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد اعتمادا على الموارد الذاتية.

المطلب الثاني: مرتكزات الأمن الغذائي

من التعاريف السابقة، نستنتج ان مفهوم الأمن الغذائي، أصبح ينطوي على ستة مرتكزات هي:

1-مدى وفرة وكفاية الإمدادات من السلع الغذائية: يقصد به إتاحة المعروض من المواد الغذائية بالكم والنوع سواء من الإنتاج المحلي أو من السوق العالمي، على أن تكون نسبة كبيرة من الغذاء منتجة محليا.

يعتمد هذا المرتكز على طاقة الدول فيما يتعلق بالإنتاج والقدرة على الاستيراد وكفاءة الأنظمة التسويقية ويدخل ضمن العناصر الثلاثة ما يلي:

1.1 **الإنتاج المحلي من السلع الغذائية:** والذي يعتمد على:

أ- مدى توفر الموارد الزراعية الطبيعية والبشرية والمالية والتكنولوجيا.

ب-توجهات السياسات الزراعية الاستثمارية، ومدى قدرتها على خلق البيئة المناسبة للاستثمار الزراعي

ج-مدى الاستعداد لزراعة جيدة.

2.1 **الواردات الغذائية** يعتمد توفيرها على ما يلي:

أ- الاسعار العالمية.

ب- السياسات التجارية السائدة ومدى انفتاحها (القيود الجمركية وغير الجمركية)

ت- السياسات الاقتصادية الكلية، خاصة أسعار الصرف ومعدلات التضخم.

ث- الميزان التجاري ومدى توفر العملة الصعبة.

3.1 **الكفاءة السوقية:** وتؤثر على مدى إتاحة الغذاء بالاعتماد على ما يلي:

أ- التركيب السوقي من حيث كونه احتكاري أو تنافسي.

ب- المخزون الاستراتيجي وكفاءة إدارته والسياسات الخاصة به

ت- التشريعات والأنظمة التسويقية

[1] عيسى بن ناصر، **"مشكلة الغذاء في الجزائر: دراسة تحليلية و سياسات علاجها "**، (أطروحة دكتوراه، جامعة منتور قسنطينة، قسم العلوم الاقتصادية،2005)،ص10.

يرتبط هذا المرتكز بالمستوى المحلي أو الدولي او الإقليمي

2-استقرار المعروض: أي إمكانية استخدام السلع الغذائية في جميع الأوقات وعلى مدار السنة، إذ يجب توفير مخزون استراتيجي مناسب، يكفي لفترات تدوم من ثلاثة إلى ستة أشهر، يرتبط هذا المرتكز بالمستوى المحلي أو الدولي أو الإقليمي

3-سهولة الحصول على الغذاء أو إتاحة الغذاء: يتضمن هذا المرتكز سهولة توزيع الغذاء ووصول الفئات المهمشة والفئات ذات الاحتياجات الخاصة إليه، وعدالة التوزيع بين الفئات المختلفة، فالناس لا يموتون جوعا بالضرورة بسبب نقص الإمدادات بالغذاء، بل لأنهم لا يملكون إمكانية الحصول عليه، ويبين هذا المرتكز أن الغذاء الكافي على المستوى الإجمالي، لا يعد شرطا كافيا لكي يتمتع كل الناس بقدر كاف من الغذاء.[1]

فالأمن الغذائي حسب **امارتيا سين**، لا يحدده أين ينتج الغذاء، وإنما يحدده ما إن كان للأفراد وسيلة للحصول عليه أم لا، وقد بين من خلال دراسته للمجاعات الكبرى التي حدثت في القرن العشرين، أن انعدام الأمن الغذائي الحاد، يمكن أن يحدث حتى في حالة وفرة الغذاء.[2]

يتم تسهيل الحصول على الغذاء من خلال:

أ- الاستقرار السياسي والامن الاقتصادي.

ب- تسهيل تصنيع الأغذية وتسويقها ونقلها وبيعها في الأسواق.

ت- تحسين قدرات الفلاحين، لشراء الأغذية والأموال اللازمة لشراء مستلزمات الإنتاج من بذور والتصرف في عناصر الإنتاج الزراعي من حيوانات وملكية الأراضي الزراعية.

ث- تحسين الخدمات الحكومية والطرق وشبكات النقل.

ج- أن تناسب أسعار الغذاء مع دخول المواطنين كافة.

4- سلامة الغذاء : إن الاهتمام في المراحل الأولى للإنتاج، كان منصبا على توفير السلع الغذائية (الكم)، ثم بدأت بعد ذلك مرحلة الاهتمام بالجودة أو الموازنة بين الكم والكيف، ليبدا التركيز على الأبعاد الصحية والبيئية للسلع الغذائية وهو ما يعرف بأمان الغذاء، فأمان الغذاء المتعلق بالمراحل كلها من الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلكين وزاد هذا الاهتمام أكثر بعد زيادة المخاوف من الأمراض

[1] Sen.A.K**poverty and famines ,an essay on entitements and depriviation**oxford ,clarendon press ,1981

[2] ماروس ايفانتيتش maroslvanic، ويل مارتن، ضمان الأمن الغذائي، مجلة التمويل و التنمية، ديسمبر 2008، ص 37

التي تنتقل من خلال السلع الغذائية مثل: مرض جنون البقر والحمى القلاعية، لتصبح من أهم متطلبات الأسواق المحلية والعالمية.

5-استعمال الغذاء: يرتبط هذا المرتكز بالمستوى الفردي وهو ضرورة استخدام الأغذية بأفضل طريقة ممكنة، لكي يتمتع كل فرد بالصحة والتغذية الجيدة.

6-احترام التنوع والعادات الاجتماعية:[1]وجود أنظمة مقبولة لتوزيع الغذاء وتأمينه واحترام الإنسان والعادات الاجتماعية في تناوله، بحيث تكون المواد الغذائية مقبولة من فئات المجتمع كافة وحسب حاجاتها.

على الرغم من أن إمدادات الأغذية العالمية قد زادت إلا أن الزيادة السكانية كانت أكبر من الزيادة في إنتاج الغذاء، ولمواكبة ذلك لا يمكن تحقيق الأمن الغذائي وضمانه للجميع من خلال زيادة الأغذية فقط، ما لم يكن ذلك مصحوبا بزيادة استطاعة الناس وقدرتهم على شراء الأغذية المتوافرة، وان لا تفتقر الوجبات إلى الفيتامينات والمعادن الأساسية، أو أن تكون المناولة في عملية التصنيع والتوزيع سيئة، مما يؤدي إلى أن يصبح تناول الأغذية غير آمن، وتحقيق الأمن الغذائي يتطلب من أي دولة أن تكون قادرة على إنتاج واستيراد الأغذية التي تحتاجها وأن تكون قادرة على تخزينها وتوزيعها، وضمان الحصول عليها بصورة منظمة ومستمرة، وأن تمتلك الوسائل والأمن والآمان لإنتاج أو شراء الأغذية.

[1]ماروس ايفانتيتش maroslvanic، ويل مارتن، ضمان الأمن الغذائي، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2008، ص 38

المبحث الثاني: ابعاد ومستويات الأمن الغذائي

الأمن الغذائي يمثل تحديًا متعدد الأبعاد يشمل مستويات متعددة من التأثير والتفاعل. على مستوى الأبعاد، يتضمن الأمن الغذائي العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية التي تؤثر على توفر ووصول الأفراد إلى الغذاء الآمن والمغذي. وفيما يلي نظرة على بعض هذه الأبعاد:

المطلب الأول: أبعاد الأمن الغذائي

على ضوء تعريفنا السابق الذي طرحناه، والتعريفات الأخرى السابق ذكرها لمفهوم الأمن الغذائي، يمكن أن نستخلص عددا من الأبعاد المختلفة التي يدور حولها مفهوم الأمن الغذائي، ولعل من أهمها:

1- البعد الاقتصادي: يتضح هذا البعد من العلاقة التي تربط بين الأمن الغذائي والفجوة الغذائية، والتي تستلزم دراسة جانبي الطلب والعرض على الغذاء لمعرفة حجم الفجوة الاقتصادية، والمستويات المختلفة لأسعار السلع الغذائية، ومدى استقرار أسواق هذه السلع، ويشير التعريف السابق إلى أهمية توفير الغذاء سواء من المصادر المحلية أو الخارجية، فليس من الضروري توفير الغذاء من المصادر المحلية فقط (حالة الاكتفاء الذاتي)، إنما يمكن اللجوء إلى العالم الخارجي لتغطية العجز الغذائي، ويتضمن البعد الاقتصادي جانبا تنمويا يتمثل في أثر مستوى الأمن الغذائي السائد داخل الدولة على عملية التنمية الاقتصادية حيث توجد علاقة طردية بين الغذاء الجيد والصحة والتنمية الاقتصادية، فضلا عن أن شعور الطبقات الفقيرة بأنها لا تواجه مشكلة غذائية يخلق نوعا من الاستقرار الداخلي الذي يسهم في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال توفير المتطلبات الأساسية من الغذاء التي تمكن الأفراد كعناصر انتاجية من القيام بدورهم في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى العكس من ذلك، فإن تدهور مستوى التغذية ينعكس مستقبلا على تدهور الخانة الصحية للعنصر البشري، ويهدد قدرته على الدخول في سوق العمل نظرا لعدم صلاحيته، ومن هنا تبرز أهمية الاستثمار في العنصر البشري باعتباره أهم عناصر الانتاج المتوافرة في البلاد النامية، الأمر الذي يدفعها الى المحافظة على هذا العنصر وتنميته، كذلك يتضمن البعد الاقتصادي جانبا زراعيا يتمثل في تحديد السياسة

الزراعية التي تتبعها الدولة والتي تتمثل في تحديد المساحة المزروعة والمساحة المحصولية والتركيب المحصولي الامثل للزراعة، واستخدام الميكنة الزراعية، وتربية الحيوانات والدواجن والاسماك، واثر ذلك على حجم الانتاج الزراعي والغذائي[1].

2-البعد الاجتماعي السياسي: ويتمثل هذا البعد في ابراز أهمية الغذاء كأحد حقوق الانسان، ومن ثم فإن تحقيق الأمن الغذائي يمثل الوجه الاخر لحق الغذاء، اي ان الأمن الغذائي معادل لقدرة المجتمع على كفالة حق الغذاء لكل مواطن.

ويركز التعريف السابق على ضرورة توافر حد الكفاف من الغذاء لكل فرد من افراد المجتمع، لتستمر حياته بصورة صحية ونشطة، حيث أن عدم توافر مستوى الكفاف من الغذاء في المجتمع، وعدم عدالة توزيعه بين أفراد المجتمع، لا بد وأن يسهما في عدم تحقيق الاستقرار الاجتماعي داخل الدولة، وتبرز أهمية توفير الغذاء لاستقرار النظام السياسي داخل الدولة، حيث أن حدوث عجز غذائي خاصة في السلع الضرورية قد يؤدي الى تهديد حياة الافراد بصورة مباشرة، الامر الذي يعني تهديدا لاستقرار الأمن الداخلي للدولة، والمثال على ذلك، أحداث الشغب التي حدثت في مصر في يناير 1977 عقب عزم الحكومة المصرية على رفع أسعار الغذاء والوقود بصورة فجائية، والتي انتهت بالرجوع عن هذه الزيادة الفجائية لامتصاص غضب الشعب من جراء ارتفاع أسعار المواد الغذائية الضرورية ثم تطبيق ذلك بصورة تدريجية، إلى جانب أن الحاجة الضرورية للغذاء الممثلة في الجوع هي المسؤولة عن معظم الكوارث والحروب التي تنشأ في عديد من بقاع العالم كذلك كثيرا ما يستخدم الغذاء في الوقت الحالي كسلاح للضغط السياسي من قبل الدول المتقدمة التي تمتلك الفوائض الغذائية على الدول النامية مثال ذلك ما حدث أثناء أزمة الغذاء العالمي 1984، فقد كانت الدول النامية في أشد الحاجة الى المعونات الغذائية، بينما تركزت هذه المعونات الغذائية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب فيتنام، الأمر الذي يؤكد أن الغذاء أصبح أحد الأسلحة الاقتصادية التي تستخدم كأسلوب للتأثير السياسي [2]، وخلاصة القول، أن الغذاء يمثل أحد الوسائل لتحقيق الأهداف السياسية سواءا داخل البلاد أو خارجها.

[1] السيد إبراهيم مصطفى، أحمد رمضان نعمة الله، السيد محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص 202

[2] Tarrant j ",**food policies,"**john wileys son ,newyork 1980, p5

3- البعد الحركيDynamic: ويتمثل هذا البعد في أن الأمن يختلف في الحاضر عنه في الماضي، وذلك للتطورات المتلاحقة للحاجات الانسانية في مجال الغذاء، الفطرية منها والمكتسبة، وكذلك التطورات المتلاحقة على حجم الموارد الاقتصادية التي تصلح لإشباع هذه الحاجات الغذائية، والطرق الفنية المستخدمة في إنتاجها، واساليب توزيع المواد الغذائية المنتجة، فضلا عن طبيعة الأوضاع الداخلية السائدة، والتي تحدد مدى قدرة الإنسان في الحصول على المواد الغذائية في عالم محكوم أساسا بظاهرة الندرة، وبناء على ذلك، فإن مفهوم الأمن

الغذائي لا بد وأن يكون مفهوما حركيا يتكيف وفق جميع الظروف التي تمر بها الدولة، ويختلف من فترة زمنية إلى اخرى حسب الحالة الاقتصادية للدولة.[1]

المطلب الثاني: مستويات الأمن الغذائي

تتراوح هذه المستويات بين حد أدنى يمثله مستوى الكفاف، وحد أقصى يمثله المستوى المحتمل ويتمثل في قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفراد المجتمع إلى المستوى الذي يمكنهم من القيام بأعمالهم الإنتاجية على أكمل وجه وتعد الحالة الاقتصادية ودرجة التقدم الاقتصادي من العوامل الرئيسية المحددة للقيم الدنيا للمستويات السابقة، وتستهدف استراتيجية الأمن الغذائي الانتقال من المستوى الأدنى إلى المستوى الأعلى للأمن الغذائي، ولعل أهم هذه المستويات ما يلي:

1- المستوى الأول " مستوى الكفاف ": ويتمثل في قدرة الدولة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية لإبقاء الفرد على قيد الحياة، أي كفالة الحد الأدنى من السعرات الحرارية لكل فرد من أفراد المجتمع في المتوسط وفقا لما توصي بها المعايير الدولية، ومن ثم القضاء على الجوع نهائيا والذي تتعرض له الآن بعض الدول الإفريقية مثل: أوغندا والصومال والسودان وهذا الأمر يؤكده تقرير "الفاو" FAO، والذي ذكر أن حوالي 13 مليون طفل ممن تقل أعمارهم عن 5 سنوات يموتون سنويا بسبب الجوع وسوء التغذية[2]، و يتوافق مستوى الكفاف من الغذاء مع مفهوم حد الفقر وذلك إذا اعتبرنا أن توافر الدخل والإمكانيات يتيح الحصول على الحد الأدنى من الغذاء وهو الحد الأدنى من الدخل اللازم لتلبية النفقات الضرورية للحياة ومنها الغذاء، وهذا المفهوم يتفق ومنهج الاحتياجات الأساسية [3]، ويعبر مستوى الكفاف من

[1] السيد إبراهيم مصطفى، أحمد رمضان نعمة الله، السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره ص203
[2] السيد إبراهيم مصطفى، أحمد رمضان نعمة الله، السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص198
[3] د، كريمة كريم: **الفقر وتوزيع الدخل في مصر**، مندى العالم الثالث، مكتب الشرق الأوسط، القاهرة، يونيو 1994، ص 6.

الغذاء عن البعد الاستهلاكي لمشكلة الأمن الغذائي كحد أدنى من السعرات الحرارية لإبقاء الفرد على قيد الحياة.

2-المستوى الثاني" المستويات الوسطى" [1]: وتبدأ هذه المستويات بعد مستوى الكفاف حتى بداية المستوى المحتمل، وأحد هذه المستويات الوسطى هو المستوى المحتمل، وتتسم المستويات الوسطى بوجود ظاهرة سوء التغذية بدرجات تتناقص كلما اقتربنا من المستوى المحتمل، وطبقا لهذا المستوى يقصد بالأمن الغذائي التخلص من ظاهرة سوء التغذية والتي تعني نقص مكونات الغذاء من العناصر الأساسية الغذائية اللازمة للجسم ومن ثم قد يتعرض الفرد لسوء التغذية دون أن يتعرض لنقص الغذاء (الجوع)، ويتم التخلص من ظاهرة سوء التغذية عن

طريق كفالة المستوى الملائم من الاحتياجات الغذائية البيولوجية لكل أفراد المجتمع، وتعتبر ظاهرة سوء التغذية من أخطر المشاكل التي تعاني منها الآن الدول النامية، وهي ناتجة عن نقص البروتين الحيواني ومصادر الطاقة من الغذاء، وينتج عنها:

أ- انخفاض الوزن بالنسبة للطول، ويعتبر ذلك مؤشرا لسوء التغذية الحاد.

ب- نقص الطول بالنسبة للعمر، ويعتبر ذلك مؤشرا لسوء التغذية المزمن.

ومن الملاحظ، أن معظم البلاد النامية تتعرض لظاهرة سوء التغذية، وهو الأمر الذي يؤكده تقرير " الفاو " FAO، الذي ذكر أن حوالي أكثر من 780 مليون شخص في العالم يعانون من سوء التغذية سنويا عام 1992.[2]

3- المستوى الثالث" المستوى المحتمل ": ويتمثل هذا المستوى في قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفراد المجتمع إلى المستوى الذي يمكنهم من القيام بأعمالهم الإنتاجية على أكمل وجه، أي كفالة الحد المرغوب فيه من السعرات الحرارية طبقا لما توصي به المعايير الدولية، والذي يضمن للفرد العادي أن يكون قادرا على القيام بآداء أعماله بأعلى مستوى ممكن من الكفاءة، ومن هنا فالمستوى المحتمل من الغذاء نتاج تفاعلي كل من البعد الإنتاجي للمشكلة – إمكانيات الإنتاج – ومستوى دخل الفرد المتاح بوصفه ممثلا للطلب على الغذاء، أي أن المستوى المحتمل من الغذاء يركز على جانبي معادلة الأمن الغذائي " FOOD SECURITY EQUATION

[1] السيد إبراهيم مصطفى، أحمد رمضان نعمة الله، السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص200

[2] السيد إبراهيم مصطفى، أحمد رمضان نعمة الله، السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص200

وهما:

أ- عرض الغذاء سواء من خلال الإنتاج والتخزين والتجارة.

ب-الطلب على الغذاء، وكيفية الحصول عليه من خلال الإنتاج المنزلي له أو من شرائه من السوق، أو من تحويلات الغذاء بصورها المختلفة.

إن توفير عرض الغذاء، وتحقق أحد جانبي معادلة الغذاء لا يعني بالضرورة تحقيق الجانب الآخر منها، وهو حصول الأفراد على الغذاء الملائم (المستوى المحتمل) وبناء على ذلك، فإن الجانب الأول من معادلة الغذاء (عرض الغذاء) يعتبر شرطا ضروريا وليس كافيا لتحقيق الأمن الغذائي، ولذا كلما زاد مستوى

دخل الفرد المتاح ارتفع المستوى المحتمل من الغذاء، والذي يوفر للفرد، القدرة على القيام بأداء دوره الإنتاجي في الاقتصاد بأعلى كفاءة ممكنة، مما يرفع مستوى الناتج القومي بصورة تحسن الحالة الاقتصادية، ويرفع من مستوى التنمية الاقتصادية بصورة تقترب من واقع البلاد المتقدمة، مثل: أمريكا واليابان، حيث يرتفع المستوى المحتمل من الغذاء الى حده الأقصى[1].

ومما سبق، يتضح أن مستوى الأمن الغذائي الفعلي لبلد ما يتوقف على عدة عوامل يمكن تقسيمها إلى نوعين:

أ- **عوامل داخلية:** ترتبط بالظروف الداخلية للبلد منها على سبيل المثال:

_حجم السكان والمتطلبات الغذائية لهؤلاء السكان، مع الاعتبار ان هذه الاحتياجات قد تتحدد عند مستويات مختلفة.

_امكانيات الانتاج الغذائي الداخلية والسياسات المتبعة في ذلك.

_الدخل الحقيقي في المجتمع وطريقة توزيعه بين السكان، بينما يضمن إمكانية توفير الاحتياجات الأساسية للسكان ككل.

ب- **عوامل خارجية:** وتتعلق بالظروف المحيطة بالاقتصاد وتمارس تأثيرها عليه مثل:

_موارد النقد الأجنبي التي يمكن اكتسابها بالمقدرة الذاتية للبلد عن طريق فائض الصادرات.

[1] السيد إبراهيم مصطفى، أحمد رمضان نعمة الله، السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره ص 201

_السوق العالمية للغذاء، ومدى توافر المعروض من الغذاء في تلك السوق، ودرجة استقرار الأسعار فيها

الفائض من المعروض العالمي للغذاء، مثل: معونات الغذاء والتسهيلات الممنوحة من قبل الهيئات الدولية، ومدى استقراره عبر الزمن[1].

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي وأليات تحقيقه

الأمن الغذائي يواجه عوامل عدة تعوق تحقيقه وتؤثر سلبًا على توفر ووصول الغذاء بشكل كافٍ وآمن للأفراد والمجتمعات. من ضمن هذه التحديات:

المطلب الأول: العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي

هنالك جملة من العوامل التي حددها الاقتصاديون التي تأثر بشكل مباشر وغير مباشر على الوضع الغذائي للدول نذكر منها ما يلي:

1- التغير في المناخ: إن التغير المناخي جاء نتيجة نشاط الإنسان بما في ذلك الإنتاج الصناعي وقطع الأشجار، فهذه الأنشطة تزيد في تركيز ثاني أكسيد الكربون والميثان والأكسيد الفقري وغيرها من الغازات الدفينة في الجو [2]حيث أن مختلف هذه الأنشطة والظواهر المتسببة من جرائها سوف تؤدي إلى انخفاض في إمدادات المياه العذبة والإنتاج الزراعي ويستعمل الارتفاع المتوقع في سطح البحر على غرق وتآكل مساحات شاسعة من التجمعات السكانية الساحلية بالإضافة إلى فترات الجفاف الطويلة سوف تسبب خسائر في الأراضي الزراعية ومساحات الرعي.[3]

إن هذه الآثار السلبية ستجعل من الصعب أكثر فأكثر زراعة المحاصيل وتربية الحيوانات، واستغلال الغابات وصيد السمك، فالمحاصيل الزراعية التي نزرعها لتوفير الأغذية والألياف والطاقة تحتاج إلى ظروف محددة كي تنمو.

وبالتالي سوف يؤدي تغير المناخ من خلال تأثيراته على الزراعة إلى تفاقم الآثار السلبية المتأتية عن كل الاتجاهات، وسيجعل من الصعب تحقيق أهداف التنمية المستدامة الرئيسية المتمثلة في القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي على مدار السنة، وضمان نظم مستدامة لإنتاج الأغذية بحلول عام 2030 وفي الاجل

[1] السيد إبراهيم مصطفى، أحمد رمضان نعمة الله، السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره ص201

[2] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **تأثير المناخ على الامن الغذائي وانعكاساته على الإنتاج الغذائي المستدام**، لجنة الأمن الغذائي، روما، ص 12_16 ماي 2003

[3] فاطمة لمحرحر، **تأثير التغيرات المناخية على الأمن الغذائي في إفريقيا جنوب الصحراء**، المركز الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية، المغرب،2017

الطويل فان حجم تغير المناخ وسرعته، وفعالية جهد التخفيف من أثاره على نطاق الاقتصاد والتكيف في قطاع الزراعة، ستكون عناصر حاسمة بالنسبة لمستقبل شرائح كبيرة من سكان العالم، وربما البشرية جمعاء.[1]

2-الوقود الحيوي: الوقود الحيوي هو وقود نظيف يعتمد في إنتاجه أساسا على تحويل الكتلة الحيوية سواء كانت ممثلة في صور حبوب ومحاصيل زراعية: الذرة، قصب السكر، أو في صورة زيوت مثل زيت فول الصويا، وزيت النخيل وشحوم الحيوانات إلى إيثانول كحولي أو ديزل عضوي مما يعني إمكانية استخدامها في الإنارة وتسير

المركبات وإدارة المولدات بحيث تعتبر كل من أمريكا والبرازيل وألمانيا والسويد وكندا والصين والهند من أبرز الدول المستعملة للوقود الحيوي.[2]

وقد أدى تعين الجيل الأول المعتمد على المحاصيل الزراعية إلى ظهور جدل واسع حول الأثار السلبية الناشئة عن توجيه كبير من المحاصيل الزراعية إلى إنتاج الوقود بدلا من استخدامها كغذاء للإنسان، بالإضافة إلى الضرر الذي يلحقه الوقود الحيوي بالبيئة جراء الانبعاثات الناتجة منه خصوصا اثناء عملية تصنيعية

ويرى كثير من دول العالم الثالث والدول الفقيرة أن إنتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الغذائية سيأتي على حساب المجتمعات الفقيرة، حيث تقدر نسبة الأراضي الزراعية المخصصة لإنتاج المزروعات الموجه للوقود الحيوي 38 %في اروبا، 43% في أمريكا، ومن ثم فإن العالم يواجه مشكلة تحول الأراضي المنتجة للمحاصيل الغذائية لإنسان إلى إنتاج الوقود الحيوي.[3]

3-العوامل الديمغرافية: يمثل العامل الديمغرافي بعدا هاما في ظهور واستفحال مشكلة الغذاء في العديد من الدول النامية، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية تنتاب العديد من الدول موجة من الزيادات السريعة في عدد السكان إلى الحد الذي أصبحت الحالة توصف بأنها تواجه انفجارا سكانيا.[4]

فمع ارتفاع معدلات النمو السكاني سنويا، وزيادة التوسع العمراني والنمو البطيء في إنتاج الأغذية على المستوى المحلي، اتسعت الفجوة بين إجمالي الإنتاج والاستهلاك، ويرجح أن تستمر في الاتساع،

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة الأغذية والزراعة، تغير المناخ والزراعة والأمن الغذائي**، روما،2016 ص 40
[2] موسى الفياص، عسير أبو رمان، **الوقود الحيوي: الأفاق والمخاطر والفرص**، المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي، الأردن، 2009، ص 03
[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **مشكلة الغذاء في الجزائر (دراسة تحليلية)**، مرجع سبق ذكره، ص 32
[4] عيسى بن ناصر، **مشكلة الغذاء في الجزائر (دراسة تحليلية)**، مرجع سبق ذكره، ص31

فيما يتزايد الاعتماد الشديد على الاستيراد لتلبية الاحتياجات، مما يجعل العالم العربي عرضة للارتفاعات الحادة للأسعار الغذاء.[1]

ولقد شهدت البلدان النامية موجة هجرة سكان الأرياف إلى المدينة حيث تضم المناطق الحضرية 70%من سكان الأرياف، إضافة إلى زيادة عدد السكان ليصل إلى 09 مليارات نسمة بحلول عام 2050 حيث سيسجل هذا النمو معظمه في البلان النامية حاليا.[2]

ويرجع ارتفاع معدل نمو السكان في الدول المختلفة إلى الهبوط الكبير في معدل الوفيات مع الحفاظ على النسبة العالية للمواليد، ويعود انخفاض معدل الوفيات في الدول النامية أساسا إلى التقدم الهائل في الإمكانيات العلاجية الوقائية التي انتشر استعمالها في أوساط السكان بمساعدة المنظمات العالمية والدول المتقدمة وخاصة أثناء الكوارث الطبيعية.[3]

4-العوامل التكنولوجيا: التكنولوجيا هي مجموعة الوسائل التي يستخدمها الإنسان لبسط سلطته على البيئة المحيطة به لتطويع ما فيها من مواد وطاقة حتى تتوفر له حياة رغدة متحضرة آمنة.[4]

حيث تساعد التكنولوجيا على تحسين حياة الإنسان وذلك بتحسين استثمار الماء، والتربة الزراعية، لتوفير ما يحتاجه من غذاء كاف وصحي باستخدام الهندسة الوراثية ونظم الإكثار من زراعة الأنسجة وتقنيات المخصبات الزراعية لزيادة إنتاجية الأرض، وتقنيات نظم الري الحديثة المرشدة لاستخدام موارد المياه المحدودة ونظم الزراعة الطبيعية، وتقنيات معاملات ما بعد الحصاد للنفاذ للأسواق التصديرية.[5]

والملاحظ على واقع الدول التي تعاني من انعدام الامن الغذائي هو الضعف في استخدام التقنيات الزراعية الحديثة مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف وضعف الإنتاجية والكفاءة مقارنة مع المعايير العالمية، وبالتلازم هناك ضعف أيضا في الصناعات التحويلية المرتبطة بالإنتاج الزراعي والحيواني مما يؤدي إلى تقليل القيمة المضافة للإنتاج ومن ثم عائد الاستثمار.[6]

5-أسعار الطاقة: يعتبر الارتفاع الكبير والمتسارع في أسعار مواد الطاقة من أهم المتغيرات التي تؤثر في التنمية الزراعية والامن الغذائي العربي، فقد شهد سعر النفط ارتفاعا كبيرا منذ عام 2003، إلى أن تجاوز 150

[1] الاتحاد العام لغرفة التجارة والزراعة للبلاد العربية، **نحو مقاربة جديدة لتحقيق الأمن الغذائي العربي**، بيروت، لبنان، 2014، ص 3
[2] منظمة الأغذية والزراعة لأمم المتحدة، **ضمان الأمن الغذائي في عالم متغير**، روما 2016، ص 01
[3] عيسى بن ناصر، **مشكلة الغذاء في الجزائر (دراسة تحليلية)**، مرجع ذكره، ص 32
[4] محمد السيد عبد السلام، **التكنلوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي**، عالم المعرفة، الكويت، 1982، ص 54
[5] تزاتي بن علي فاطمة، **العوامل المسببة لتفاقم العجز الغذائي في الدول العربية والأطر العلمية لحلها**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة شلف، 24/23 نوفمبر 2014، ص 06
[6] الاتحاد العام لغرفة التجارة والزراعة للبلاد العربية، مرجع سبق ذكره، ص 11

دولار للبرميل سنة 2008، ثم تراجعت الأسعار بعد ذلك، ولكنهما مازالت عند مستويات مرتفعة نسبيا مع استمرار معدلات النمو الاقتصادي لبعض الدول النامية مثل الهند والصين ويزداد الطلب على الطاقة والنفط بشكل خاص ويوجد ارتباط شديد بين تقلبات أسعار الطاقة وتكاليف عمليات الإنتاج الزراعي وتجهيز الأغذية، نتيجة ارتفاع تكاليف بعض المدخلات مثل الأسمدة والبذور ومبيدات الآفات واستخدام الآلات الزراعية والري وكذلك تكاليف النقل وعمليات التصنع.[1]

وتشير التوقعات إلى زيادة ارتفاع أسعار النفط مع تزايد حدة الاضطرابات في منطقة الشرق الأوسط وتوقف بعض الدول عن تصدير كل من الغاز والنفط، فكلما ارتفعت أسعار النفط ارتفعت تكاليف إنتاج المحاصيل الزراعية وقل استهلاك الافراد من المنتجات الزراعية واعتمادهم على منتجات أقل تكلفة مناسبة لدخولهم وعودة الزراعة إلى العهود القديمة في السيطرة على الأرض وعلى المزارعين وعلى الأدوات الزراعية.[2]

6-العوامل المادية والمالية: بالرغم من أهمية القطاع الزراعي في الدول النامية إلا أن حجم الاستثمارات بهذا القطاع ضعيفة لا تتناسب مع الأهمية الاستراتيجية للقطاع من حيث دوره في تحقيق الأمن الغذائي.[3]

ومن الملاحظ بوجه عام أن البيانات حول الاستثمارات الزراعية تتسم بالقصور من ناحية وعدم التكامل والوضوح من ناحية أخرى وذلك في غالبية الدول العربية، ووفقا لما هو متاح من بيانات حول عدد من الدول العربية فإن حجم هذه الاستثمارات يتراوح بين 913 مليون وأقل من 100 مليون دولار بإجمالي مبلغ نحو 1719 مليون دولار لعشر دول فقط عام 2006، من بينهما تونس السودان، سوريا، مصر، المغرب، ويوصف القطاع الزراعي في هذه الدول على انه ذو ثقل من حيث قيمة إنتاجه وتجدر الإشارة أن القطاع الخاص قد ساهم بحوالي 686 مليون دولار في هذه الاستثمارات بمعدل 40 %منها مقابل نحو 46% لقطاع الحكومي وتأتي حقيقة الاستثمارات من المصادر التحويلية الأخرى، وهي التحويل المشترك 9% والأجنبي 5%.[4]

ومن بين الأسباب التي أدت إلى ضآلة الاستثمارات وعجز مؤسسات الإقراض الزراعي عن القيام بواجباتها هي سوء هذه المؤسسات والنقص في اعتماد المصارف المختصة بالإقراض الزراعي، وارتفاع فوائد

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي، السودان، 2009، ص 09**
[2] محمد شايب، نعيمة بارك، **الأمن الغذائي وإشكالية ارتفاع قائمة أسعار الغذاء عالميا**، بحوث اقتصادية عربية، بيروت، العدد 65، 2014 ص 61_60
[3] كينة عبد الحفيظ، **مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، ماجستير علوم اقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر _3_ 2013/ 2012، ص 39
[4] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية والامن الغذائي العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 12

المصارف التجارية وغياب خطة شاملة لسياسة الإقراض المؤسسية، وعدم موضوعية معايير توزيع القروض على المزارعين إضافة على عدم وفائهم بتسديد القروض الممنوحة.[1]

7-العوامل السياسية: هناك عدة عقبات تواجه بعض الدول التي تسعى إلى تحقيق الأمن الغذائي وخاصة في ظل التطورات العالمية الأخيرة فالمشاكل السياسية تؤثر بشكل مباشر على الوضع الغذائي لتلك الدول، فمثلا تخلق النزاعات تكاليف هائلة ومتعددة الجوانب مثل المعاناة الإنسانية المباشرة والاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية الكارثية التي يمكن أن تعيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.[2]

حيث تشير الإحصائيات أن الغالبية العظمى من الأشخاص يعانون بصورة مزمنة من انعدام الامن الغذائي وسوء التغذية في البلدان المتأثرة بالنزاعات حيث يقدر حوالي 489 مليون شخص من أصل 815 مليون يعانون من قصور في التغذية، 122 مليون طفل من أصل 155 يعانون من التقزم.[3]

أما في المنطقة العربية فتساهم الصراعات داخلها منذ عدة سنوات على نحو خطير في توسيع هوة انعدام الأمن الغذائي، لاسيما في كل من العراق والسودان وسوريا والضفة الغربية وقطاع غزة واليمن والصومال، حيث يتواجد في سوريا ما لا يقل عن 6.3 مليون إنسان جائع يحتاجون لمساعدات الغذائية ناهيك عن التدمير الذي صاحب المنشآت القاعدية، والتخلي عن الأراضي الزراعية بسبب النزوح والهجرة، فضلا عن التراجع في الانتشار مع ارتفاع حالات عدم اليقين.[4]

المطلب الثاني: وسائل تحقيق الأمن الغذائي

يتوقف تحقيق الامن الغذائي على تحقيق الاستخدام الأمثل للمواد والإمكانيات الزراعية بغية توفير الغذاء للسكان بالكمية والنوعية وفقا لاحتياجاتهم ووفقا للمعايير الدولية كلما كان ذلك ممكنا، ولقد حاولت الكثير من المنظمات العالمية والإقليمية والمحلية للتصدي لمشكلة الغذاء ومحاولة وضع أسس عملية ناجحة لحلها، ونذكر من أهم هذه المنظمات:

1-الأجهزة الدولية ودورها في حل مشكلة الغذاء:

1.1 منظمة الغذاء والزراعة الدولية التابعة للأمم المتحدة FAO:

[1]تواتي علي فاطمة، **الاندماج الاقتصادي واستراتيجية الامن الغذائي العربي في ظل التحديات الإقليمية والدولية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة شلف 2013\2014، ص 20

[2]منظمة الأغذية والزراعة لأمم المتحدة، **السلام والأمن الغذائي**، روما، 2016، ص 16

[3]الاتحاد العام لغرفة التجارة والزراعة للبلاد العربية، **نحو مقاربة جديدة لتحقيق الأمن الغذائي العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 13

[4]منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم**، روما، 2016، ص 41

تعتبر منظمة الفاو من أكبر المؤسسات الدولية المختصة في قطاع الغذاء والزراعة على المستوى الدولي، فهي الوكالة الرائدة في اهتمامها بمجال الزراعة النباتية والحيوانية والثروة البحرية والتنمية الريفية، الى جانب اهتمامها بمختلف القضايا ذات العلاقة بموارد الغذاء كالأراضي والمياه، وبالرجوع الى غايات التأسيس التي

قامت من أجلها المنظمة، نلاحظ أن مهامها تكمن في تحسين الظروف لسكان المناطق الريفية، وذلك للتخفيف من معدلات الفقر والمجاعة من خلال تعزيز التنمية عن طريق تشجيع الزراعة المستدامة والتنمية الريفية وإيجاد استراتيجيات طويلة المدى لتحقيق الامن الغذائي العالمي مع الحفاظ المستمر على الاستثمار الأمثل للمواد الغذائية وادارتها بشكل مستدام.[1]

ولقد سعت منظمة الفاو الى إحداث آلية لخدمة الأمن الغذائي ونذكر منها ما يلي: [2]

1. في حالة نفاذ المخزون الاحتياطي بالاستهلاك تلتزم الدول باتخاذ مجموعة من الإجراءات لتعويض هذا المخزون.
2. دعم كل مبادرة من شأنها تدعيم الاكتفاء الذاتي في الدول المحتاجة.
3. تقديم المساعدات الغذائية للأقطار التي تتعرض لأزمات غذائية.

وبشكل عام يمكن إيجاز الأدوار التي تقوم بها المنظمة في الطن العربي لتحقيق الامن الغذائي وهي:

1. مساعدة الحكومات العربية في وضع سياسات المعونة الغذائية على المدى القصير والطويل.
2. متابعة الحكومات في ضمان تنفيذ السياسات التي يضعها كل من مجلس "برنامج الغذاء" والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الغذاء والزراعة.
3. تنظيم ملتقيات للحكومات بشأن التشاور مع مختلف الدول الأعضاء في المنظمة، وذلك للاطلاع على البرامج والتجارب لكل الدول.

[1] محمد أحمد المقداد، عاهد مسلم أبو ذويب، **أثر دور المنظمات الدولية والسياسية الحكومية في الأمن الغذائي العربي**، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية آل البيت، المجلد 42، العدد 3، الأردن، 2015، صفحة 696

[2] محمد رفيق حمدان أمين، **الامن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق**، دار الوائل للنشر، الأردن، ط1، 1999، ص 38.

4. تقديم مقترحات لتحسين وتعزيز فاعلية التنسيق بين سياسات وبرامج المعونة الغذائية في مختلف الظروف التي تتعرض لها أي دولة عربية.
5. تقييم أداء الحكومات على ضوء البرامج اللازم إتباعها لتخفيف عجز الفجوة الغذائية في العالم العربي.
6. مساعدة مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية العربية في دراسة وتوفير مختلف الوسائل القادرة على رفع الكفاءة الغذائية الاقتصادية، سواء المتعلق بالإنتاج أو التصنيع أو الرعاية التجارية.

2.1 برنامج الغذاء العالمي: صدر هذا البرنامج عن منظمة الأغذية الزراعية التابعة للأمم المتحدة (الفاو) سنة 1992 ومن أهدافه [1]:

1. تشجيع الإنتاج الزراعي.
2. تحسين الوضع الغذائي في الدول الفقيرة.
3. الاحتفاظ باحتياطي غذائي لمساعدة الدول الفقيرة.

ويرمي البرنامج من وراء ذلك إلى تثبيت أسعار الغذاء في العالم ومجابهة حالات الطوارئ، ويشدد البرنامج على أن المساعدة في مجال التنمية الزراعية هي أفضل الوسائل للوصول إلى الأمن الغذائي، حيث تستطيع الدول الفقيرة استغلال مواردها وتنميتها بهدف زيادة الإنتاج وتقوية ركائز الأمن الغذائي فيها وتقليل درجة الاعتماد على الغير.

3.1 مجلس الغذاء العالمي[2]: تأسس هذا المجلس سنة 1974 بدعم من الدول المصدرة للنفط (الأوبك)، وهو مجلس تابع للأمم المتحدة، وهو يمثل وجهه النظر القائلة بعدم الأخذ بمبدأ الاكتفاء الذاتي للدول النامية فحسب، بل تقديم المساعدات الغذائية لها لاسيما في حالات الطوارئ، وقد نادي هذا المجلس بالاحتفاظ باحتياطي غذائي استراتيجي بغرض تقديم المساعدة للدول الفقيرة تحت الامتيازات التالية:

1. ضرورة دعم وإقامة الاحتياطي الغذائي، فمن برنامج التنمية الوطنية للدول المعنية.
2. على الدول المعنية أن تكون قادرة على إدارة هذا المخزون والسيطرة على حالات الطوارئ المحتملة.
3. تقديم مساعدات التنمية لتطوير الإنتاج الفلاحي.

[1] بكدي فاطمة، رابح حمدي باشا، **الامن الغذائي والتنمية المستدامة**، مركز الكتاب الاكاديمي، الأردن، ط1، 2016، ص 92
[2] دبار حمزة، دور القطاع الفلاحي في تحقيق الامن الغذائي في الدول العربية، جامعة محمد خيضر-بسكرة،2018-2019، ص46

4. أن تتم هذه الجهود بالتنسيق ما بين المؤسسات الدولية المعنية لما يتعلق بتخطيط وتنفيذ برنامج الأمن الغذائي.

4.1 الصندوق الدولي للتنمية الزراعة (ايفاد)[1]: تم تأسيس هذا الصندوق عام 1977، وهو وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة، تقدم الدعم للسكان الفقراء في الدول النامية كصغار المزارعين والرعاة

الرجال والنساء والجماعات الأخرى الأكثر فقرا من سكان الريف، وقد حقق الصندوق مهمته في رفع مستوى الإنتاج الغذائي لهؤلاء السكان وتحسين تغذيتهم والتحقق من مستوى الفقر وذلك من خلال تحويل المشاريع التي تزيد من مستويات دخولهم.

بلغ مجموعة الدول الأعضاء في الصندوق عند تأسيسه 91 دولة ارتفعت إلى 162 دولة مقسمة إلى ثلاث فئات:

الفئة الأولى: تضم الدول الصناعية.

الفئة الثانية: تضم الدول المصدرة للنفط.

الفئة الثالثة: تشمل بقية الدول النامية.

بلغ رأس مال الصندوق عند إنشائه 899 مليون دولار، ولقد تم تجديد موارده ست مرات وغطت مساهمات الفئتين الأولى والثانية من الدول الأعضاء موارد الصندوق، تندرج المشاريع التي حولها الصندوق ضمن 9 مجالات رئيسية هي: التنمية الزراعية والتنمية الريفية والاعتمادات ومشاريع الري وتنمية الثروة الحيوانية والبحث والارشاد والتدريب ومصائد الأسماك والتسويق والتخزين والتعليب.

يركز الصندوق من خلال برامجه لمكافحة الجوع والفقر وسوء التغذية في الدول النامية على استراتيجيتين رئيستين هما[2]:

1. **الاستراتيجية الأولى**: تتعلق بعمل الصندوق للنهوض بالمستوى الاقتصادي للمرأة الفقيرة وتهدف هذه الاستراتيجية بشكل عام إلى تنمية دور المرأة الريفية في عملية التنمية والتركيز على دورها في مجال

[1]ياسر عبد الرحمان مهدي عوض، **دورمشروعات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (أيفاد) في تنمية بارا وام روابه بالسودان**، ماجيستير علوم التخطيط التنموي، معهد الدراسات والبحوث الإنمائية، السودان، 1996، ص 11، 12.

[2]دبار حمزة، **دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، 2018، ص47

زراعة المحاصيل والإنتاج الحيواني والاشتراك في عملية تصميم وتنفيذ المشاريع الزراعية في الريف والاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة.

2. **الاستراتيجية الثانية:** تتعلق بالبرنامج الخاص بالصندوق من أجل مساعدة البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمتأثرة بالجفاف والتصحر ويهدف البرنامج إلى رفع إنتاجية القطاع الزراعي في هذه الدول وتقديم المساعدة التقنية والقيام بالدراسات ومدى الجدوى لإعداد وتنفيذ المشاريع الزراعية.

5.1 المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (scarda):[1]

يعد المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إلكاردا) الذي أسس في عام 1977م واحدا من خمسة عشر مركزا للمجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية حيث يقوم المركز بخدمة العالم النامي ككل لتحسين شتى المجالات الزراعية كما يعمل على خدمة البلدان النامية في المناطق الجافة في مجال تحسين كفاءة استعمال المياه، وتطوير البحوث والتدريب كما انه يعمل على زيادة الإنتاجية والإنتاج وتحسين نوعية الأغذية، مع الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية المحلية.

ويساهم في رعاية المجموعة الاستشارية التي تضم هذا المركز كل من البنك الدولي ومنظمة الأغذية الزراعية التابعة للأمم المتحدة (FAO)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD).

6.1المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية (IFPRI)[2]:

أنشئ هذا المعهد سنة 1975 م حيث يهدف إلى وضع حلول سياسية قائمة على الأبحاث للحد من الفقر على نحو مستدام وإنهاء الجوع وسوء التغذية في البلدان النامية، يعمل فيه حوالي أكثر من 600 موظف يعملون في أكثر من 50 دولة، وهي شركة عالمية تعمل في مجال البحوث الزراعية من أجل التنمية.

تتمثل مهمة المعهد في تحديد وتحليل الاستراتيجيات والسياسات القطرية والدولية البلدية، الرامية إلى تلبية الاحتياجات في الدول النامية على أساس مستدام مع تركيز خاص على بلدان الدخل المنخفض والسكان الفقراء والإدارة السلمية لقاعدة الموارد الطبيعية التي تدعم الزراعة.

[1] المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، التقرير السنوي 2003، سوريا، 2004، ص 2
[2] موقع المعهد الدوي لبحوث سياسات الأغذية، تاريخ الاطلاع 5\5\2024 https://www.ifpri.org/about

7.1 فرقة العمل الريفية المستوى التابعة للأمم المتحدة:[1]

أدى الارتفاع الكبير في أسعار الأغذية في العالم والأزمة المترتبة عليه إلى قيام مجلس الرؤساء التنفيذيين للأمم المتحدة في أبريل 2008 بإنشاء فرقة رفيعة المستوى معنية بالتصدي لأزمة الأمن الغذائي في العالم التي يترأسها الأمين العام للأمم المتحدة، وقد ضمت هذه الفرقة الرفيعة المستوى، كلا من رؤساء وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها، فضلا عن الجهات المعنية في أمانة الأمم المتحدة والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة التجارة العالمية، وتمثل الهدف الأساسي من إنشاء

هذه الفرقة هو تحقيق الامن الغذائي في العالم برؤية شاملة وموحدة، وهذا من خلال وضح خطة عمل ذات أوليات ولتنسيق لتنفيذها.

وقد اعتمد اجتماع وزراء الزراعة في المجموعة العشرين المنعقدة يوم 23 جوان 2011 العديد من التوصيات التي طرحها التقرير المشترك بين الوكالات، ومن التوصيات[2]:

1. **الحد من أثار تقلب الأسعار على الفئات السكانية الأشد ضعفا:** وهذا من خلال إيجاد أدوات لإدارة المخاطرة والمساعدة على تعميم إدارة المخاطر، من أجل أصحاب الحيازات الصغيرة، والمواصلة لاستكشاف آليات لمواجهة التقلبات الدورية في البلدان الضعيفة، في حال تعرضها لصدمات خارجية بما في ذلك ارتفاع أسعار الأغذية.
2. **التنظيم المالي:** هو اتخاذ لجميع الإجراءات المناسبة لتحسين منتظم ومراقبة أسواق المنتجات الزراعية الآجلة والمشتقة

2-الجهود الساعية لتحقيق الأمن الغذائي عربيا:

1.2 مجهود جامعة الدول العربية[3]: عرضت جامعة الدول العربية على القمة العربية المتحدة في عمان الأردن سنة 1980 م برنامجها التحضيري المتعلق بالأمن الغذائي ومشروعيته وتم اقراره كما تم إقرار برنامج التنمية المتكاملة للأمن الغذائي وفق استراتيجية مؤلفة من خمسة برامج رئيسية تمثلت في: الحبوب، البذور الزيتية، والسكر والإنتاج الحيواني والإنتاج السمكي إضافة الى برنامج قومي للمخزون الاحتياطي.

---

[1] منظمة الزراعة والأغذية العالمية، **تقرير حول انعدام الامن الغذائي في العالم 2011، روما، ص 38**

[2] منظمة الزراعة والأغذية العالمية، **تقرير حول انعدام الامن الغذائي في العالم 2011، روما، ص40**

[3] هاجر بوزيان، **الصناعة الغذائية كمدخل لتحقيق الامن الغذائي (حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2014، ص34،35

وتضمنت هذه البرامج 153 مشروعا موزعا على الأقطار العربية وفق الميزة النسبية للإنتاج في كل قطر وقد حددت استثماراتها، 33.25 مليار دولار، وقدرت عائداتها ب 8.25 مليار دولار، وقد حددت مدت تنفيذ هذه المشروعات بعشرين عاما (1980-2000)

قد كلفت القمة كلا من المنظمات العربية للتنمية الزراعية، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتنفيذ هذه البرامج والمشروعات، وقد تم تكوين فرقة عمل لمتابعة هذا التنفيذ، وبدأ التحضير لدراسة المشروعات الاقتصادية وتحديد سبل التحويل من المصادر العربية والأجنبية وبدأ بالفعل اعتماد 25 مشروع بتكلفة 2.44 مليار دولا، الا أن التنفيذ عرف عقبات عديدة من أهمها تمرد الدول العربية في إيفاء التزاماتها المالية، والاختلافات السياسية العربية

والأوضاع الإقليمية والدولية المتوفرة مما افتقد هذه الجهود التكاملية جدواها فذهبت البرامج، وبقيت مشكلات الأمن الغذائي.

وقد قامت كذلك جامعة الدول العربية بإنشاء خطة عمل مشتركة بينها وبين الإتحاد الإفريقي حول التنمية الزراعية والأمن الغذائي في المنطقة العربية، حيث تم اعتمادها من قبل وزراء الزراعة الأفارقة والعرب بقرار شرم الشيخ في الاجتماع العربي الإفريقي الوزاري المشترك للتنمية الزراعية والأمن الغذائي الذي عقد بشرم الشيخ بجمهورية مصر العربية في 16 فيفري 2010 تركزت مجالات العمل المشتركة على:

1. **التكثيف الزراعي (تبادل الإمدادات)**: من خلال التركيز على الإمدادات بمستلزمات الإنتاج والري والإنتاج الزراعي وتعزيز وتسهيل الاستثمار الافريقي العربي المشترك
2. **الاحتياطي الغذائي الطارئ الاستراتيجي**: تحقيق التوازن بين العرض والطلب على الغذاء في المنطقتين حيث يجب تكوين احتياطي غذائي استراتيجي بوسائل فعالة موحدة لاستخدامه في فترات المجاعة والجفاف وغير ذلك من حالات الطوارئ الغذائية
3. **التجارة والنفاذ للأسواق**: وهذا من خلال اتخاذ إجراءات تطوير البنية التحتية الريفية وتشجيع الاستثمارات العامة والخاصة في مجال التصنيع الزراعي وهذا من اجل زيادة الدخل والأمن الغذائي
4. **البحث والتطوير الزراعي ونقل التكنولوجيا**: وهذا من خلال إعطاء المزيد من الاهتمام والتركيز على نشر وتطويع وتبني مجموعة من التكنولوجيات في المحاصيل الاستراتيجية.

5. **القضـايا المتقاطعـة:** ومـن بينهـا معالجـة القضـايا العـابرة للحـدود علـى نحـو متناسـق مثـل الآفـات والامراض والأوبئة وإزالة الغابات والتصحر هذا من جهة اخرى ومن جهة ثانية تعزيز قدرة وكفاءة المؤسسات في القطاع الزراعي وتحسين مهارات المنتجين[1].

2.2 جهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية[2]: اتفقت الدول العربية على انشاء منظمة عربية متخصصة في مجالات التنمية الزراعية لإيجاد إطار وآلية لتنمية الروابط وتنسيق التعاون الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي والتكامل الزراعي العربي حيث وافق مجلس جامعة الدول العربية على الإنشاء بموجب قراره (2635) في 1970/03/11 م واتخذت المنظمة من الخرطوم عاصمة جمهورية السودان مقرا لها وباشرت المنظمة عملها في 1972.

تكمن الأهداف الاستراتيجية المستقبلية للمنظمة في الوصول إلى زراعة عربية ذات كفاءة اقتصادية عالية في استخدام الموارد القادرة على تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي وتوفير سبل الحياة الكريمة للعاملين في القطاع الزراعي من خلال:

- انتهاج المنظور التكاملي في استخدامات الموارد الزراعية العربية.
- تنسيق السياسات الزراعية العربية المشتركة.
- زيادة القدرة على توفير الغذاء والأمن للسكان.
- تحقيق استدامة الموارد الزراعية العربية.
- تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية العربية وتسعى المنظمة لتحسين أوضاع الأمن الغذائي العربي عن طريق العمل في عدة مجالات نذكر منها[3]:

1. **مجال المعلومات:** تقوم المنظمة برصد ومتابعة التطورات والمتغيرات الدولية وتأثيراتها على الزراعة وتقوم بأعداد قواعد المعلومات والبيانات عن الزراعة العربية وإحصائها وتحديثها سنويا واتاحتها للمهتمين ومتخذي القرار.

[1] طارق بن موسى الزجدالي، **الامن الغذائي والتعاون الافريقي العربي**، المنتدى الرفيع المستوى، حول التعاون العربي الافريقي في مجال الاستثمار والتجارة، ليبيا، 26 ديسمبر 2010، ص 16.
[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **جهود المنظمة في تحقيق الامن الغذائي العربي**، الملتقى العالمي حول مهددات الامن الغذائي العربي، جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية، 6_8 ماي 2013، ص10_11
[3] الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي، **التقرير السنوي 2010**، الخرطوم، السودان، 2010، ص5.

2. **مجال إعداد المشروعات القطرية والتنفيذية والتعاقدية:** تقوم المنظمة بإعداد وثائق المشروعات وكذا دراسات الجدوى الفنية والمالية والاقتصادية للعديد من المشروعات المشتركة والمشروعات التنموية التي يتم تنفيذها في الدول العربية حيث قامت المنظمة خلال أربعة عقود بتنفيذ أكثر من (1232) مشروع تنموي منها (206) مشروع قومي و (80) مشروع قومي بتمويل مشترك و (946) مشروع قطري.
3. **مجال التجارة والاستثمار الزراعي والسمكي:** ساهمت المنظمة بإعداد الدراسات على المستويات القطرية والقومية حول تطوير وتنسيق وتبادل السلع والمنتجات الزراعية تطوير النظم التسويقية الزراعية كما تناولت دراسات المنظمة في هذا الصدد التجارة الزراعية العربية ومحدداتها وسبل تطويرها بالإضافة إلى اعداد استراتيجيات للترويج للاستثمار الزراعي في الدول وإعداد خرائط فرص ومجالات الاستثمار الزراعي في الدول العربية وإعداد قانون استرشادي للاستثمار الزراعي يتم الاعتماد به لصياغة قوانين الاستثمار الزراعي على المستويات القطرية.
4. **مجال السياسات الزراعية والتشريعات:** بذلت المنظمة جهودا في مجال إعداد وتنسيق السياسات الزراعية وهذا خلال عقد السبعينات والثمانينات والتسعينات والعقد الأول من القرن الواحد والعشرين وقد تناولت تلك الدراسات التطور في السياسات الاستثمارية والإنتاجية والسعرية والتسويقية وسياسات البحوث والتمويل والسياسات التجارية كما قامت ببذل الجهود في مجال تنسيق التشريعات والقوانين الزراعية العربية وبخاصة تلك المتصلة بالمحاجر البيطرية والزراعية واستخدام المبيدات ومدخلات الإنتاج الزراعي.
5. **مجال التدريب والتأهيل:** نفذت المنظمة في عام 2012 نحو (1395) دورة تدريبية منها (181) دورة قومية و (1214) دورة قطرية استفاد منها نحو (28500) من الكوادر العربية العاملة في مختلف المجالات الزراعية والحيوانية والسمكية
6. **استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين:** من بين جهود هذه المنظمة وتحقيق رؤيتها وأهدافها هو وضع هذه الاستراتيجية واعتمادها في القمة العربية المنظمة بالرياض عام 2007 م وعدت المنظمة للشروع في تنفيذها بالتنسيق والتعاون مع

كافة الأطراف ذات العلاقة وتقديم تقارير دورية حول سير التنفيذ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

7. **البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي**: تزامنا مع إعلان الرياض بخصوص تعزيز التعاون لمواجهة أزمة الغذاء العالمية فقد كلفت لجنة التنسيق العليا للقمة العربية الاقتصادية والتمويه على القمة العربية المنعقدة في الكويت شهر جانفي 2009 التي اصدرت القرار رقم (ق.ق.6دع (1) 42-2009/1/20) بخصوص البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي القاضي بإطلاقه وتكليف المنظمة بمتابعة وتنفيذه بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية.
8. **مبادرات المنظمة الرامية لتعزيز مجال مسارات الأمن الغذائي العربي**: أعدت المنظمة ثلاث مبادرات قدمها منتدى القطاع الخاص العربي التحضيري للقمة العربية للتنمية المنعقدة في الرياض خلال 13/12 جانفي 2013 وهي:
   - مبادرة إنشاء شركة عربية لإنتاج البذور.
   - مبادرة لإنشاء مناطق اقتصادية خاصة لتسهيل تجارة الثروة الحيوانية ومنتجاتها.
   - مبادرة لإحداث آلية عربية لتحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي.

3.2 جهود الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي:

تأسست الهيئة العربية عام 1976 م وهي مؤسسة مالية ذات شخصية قانونية واعتبارية مستقلة ماليا واداريا مقرها بالخرطوم جمهورية السودان حيث تهدف هذه الهيئة الى:

- المساهمة في تعزيز الامن الغذائي العربي.
- تنمية الموارد الزراعية في الدول الأعضاء مع مراعاة توفير أكبر قدر من المواد الغذائية.
- زيادة تبادل المنتجات الزراعية ومستلزمات الانتاج الزراعي بين الدول الأعضاء.

يتمحور نشاط الهيئة على الاستثمارات في مختلف مجالات الانتاج النباتي، الانتاج الحيواني، التصنيع الزراعي والغذائي والانشطة المرتبطة بالإنتاج الزراعي، الأنشطة المائية (أبحاث برامج تنموية، نقل تقنيات التدريب)

بدأت الهيئة جهودها الاستثمارية في السودان عام 1978 بحكم امكانياتها الزراعية الكبيرة ثم توسعت عام 1986 ليشمل بقية الدول العربية وقد بلغت نسبة الاستثمارات في السودان نهاية عام 2001 م نحو 71 %وفي بقية الدول الاعضاء 29 %

تم توزيع النشاط الاستثماري للهيئة على نحو خمسة قطاعات رئيسية وهي:[1]

الانتاج النباتي 38 % الانتاج الحيواني 21% التصنيع الزراعي 37 %برامج تنمية التجارة العربية 02 %لخدمات الزراعية 02%.

بلغت جملة استثمارات الهيئة المباشرة في عام 2001 نحو 108 مليون دينار كويتي تعادل نحو 352 مليون دولار، تشكل القروض الموجهة لدعم الشركات نحو 143 م دولار

تتنوع استثمارات الهيئة في نحو 13 دولة عربية، حيث حضت السودان بالحصة الأكبر من هذه الاستثمارات حيث تحدد طبيعة وحجم مساهمات الهيئة، وفق مجموعة المعايير[2]:

- وجود مناخ استثماري مناسب.
- التوافق مع الاهداف وبرامج الهيئة.
- ثبوت الجدوى الفنية المالية للمشروع.
- وجود هيئة مروجة مستعدة للمساهمة في المشروع.
- حجم التكلفة الاستثمارية.

[1]الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي، **استراتيجية الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي 2002_2012**، الخرطوم، السودان، 2012، ص6

[2]المرجع نفسه، ص7

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تبينت لنا الأهمية التي يحظى بها الامن الغذائي، حيث سعت مختلف المنظمات العالمية و على رأسها منظمة الأمم المتحدة للأغذية و الزراعة، لتحديد الأطر المفاهيمية للأمن الغذائي و تحديد مؤشراته و أبعاده و مستوياته، و من خلال هذه المتغيرات يمكن قياس مدى تحقيق الدول لأمنها الغذائي، و الذي يمكن أن نقول بشأنه أنه يعبر عن الاستقلال التام للدولة، فالدولة التي لا تحقق اكتفاءها الذاتي تعد دولة منقوصة السيادة، لان ذلك يجعلها على المحك، و تحت رحمة كبار المنتجين، و منه فمن الواجب على سلطاتها اتخاذ كافة التدابير التي من شأنها أن ترتقي بزراعتها و إنتاجها الذي يضمن العيش الكريم لمواطنيها، وهذا ما تقوم به الجزائر من خلال انتاجها لسياسات زراعية وبرامج تنموية متعددة و متعاقبة تهدف من خلالها لتحقيق الامن الغذائي.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتضخم العالمي

تمهيد:

تعتبر ظاهرة التضخم من أهم المشاكل التي تواجه الاقتصاديات العالمية، في الدول المتقدمة والنامية على حد السواء، لذلك فهي تحظى باهتمام دقيق عند رسم السياسات الكلية والجزئية، كونها مؤشرا هام على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ولحجم الاثار السلبية التي يمكن أن تنتج منها على هذين المستويين، إلا أن هذه الظاهرة متعددة الأبعاد ومتشبعة الجوانب، ومرتبطة بعدة متغيرات اقتصادية باتجاهات متعاكسة.

سنركز في هذا الجانب على توضيح المفاهيم الأساسية والتحاليل والنظريات المتعلقة بظاهرة التضخم.

ومن خلال التعرف على أهم الجوانب هذه الظاهرة، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول يخص الإطار المفاهيمي للتضخم بالنسبة للمبحث الثاني يخص آثار التضخم والمبحث الثالث تأثيره على التضخم العالمي

المبحث الأول: ماهية التضخم العالمي

سنتناول دراسة الظاهرة الاقتصادية للتضخم العالمي، وهو موضوع يعتبر من أبرز الظواهر الاقتصادية العالمية والتي تؤثر بشكل كبير على الاقتصادات العالمية والمجتمعات بشكل عام. سنقوم بالتحليل والنظر في مفهوم التضخم العالمي، والعوامل المسببة له، والتأثيرات الناجمة عنه.

المطلب الأول: تعريف التضخم العالمي

تتعدد كثيرا المفاهيم الخاصة بالتضخم تبعا لتعدد الزوايا التي ينظر منها للظاهرة، ولتعدد واختلاف الضوابط والأسس التي يعتمد عليهما في ذلك، حيث تختلف تعاريف التضخم حسب:

_الأسباب المنشئة له.

_خصائصه ومظاهره.

وتتناسب هاته التعاريف وتتداخل كل منها مع التحليل الفكري للنظريات، التي تختلف باختلاف الزوايا التي تفسر بها الظاهرة وأزمتها.

- **تعاريف التضخم حسب معيار الأسباب المنشئة له:**

بتصفحنا لأغلب الدراسات النظرية للتضخم نجد أنها تعرف الظاهرة في الغالب بناء على المصادر المسببة لها، وباختلاف هذه الأخيرة بين النظريات الاقتصادية، يختلف مفهوم التضخم، ما بين:

1. التعريف النقدي للتضخم (حسب النظرية الكمية النقدية):

تقترح النظرية الكمية للنقود مجموعة من الفرضيات والمسلمات الأساسية لتدعيم فكرة أن النقود تحكم الأسعار، مرتكزة على عدة نقاط أساسية وهي:

1. **معدل التضخم** :تقترح النظرية الكمية للنقود أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود المتداولة ومعدل التضخم. بمعنى آخر، كلما زادت كمية النقود في الاقتصاد دون زيادة مقابلة في السلع والخدمات المتاحة، زادت فرصة حدوث التضخم.
2. **مفهوم الطلب النقدي** :يقترح مفهوم الطلب النقدي أن الأشخاص والشركات يميلون إلى طلب المزيد من السلع والخدمات عندما يزداد معدل التوسع النقدي. وهذا الطلب المتزايد يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، مما يسهم في رفع مستويات الأسعار.

3. **نمو الاقتصاد والإنتاج** :تؤكد النظرية الكمية للنقود أنه في حالة زيادة النقود بمعدل يفوق نمو الاقتصاد والإنتاج، فإن هذا يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع في مستويات الأسعار، نظرًا لأن الزيادة في النقود تزيد الطلب دون زيادة مقابلة في الإمكانيات الإنتاجية.
4. **علاقة بين النقود والأصول** :يعتبر بعض الناس أن الزيادة في كمية النقود قد تؤدي إلى زيادة في أسعار الأصول مثل العقارات والأسهم، مما ينعكس في المقام الأول على ثروة الأفراد بدون أن يؤثر بالضرورة على معيشتهم اليومية.
5. **التحكم في النقدية** :يعتبر النظام المصرفي والسياسات النقدية من أدوات التحكم التي يمكن استخدامها للتأثير على كمية النقود في الاقتصاد، وبالتالي التحكم في مستويات الأسعار.

هذه النقاط تشكل جوهر النظرية الكمية للنقود وتعكس الفرضيات الرئيسية التي ترتكز عليها لشرح كيفية تأثير كمية النقود على مستويات الأسعار في الاقتصاد.

وتعد هذه النظرية من أول النظريات التي حاولت تفسير التضخم بأنه ظاهرة نقدية، وعرفته بأنهزيادة في كمية النقود المتداولة تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار، هذا التعريف بطبيعة الحال يقتضي ان الزيادة في كمية النقد هي السبب في حدوث ضغوط تضخمية.[1]

وتعود جذور هذا التعريف إلى القرن السادس عشر، عندما ارتبط ارتفاع الأسعار في أوروبا بتدفق الذهب، خاصة بعد اكتشاف قارة أمريكا، أو ما يعرف في التاريخ النقدي ب "ثروة الأسعار"، إلا أن هذه الصياغة الواضحة للنظرية ظهرت في أواخر القرن الثامن عشر، على أيدي عدد من العلماء على غرار دافيد هيوم.[2]

وبالرغم من أهمية مبررات النظرية النقدية في تعريف التضخم إلا أنها لم تسلم من الانتقادات الموجهة إليها، خاصة خلال فترة الكساد (1929_1933)، حيث لم يصاحب زيادة عرض النقود ارتفاع في الأسعار.

2. تعريف التضخم على أساس نظرية العرض والطلب:

حسب هذه النظرية يذهب الاقتصاديون إلى أن التضخم هو: نتيجة الاختلال في التوزان بين الطلب والعرض، حيث يعرف هنا في العموم على أنه زيادة الطلب على العرض زيادة تؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار، ويتوافق هذا الطرح مع وجهة النظر لكينز، حيث يقول أنه "زيادة القدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة

[1] غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص14،
[2] سهير محمود معتوق، **النظريات والسياسات النقدية**، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1998، ص19.

في حجم الإنتاج"، وقد ذهب الكثير من العلماء في هذا الوصف، على أنه حركة متصاعدة للأسعار، تتصف بالاستمرار الذاتي عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض.[1]

واشترط في ذلك أن يكون ارتفاع الأسعار فجائيا وعاما لأسعار السلع وعوامل الإنتاج.

رغم أن كثير من الاقتصاديين ذهب في اتجاه مفهوم التضخم الذي يدور في فكرة أنه الزيادة في الطلب الحقيقي[2]، إلا أن هاته النظرة كذلك لم تسلم من الانتقادات، خاصة من حيث معيار تحديد وجود فائض، والسلع المعنية بذلك.

3. **تعاريف التضخم على أساس أثره الاقتصادي:**

يعتبر هذا المفهوم الأكثر شيوعا لظاهرة التضخم، ويرتكز على الأثر المباشر الذي يظهر به في الاقتصاد الوطني، كنتيجة له، وذلك على أنه "الارتفاع في المستوى العام للأسعار".

وقد ذهب في هذا الاتجاه العديد من الاقتصاديين، أمثال: آلفريد مارشال (1924_1842)، روبنسن (1983_1903) وغيرهم، واشترط البعض الاستمرارية في الارتفاع.[3]

من خلال التعاريف السابقة الذكر يمكن ان نستخلص تعريف شامل للتضخم على انه ظاهرة عالمية مست جميع الاقتصادات الدولية، حيث يتميز بزيادة في مستوى الأسعار على مستوى العالم. يحدث التضخم نتيجة لزيادة الطلب على السلع والخدمات مقارنة بالقدرة الإنتاجية المتاحة، أو بسبب زيادة في كمية النقود المتداولة التي تتجاوز نمو الاقتصاد العالمي.

المطلب الثاني: أنواع التضخم العالمي

يتم تصنيف التضخم إلى ثلاثة أنواع:

_التضخم الناتج عن الطلب

_التضخم الناتج عن التكلفة

_التضخم المدمج

1. **التضخم الناتج عن الطلب:** التضخم الناتج عن الافراط في الطلب هو نوع من التضخم يحدث نتيجة لطلب المستهلكين القوي. في هذه الحالة، يحدث زيادة في الطلب الكلي التي لا يمكن مواجهتها

[1] سعود جايد مشكور العامري، **محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2014: ص12,

[2] غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص20.

[3]

بزيادة مماثلة في الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار نتيجة لزيادة الطلب على العرض، يستخدم الاقتصاد

الكينزي مصطلح "التضخم الناتج عن زيادة الطلب" لوصف هذه الحالة حيث ترتفع مستويات الأسعار نتيجة لاختلال التوازن بين العرض والطلب، في هذا السيناريو، عندما يتجاوز الطلب الكلي في الاقتصاد الإنتاج الكلي، ترتفع الأسعار[1].

1.1 اسبابه:

ويمكن أن يحدث هذ العدة من الأسباب مثل:

- **عندما يكون معدل النمو الاقتصادي مرتفع**: فإنه سيؤدي إلى زيادة الرغبة لدى المستهلكين بشراء المزيد من السلع وإقدامهم على الإنفاق بدلا من الادخار، وهذا بدوره سيؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات ما ينتج عنه ارتفاع الأسعار.
- **زيادة النفقات الحكومية**: عندما تنفق الحكومة المزيد من المال، فإنها تضخ المزيد من المال في الاقتصاد مما قد يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات.
- **توقع الشركات حدوث التضخم في المستقبل القريب**: قد يدفعهم إلى زيادة أسعار السلع، وبالتالي إقدام العديد من المستهلكين على شراء كميات مهولة من السلع خوفا من مخاطر التضخم المتوقع.
- **الافراط في زيادة المعروض النقدي**: عندما يطبع البنك المركزي المزيد من المال فإنه يزيد من كمية المال المتداولة مما يؤذي أيضا إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات.

2.1 خصائصه:

- زيادة الطلب الكلي
- تقلبات في الأسعار
- ضغط على موارد الإنتاج
- تباطؤ النمو الاقتصادي[2]

[1] https://www.meemapps.com/term/demandpull-inflation

[2] غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص21

2. التضخم المدفوع بالتكاليف:

التضخم المدفوع بالتكاليف والمعروف ايضا باسم التضخم المدفوع بالأجور، وهو نوع من التضخم يحدث عندما ترتفع الأسعار بشكل عام بسبب الزيادات في تكلفة الأجور والمواد الخام، يمكن أن تؤدي تكاليف الانتاج المرتفعة الى انخفاض العرض الكلي، او كمية الانتاج الاجمالي، في الاقتصاد إذا لم يتغير الطلب على السلع المؤثرة، يتم تمرير زيادات الاسعار من المنتجين الى المستهلكين مما يخلق تضخما مدفوعا بالتكاليف

1.2 فهم التضخم المدفوع بالتكاليف:

ترفع الشركات اسعار السلع بسبب ارتفاع تكلفة المدخلات من عمالة ومواد خام، ما يدفعها الى خفض المعروض ورفع الاسعار كإجراءات للحفاظ على ارباحها فعليا وفقا لهذا الاجراء تكون الشركات قد مررت التكاليف الزائدة الى المستهلكين ومن ثم ترتفع اسعار السلع والخدمات.

وفي حالة التضخم الناتج من التضخم المدفوع بالتكاليف يمكن ان تعود الاسعار الى الاستقرار من خلال خفض الطلب على السلع والخدمات.[1]

أ- أسبابه:

هناك عدة أسباب يمكن أن تؤدي إلى ذلك مثل:

1. **زيادة تكاليف الإنتاج**: ارتفاع تكاليف المواد الخام، وتكاليف الطاقة، وتكاليف العمالة قد تضطر الشركات إلى رفع أسعار منتجاتها لتعويض هذه الزيادات في التكاليف.
2. **ارتفاع تكاليف النقل**: زيادة تكاليف الشحن والنقل بسبب زيادة أسعار الوقود أو تكاليف الصيانة يمكن أن ينعكس على الأسعار النهائية للسلع.
3. **التكاليف الإدارية والتشغيلية** :زيادة التكاليف غير المباشرة مثل التأمين والضرائب والإشراف يمكن أن تسهم في زيادة الأسعار.
4. **تغيرات في العرض والطلب**: زيادة الطلب على السلع والخدمات قد يؤدي إلى زيادة الأسعار، خاصة إذا لم يكن هناك تزايد مقابل في العرض.

[1] https://hbrarabic.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B6%D8%AE%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%81%D9%88%D8%B9-/%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%81

5. **التضخم الأجنبي**: ارتفاع قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية يمكن أن يزيد من تكاليف الاستيراد ويؤدي إلى رفع الأسعار.
6. **التكاليف البيئية**: فرض تكاليف جديدة مرتبطة بالامتثال للقوانين البيئية قد تدفع الشركات إلى زيادة أسعار منتجاتها.

ب- خصائص التضخم المدفوع بالتكاليف:

يتمتع التضخم المدفوع بالتكاليف بمجموعة من الخصائص التي تتمثل فيما يلي:

- بقاء الطلب على السلع والخدمات عند المستوى نفسه الذي كان عنده قبل ارتفاع التكاليف
- خفض المعروض مدفوعا برغبة الشركات في الحفاظ على قدرتها على تحمل التكاليف
- رفع الشركات لأسعار السلع والخدمات.

3.2 مثال التضخم المدفوع بالتكاليف:

على سبيل المثال يلجأ موردو الطاقة الى خفض كميات النفط بسبب زيادة تكاليف العمالة او التكاليف الناتجة من صعوبة استخراج المواد الخام ولأن الطلب يبقى تقريبا عند المستوى نفسه فإن الأسعار ترتفع.

3. **التضخم المدمج**: ينشأ التضخم المدمج نتيجة الارتفاع في أسعار السلع والخدمات ويمكن أن يكون نتيجة لاستمرار النوعين السابقين من التضخم لبعض الوقت. ويرتبط التضخم المدمج ارتباطا وثيقا بمفهومي توقعات التضخم ودوامة السعر والأجور[1].

2.3 أسبابه:

التضخم المدمج هو مزيج من عدة عوامل تساهم في زيادة مستوى الأسعار بشكل عام في الاقتصاد. من بين الأسباب الرئيسية للتضخم المدمج:

1. **زيادة في الطلب النقدي**: عندما يزداد الطلب النقدي على السلع والخدمات بشكل مفرط مقارنة بالعرض المتاح، قد يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار.
2. **زيادة في كمية النقود في الاقتصاد**: عمليات الطباعة الزائدة للنقود من قبل البنك المركزي قد تؤدي إلى زيادة الكمية النقدية في السوق، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى ارتفاع الأسعار.

[1] https://www.investopedia.com/terms/d/demandpullinflation.asp

3. **زيادة في التكاليف الإنتاجية** :زيادة في تكاليف المواد الخام والعمالة والطاقة والنقل قد تضغط على الشركات لرفع أسعار منتجاتها لتعويض هذه التكاليف، مما يؤدي إلى زيادة الأسعار العامة.
4. **التضخم الوقفي** :عندما ترتفع أسعار بعض السلع، قد يرتفع سعر بعض السلع الأخرى بشكل رد فعلي، حتى دون زيادة في التكاليف الإنتاجية، وهذا يمكن أن يؤدي إلى دوران دائرة التضخم.
5. **التضخم المتوقع** :عندما يتوقع المستهلكون أو الشركات أن يزيد التضخم في المستقبل، قد يزيدون أسعارهم حاليًا للتكيف مع هذه التوقعات، مما يؤدي إلى تكرار دورة التضخم.

1.3 خصائصه:

- زيادة الطلب والتكاليف
- تأثيرات متباينة
- زيادة الضغوط على الأسعار[1]

المبحث الثاني: أثار التضخم العالمي

تواجه الاقتصادات العالمية تحديات كبيرة نتيجة لظاهرة التضخم العالمي، حيث تتأثر الدول بآثارها بشكل متباين ومتعدد الأوجه وفي ظل ارتفاع أسعار السلع والخدمات على مستوى العالم، يتسبب التضخم العالمي في تأثيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية معقدة.

المطلب الأول: أثار التضخم الاقتصادية [2]

أثر التضخم العالمي على النشاط الاقتصادي العالمي:

ان الضغوط التضخمية اليوم لا تشعر بها الاقتصادات المتقدمة فحسب، بل تشعر بها ايضا غالبية الاسواق الناشئة والاقتصادات النامية، وعلى الرغم من اختلاف اسبابها عبر البلدان، فان مهمة حل المشكلة ستقع في النهاية على عاتق البنوك المركزية الكبرى في العالم

وعاد التضخم بقوة أكبر مما كان متوقعًا، حيث شهد ارتفاعًا ملحوظًا واستمرارية مثيرة للقلق، مخترقًا التوقعات الأولية للبنوك المركزية الرئيسية. سرعان ما تصاعدت قضية التضخم لتصبح عنوانًا رئيسيًا في التقارير الاقتصادية، وسط تأثيره الواضح على الاقتصاد الأمريكي وأصبحت المشكلة محور المناقشات السياسية في

[1] نفس المرجع السابق

[2] نجوم محمد أمين، **إشكالية التضخم العالمي وأثره على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة للحصول على شهادة ماستر، اقتصاد نقدي بنكي، 2022، ص20

العديد من الاقتصادات المتقدمة الاخرى، في 15 من أصل 34 دولة يصنفها تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الذي يصدره

صندوق النقد الدولي على انها اقتصادات متقدمة، كان معدل التضخم لمدة 12 شهرا حتى ديسمبر 2021 أعلى من 5%، ولا يقتصر هذا الارتفاع التضخمي على البلدان الغنية، فقد ضربت الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية موجة مماثلة، حيث تواجه 78 من أصل 109 من الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية (71 %) أصبحت ضعف ما كانت عليه تقريبا في عام 2020، وعلى هذا فقد أصبح التضخم مشكلة عالمية أو شبه عالمية، حيث لا تزال آسيا محصنة حتى الآن.

تتفاوت المحركات الرئيسية للتضخم من بلد إلى آخر، وخاصة عند المقارنة بين الاقتصادات المتقدمة من جانب والأسواق الناشئة والاقتصادات النامية على جانب آخر، فلا تنطبق تشخيصات " فرط النشاط " السائدة في الخطاب الأمريكي على العديد من الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، حيث كان التحفيز المالي والنقدي في الاستجابة لجائحة مرض فيروس كورونا محدودا، وحيث كان التعافي الاقتصادي في عام 2021 متأخرا كثيرا عن التعافي في الاقتصادات المتقدمة، علاوة على ذلك، تختلف أنماط الكساد والتعافي التي استحثتها الجائحة بشكل ملحوظ عبر مجموعات الدخل في البلدان المختلفة، حيث يعرف التعافي على أنه عودة الاقتصاد إلى مستوى نصيب الفرد في الدخل الذي كان عليه في عام 2019، وقد استوفت نحو 41 % من الاقتصادات المتقدمة المرتفعة الدخل هذه العتبة في نهاية عام 2021، مقارنة بنحو 28 % من الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية المتوسطة الدخل، ونحو 23 % فقط من البلدان المنخفضة الدخل.

ومن ناحية أخرى سوف يستمر انبعاث التضخم في تعزيز فجوات التفاوت سواء داخل البلدان او بينها، لكن التفاوت بين الاقتصادات المتقدمة والنامية أكبر حتى مما تشير اليه هذه المقارنة، لأن العديد من الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية كانت تشهد بالفعل انخفاضات في نصيب الفرد في الدخل قبل الجائحة، في حين كانت الاقتصادات المتقدمة في الغالب عند مستويات عالية جديدة، ورغم ان العديد من الاسواق الناشئة والاقتصادات النامية خفضت تقديراتها للناتج المحتمل على مدار العامين الاخيرين، فليس هناك ما يشير الى أن الضغوط التضخمية هناك كانت مدفوعة في المقام الأول بفرط النشاط الاقتصادي في أعقاب برنامج التحفيز الضخم.

يمثل أحد التطورات الشائعة في الاقتصادات المتقدمة النامية سلاسل التوريد العالمية، التي تظل متأثرة بشدة بأحداث العامين الاخيرين، كما ارتفعت تكاليف النقل إلى عنان السماء، وعلى النقيض من صدمة الامداد

المرتبطة بالنفط في سبعينات القرن العشرين، كانت صدمات الامداد المرتبطة بجائحة كوفيد 19 أكثر تنوعا وابهاما، كما يؤكد أحدث تقارير البنك الدولي بشأن آفاق الاقتصاد العالمي.

في الاسواق الناشئة والاقتصادات النامية، ساهم انخفاض قيمة العملات في احداث تضخم أسعار السلع المستوردة، ولان توقعات التضخم في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية أقل ثباتا وأكثر توافقا مع تحركات العملة مقارنة بحالها في الاقتصادات المتقدمة، فان العبور من اسعار الصرف الى الاسعار يميل الى ان يكون أسرع وأكثر وضوحا.[1]

يتمثل عامل اخر مهم في تضخم الغذاء، خلال عام 2021 ، تجاوزت الزيادات في أسعار الغذاء على مدى 12 شهرا 5% في 79% (86 من أصل 109) من الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، في حين لم تكن الاقتصادات المتقدمة محصنة ضد ارتفاع أسعار المواد الغذائية، فان 27% منها فقط شهدت ارتفاعات في الأسعار تجاوزت 5%، الأسوء من هذا أن تضخم أسعار الغذاء يضرب في عموم الأمر الدول المنخفضة الدخل أيضا والأسر الأقل دخلا في كل مكان بشدة، مما يجعله يرقى الى مستوى الضريبة التنازلية، يمثل الغذاء حصة أكبر كثيرا من متوسط سلة استهلاك الأسر في الاسواق الناشئة والاقتصادات النامية، وهذا يعني أن التضخم في هذه الاقتصادات من المرجح أن يثبت كونه متواصلا، وسوف تترجم أسعار الطاقة المرتفعة اليوم بشكل مباشر الى ارتفاع أسعار المواد الغذائية غدا، بالرغم أن أغلب الاسواق الناشئة والاقتصادات النامية لم تعد تثبت أسعار الصرف، كما كانت تفعل أثناء سنوات التضخم في سبعينات القرن العشرين، فإن نطاق السياسة النقدية " المستقلة حقا " في الاقتصادات الصغيرة المفتوحة يظل محدودا، على الرغم من تعويم أسعار الصرف، ولم يعد خطر استيراد هذه الاقتصادات للتضخم من المراكز المالية العالمية من بقايا الماضي، الواقع أن السمة الأكثر بروزا في التضخم اليوم هي انتشاره في كل مكان، في غياب خيارات السياسة العالمية لحل ارتباكات سلاسل التوريد، تترك مهمة معالجة التضخم للبنوك المركزية الكبرى، وبينما تستعد الولايات المتحدة للخضوع لقدر معتدل من إحكام السياسات في عام 2022، فان هذا من غير المرجح أن يكون كافيا لكبح جماح نمو

[1] بني خالد حمود حميدي، **أثر التضخم على النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**، مجلة البشائر الاقتصادية،2020، ص47

الاسعار، فهناك قدرا كبيرا من استمرار التضخم في السبعينات كان راجعا الى ميل البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي الى القيام بالقليل من الجهد، بعد فوات الأوان من المؤكد أن الاستجابة السياسية الأفضل توقيتا والاكثر قوة من جانب البنوك المركزية الكبرى لن تكون بشرى سارة للأسواق للناشئة والاقتصادات النامية في الأمد القريب، فسوف تواجه أغلبها تكاليف تمويل أعلى، وقد يصبح اندلا ع أزمات الديون في بعضها أكثر ترجيحا، يبد أن التكاليف الأبعد أمدا المترتبة على تأخير العمل ستكون أعظم بسبب فشل الولايات المتحدة وغيرها من الاقتصادات المتقدمة في التصدي للتضخم بسرعة في سبعينات القرن العشرين، احتاجت هذه البلدان في نهاية المطاف الى سياسات أشد قسوة، والتي قادت الى ثاني أعمق ركود في تاريخ اميركا بعد الحرب، فضلا عن أزمة الديون في البلدان النامية.

المطلب الثاني: أثار التضخم الاجتماعية:

تتجلى الآثار الاجتماعية الضارة للتضخم في عملية توزيع الدخل حيث تؤدي الى اعادة توزيع الدخل وتجذب القوة الشرائية لذوي الدخل التحليلي والدخل الثابت لصالح ذوي الدخل المرتفع والمستثمرين، ويؤدي انهيار العلاقات الاجتماعية وتعميق التناقضات في القوى الاجتماعية بأشكال مختلفة، لذلك يمكننا شرح هذه الآثار الاجتماعية على النحو التالي:

- **إعادة توزيع الدخل الحقيقي**: يؤدي التضخم الى تغيرات في حصص الفئات الاجتماعية في الناتج القومي الحقيقي، والتي تمثل الوضع الحقيقي للدخل النقدي وتكون في حالات ثبات الدخل الحقيقي، وكذا انخفاض الدخل الحقيقي.
- **زيادة تكلفة المعيشة**: عندما يرتفع معدل التضخم، يزيد سعر السلع والخدمات بشكل عام، مما يعني أن الافراد يحتاجون الى إنفاق مزيد من المال لشراء السلع الأساسية مثل الطعام والإسكان والطاقة. هذا يمكن ان يؤدي الى زيادة الضغط المالي على الأسر ذات الدخل المحدود.
- **تأثيرات على الدخل الثابت**: قد يكون للتضخم تأثير سلبي على الافراد ذوي الدخل الثابت مثل المتقاعدين أو الذين يعتمدون على الإعانات الاجتماعية، حيث لا يزيد دخلهم مع زيادة التكاليف.
- **تأثيرات على توزيع الثروة**: يمكن أن يؤثر التضخم بشكل مختلف على الفئات الاجتماعية المختلفة، حيث قد تتأثر الطبقات ذات الدخل المنخفض بشكل أكبر مما يؤدي الى زيادة الفجوات الاجتماعية.

- **تأثيرات على الاستثمار والتوظيف**: قد يؤثر التضخم على الاستثمارات والتوظيف، حيث قد يقل الاستثمار بسبب عدم اليقين الناجم عن زيادة التضخم، ويمكن أن تتضرر فرص العمل بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي الناتج عن الظروف الاقتصادية الصعبة.
- **تأثيرات على الديون والفوائد**: قد يزيد التضخم من قيمة الديون الثابتة بالتأثير على قوة العملة، كما قد يؤدي الى زيادة أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية لمكافحة التضخم، مما يؤثر سلبا على الاقتراض والتمويل.

باختصار التضخم العالمي له تأثيرات اجتماعية متعددة ومعقدة، وقد يكون له تأثيرات سلبية على الفقراء والمتقاعدين والفئات ذات الدخل المحدود، بينما يمكن ان يستفيد الأفراد ذوو الدخل العالي من بعض جوانبه.

المطلب الثالث: أثار التضخم السياسية:

التضخم العالمي يمكن أن يتسبب في آثار سياسية عميقة ومتنوعة على مستوى العالم، ومن بين هذه الآثار:

1. ضغط على النظام المالي العالمي: يمكن أن يؤدي التضخم العالمي إلى ضغط على النظام المالي العالمي بشكل عام، مما يتطلب تعاوناً دولياً لتحديد السياسات النقدية والاقتصادية اللازمة للتصدي لهذه الظاهرة.
2. تأثير على العلاقات الدولية: قد يؤدي التضخم العالمي إلى تبادل الاتهامات بين الدول حول سياسات التجارة والنقد، مما يمكن أن يزيد من التوترات الدولية ويؤثر على العلاقات السياسية الدولية.
3. تأثير على الاستقرار السياسي للدول: يمكن أن يزيد التضخم العالمي من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية داخل الدول، مما قد يؤثر على استقرارها السياسي ويزيد من احتمالات الاضطرابات والاحتجاجات.
4. تأثير على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية: يمكن أن يؤثر التضخم العالمي على قدرة الدول على الالتزام بالاتفاقيات الدولية والمعاهدات، خاصة إذا زادت تكاليف الالتزام بتلك الاتفاقيات بسبب التضخم.

5. تحول في التوجهات السياسية العالمية: قد يؤدي التضخم العالمي إلى تحولات في التوجهات السياسية العالمية، بما في ذلك تغيرات في الأفكار حول العولمة والتعاون الدولي، مما يمكن أن يؤثر على ديناميت القوى العالمية والعلاقات الدولية بشكل عام.

المبحث الثالث: علاقة التضخم العالمي على الامن الغذائي

المطلب الأول: التأصيل التجريبي في الدراسات السابقة

دراسة **"The Impact of Global Inflation on Food Security: The Case of Sub-Saharan Africa"** من تأليف C. Delgado وآخرين، تركز على تحليل تأثير التضخم العالمي على الأمن الغذائي في منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا. تهدف الدراسة إلى فهم كيفية تأثير الظروف الاقتصادية العالمية على توفر الغذاء وأمانه في هذه المنطقة المعرضة للتحديات.

تستند الدراسة إلى استعراض شامل للأدبيات المتاحة والبيانات الاقتصادية المتاحة، بالإضافة إلى تحليل البيانات الإحصائية المحلية والدولية ذات الصلة بالأمن الغذائي والتضخم في منطقة جنوب الصحراء الكبرى. يتمحور التحليل حول تقدير تأثير التضخم العالمي على أسعار الأغذية والتغذية في السوق المحلية، وكيفية تأثير ذلك على قدرة الأفراد والأسر على الوصول إلى الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي.

من خلال الدراسة، يتضح أن التضخم العالمي يلعب دورًا حاسمًا في تحديد توفر الغذاء في منطقة جنوب الصحراء الكبرى، حيث يزيد من تكاليف الإنتاج الزراعي ويؤدي إلى زيادة أسعار الأغذية. يشير التحليل أيضًا إلى أن الأفراد والأسر الأشد فقرًا هم الأكثر تضررًا من تأثيرات التضخم على الغذاء، مما يزيد من مستويات الجوع والفقر في المنطقة.

بشكل عام، تقدم الدراسة رؤية شاملة حول كيفية تأثير التضخم العالمي على الأمن الغذائي في جنوب الصحراء الكبرى، مما يساعد على تحديد سياسات فعالة للتعامل مع هذه التحديات وتحسين ظروف التغذية في المنطقة.

دراسة **" Globalization, Inflation, and Food Security in Developing Countries"** من تأليف **S. Kose** تستكشف علاقة بين التضخم والعولمة وأمن الغذاء في الدول النامية. تهدف الدراسة إلى فهم تأثير التضخم وعوامل العولمة على توفر الغذاء والأمن الغذائي في هذه الدول.

تعتمد الدراسة على تحليل نظري متعمق لعلاقة بين التضخم والعولمة وأمن الغذاء، مدعومًا بالأدلة الإحصائية والبيانات الاقتصادية من مجموعة متنوعة من الدول النامية. يتمحور التحليل حول تقدير تأثير العولمة على معدلات التضخم وأسعار الغذاء في هذه الدول، وكيفية تأثير ذلك على استقرار الأسعار وتوفر الغذاء.

من خلال الدراسة، يظهر أن العولمة تلعب دورًا مهمًا في تحديد معدلات التضخم في الدول النامية، حيث يؤدي التكامل في الاقتصاد العالمي إلى زيادة في حركة رؤوس الأموال وتأثيراتها على أسعار السلع والخدمات، بما في ذلك الغذاء. وتشير الدراسة أيضًا إلى أن ارتفاع معدلات التضخم يمكن أن يؤثر سلبًا على أمن الغذاء في الدول النامية، خاصة بالنسبة للفئات الأكثر فقرًا وضعفًا اقتصاديًا.

باختصار، تقدم الدراسة رؤية شاملة حول تأثير التضخم والعولمة على أمن الغذاء في الدول النامية، وتسلط الضوء على أهمية تبني سياسات فعالة للتعامل مع التحديات المتصلة بالتضخم وتحسين ظروف التغذية في هذه الدول.

دراسة " The Impact of Globalization on Agricultural Productivity and Food Security in Africa" من تأليف K. Ahmed تركز على تأثير العولمة على إنتاجية الزراعة وأمن الغذاء في إفريقيا. تهدف الدراسة إلى فهم كيفية تأثير عمليات العولمة على الزراعة في إفريقيا وعلى توفر الغذاء.

تقوم الدراسة بتحليل مجموعة من العوامل المرتبطة بالعولمة مثل التجارة الدولية، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتبادل التكنولوجيا الزراعية، وتحرير السوق، وتأثيرات هذه العوامل على إنتاجية الزراعة وتوفر الغذاء في القارة الإفريقية.

تشير الدراسة إلى أن العولمة قد ساهمت في تحسين بعض جوانب الزراعة في إفريقيا مثل تبادل التكنولوجيا والتقنيات الزراعية، وزيادة الاستثمارات الأجنبية في القطاع الزراعي. ومع ذلك، يشير البعض إلى أن التأثير الإيجابي للعولمة قد لا يكون متساويًا في جميع القطاعات والمجتمعات، وقد يكون هناك تحديات مثل تدهور البيئة وفقدان التنوع البيولوجي.

باختصار، تقدم الدراسة نظرة شاملة حول كيفية تأثير العولمة على الزراعة وأمن الغذاء في إفريقيا، وتسلط الضوء على الفرص والتحديات التي قد تنشأ نتيجة لعمليات العولمة في هذا السياق.

المطلب الثاني: علاقة التضخم العالمي على الأمن الغذائي

التضخم العالمي يمكن أن يؤثر بشكل كبير على الأمن الغذائي في العديد من الطرق، منها:

- **تكاليف الإنتاج والتوزيع:** عندما يحدث التضخم العالمي، يزيد من تكاليف الإنتاج الزراعي والتوزيع، بما في ذلك تكاليف الوقود والأسمدة والنقل. هذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة تكلفة إنتاج الغذاء وزيادة الأسعار للمستهلكين.
- **زيادة أسعار المواد الغذائية:** التضخم العالمي يمكن أن يؤدي إلى زيادة أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية، مما يجعل الغذاء أقل إمكانية الوصول للفئات الضعيفة اقتصاديًا.
- **تقلبات السوق:** يمكن أن يزيد التضخم العالمي من تقلبات أسعار المواد الغذائية، مما يجعل من الصعب على المستهلكين التخطيط للمستقبل وتوقع الأسعار والاحتياجات الغذائية.
- **تأثيرات على الفقر والجوع:** التضخم العالمي يمكن أن يزيد من مستويات الفقر، وبالتالي يزيد من مستويات الجوع في العالم. الأشخاص ذوو الدخل المحدود يجدون صعوبة في تحمل تكاليف الغذاء عندما ترتفع الأسعار بشكل حاد.
- **تأثيرات على الاستثمار الزراعي:** قد يؤدي التضخم إلى تقليل الاستثمار في البنية التحتية الزراعية والتكنولوجيا الزراعية المتقدمة، مما يقلل من إنتاجية القطاع الزراعي ويؤثر على القدرة على تلبية الطلب المتزايد على الغذاء.

بشكل عام، يمكن أن يؤدي التضخم العالمي إلى تزايد التحديات التي تواجه الأمن الغذائي على مستوى العالم، مما يجعل من الضروري اتخاذ إجراءات لمكافحة التضخم وتحسين الإنتاج والتوزيع الغذائي بشكل فعّال.

خلاصة الفصل:

يظهر التضخم العالمي كتحدي اقتصادي متعدد الأوجه، حيث يؤثر على العديد من الجوانب الحيوية في الاقتصاد العالمي والمجتمعات بشكل عام، يتنوع التضخم بأشكاله وأنواعه، وقد يكون ناتجًا عن عوامل متعددة مثل زيادة الطلب على الموارد، أو زيادة تكاليف الإنتاج، أو التدهور النقدي.

تترتب على التضخم العالمي تأثيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية هامة، حيث يؤدي إلى تقلبات في أسعار السلع والخدمات، وزيادة تكاليف المعيشة، وتدهور قيمة العملة، كما يمكن أن يؤدي التضخم إلى زيادة التوترات الاجتماعية نتيجة لتدهور الظروف المعيشية للفئات الأكثر ضعفًا اقتصاديًا، مما ينذر بضعف الاستقرار الاجتماعي وزيادة التوترات في المجتمعات.

من الناحية السياسية، يمكن أن يؤدي التضخم العالمي إلى تحولات في السياسات الاقتصادية والنقدية للدول، حيث تضطر الحكومات إلى اتخاذ إجراءات لمواجهة آثار التضخم مثل رفع أسعار الفائدة أو تبني سياسات التقشف، مما قد يؤثر على الاستثمارات والنمو الاقتصادي.

بالإضافة إلى ذلك، يؤثر التضخم العالمي بشكل كبير على الأمن الغذائي، حيث يزيد من تكاليف الإنتاج الزراعي وأسعار الأغذية، مما يعرض توفر الغذاء للمجتمعات للخطر.

بشكل عام، يتطلب التعامل مع التضخم العالمي اتخاذ إجراءات منسقة وفعالة تشمل السياسات النقدية والمالية الملائمة، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الدولي لمواجهة هذا التحدي بشكل شامل، وذلك من أجل تحقيق استقرار اقتصادي واجتماعي على المدى الطويل وضمان الأمن الغذائي للمجتمعات على الصعيدين الوطني والدولي.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية وقياسية لأثر التضخم العالمي على الأمن الغذائي في الجزائر

المبحث الأول: تحليل واقع التضخم العالمي والأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2022-1990)

المطلب الأول: تحليل واقع التضخم العالمي خلال الفترة (1990-2022)

المطلب الثاني: تحليل واقع الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر التضخم العالمي على الامن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2022-1990)

المطلب الأول: تعريف بمتغيرات الدراسة

المطلب الثاني : تقدير نماذجMidas

المطلب الثالث: صلاحية النماذج

تمهيد:

يمثل التضخم العالمي ظاهرة اقتصادية مقلقة تتمثل في ارتفاع مستمر في مستوى الأسعار على الصعيد العالمي، مما يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على جميع الدول، يحدث هذا التضخم نتيجة لعوامل متعددة، مثل ارتفاع تكاليف الإنتاج، وزيادة الطلب على العرض، وتدهور قيمة العملة، أو تبني سياسات نقدية غير فعالةبعد أن تم تسليط الضوء على ظاهرة التضخم بأسبابها وآثارها على الاقتصاد، سوف نحاول في هذا الفصل التطرق الى أثر التضخم العالمي على الّأمن الغذائي في الجزائر حيث قسمنا الفصل الى مبحثين المبحث الأول يخص الدراسة التحليلية لتطور الأمن الغذائي و التضخم العالمي اما المبحث الثاني يخص الدراسة القياسية لأثر التضخم العالمي على الأمن الغذائي باستخدام نموذج الترددات الزمنية المختلفة.

المبحث الأول: دراسة تحليلية لمتغيرات الدراسة

سنحاول في هذا المبحث تقديم دراسة تحليلية لواقع التضخم في الجزائر وكذا فهم تطور التضخم العالمي من خلال فهم تطور مؤشراته، بالإضافة الى ذلك سنحاول تحليل واقع الامن الغذائي في الجزائر.

المطلب الأول: الدراسة التحليلية لأثر التضخم العالمي:

يعتبر التضخم ظاهرة اقتصادية تتمثل في ارتفاع مستوى الأسعار بشكل عام، ويكون لهذا تأثيرات سلبية على الاقتصاديات الوطنية والعالمية فيؤدي الى تقليل القدرة الشرائية وزيادة التكاليف.

1.1. تطور التضخم في الجزائر:

في نهاية الثمانينات، يمكننا التمييز بين ثلاثة مؤشرات أساسية للاقتصاد الجزائري: وجود فائض كبير في السيولة النقدية، والطلب الداخلي الزائد على النقد، وركود العرض الداخلي للسلع، والتي يعتقد بعض المحللين الاقتصاديين أنها ساهمت في الضغوط التضخمية في الجزائر. ويمكن تلخيص أهم العوامل في الأسباب التالية:[1]

- **الزيادة في التكاليف الإنتاجية:**

من أهم العوامل المؤدية إلى ارتفاع الأسعار في جميع مراحل الاقتصاد الجزائري سياسة التوسع الاستهلاكي وأنماط الاستثمار المعتمدة، حيث أن كل زيادة في هذه الأخيرة يكون لها الأثر المباشر على المستوى الأسعار السائدة في الاقتصاد، وذلك نظرا لوجود فترات تأخير ما بين الزيادة في الطلب الفعلي الذي تواجهه السوق يوميا، وبين الجهاز الإنتاجي الوطني الذي يتطلب مدة زمنية طويلة حتى يتكيف مع الطلب الجديد، وفي أغلب الأوقات يكون هذا التجاوب ضعيفا إن لم يكن سلبيا في حالات أخرى، وفي هذه الحالة يتم اللجوء للاستيراد، وهو قد يتطلب فترات تأخير أخرى.

- **الزيادة في التكاليف الإنتاجية:**

من أهم الأسباب الرئيسية لارتفاع تكاليف الإنتاج في العديد من القطاعات في الجزائر هو المستوى المنخفض للإنتاجية، وهو ما يرفع الأسعار، خاصة عندما لا يكون هناك حد لسعر المنتج النهائي، والذي يمكن للمنتجين نقله إلى المستهلكين، في شكل زيادة التكاليف الإضافية القادمة، تراكم الأسعار واحتكارها.

[1] Benachenchou Mourad, inflation, dévaluation, marginalisation, dar echarifa, Alger 1993, p 05

تشمل الإنتاجية جميع العوامل المؤثرة ومكونات الناتج النهائي وغير النهائي للسلع والخدمات في المجتمع، مثل إنتاجية العمالية البشرية، وإنتاجية الأصول الثابتة، وإنتاجية الأرض، وما إلى ذلك. بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الأجور، والتي تزيد من تكلفة الاقتصاد الجزائري، فإن أي محاولة لرفع الأجور تؤثر على مسار الإنفاق، مما يساهم في ظهور اتجاهات تضخمية جديدة.

- **التوسع النقدي غير المراقب والعجز الميزانية:**

في أوائل السبعينات، تطلبت سياسة التنمية الجزائرية مستويات عالية بشكل غير متناسب من رأس المال لتحقيق مشاريع الاستثمار والرقابة، مما دفع الدولة إلى اللجوء إلى الديون، واستخدام الأدوات المالية والتوسع في الإصدار النقدي حتى بدون تعويض بالذهب والعملات الصعبة، وهو ما يؤدي إلى زيادة وحدة العملة خلال دورة العمل.، التضخم الناتج عن طباعة النقود غير المنضبطة هو نتيجة منطقية للمصدرين الأولين للتضخم بالإضافة إلى التوسع في الانفاق الحكومي، والعجز الدوري في الميزانية، إذا لم تؤدي الزيادة في الاستهلاك إلى ارتفاع الأسعار.

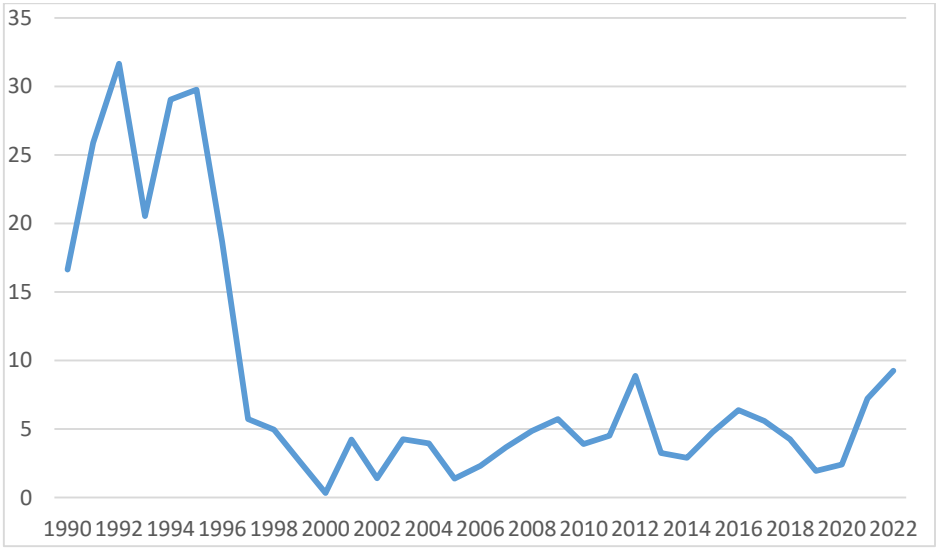
المصادر الداخلية للتضخم، على الرغم من وفرتها، لم تؤدي إلى ضغوط تضخمية قوية، مثل تلك الناجمة عن مصادر التضخم الخارجية، مثل التضخم المستورد، ودور أسعار الصرف، العملات، أسعار الفائدة الدولية، الديون الخارجية وأسعار السلع الأساسية، المنتجات البترولية وخاصة أسعار النفط الخام.

ويمكن القول أن التضخم الاقتصادي من النوع التضخمي تحت الإدارة الاقتصادية، وذك بسبب القيود الكبيرة المفروضة على الأسعار التي كانت تحدد بطريقة إدارية حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين ومستوى معيشتهم، ولذلك عرف المستوى العام للأسعار عند الاستهلاك استقرار خلال هذه المرحلة إلى غاية الثمانيات.

1. تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2022):

منذ بداية الالفية الجديدة، شهدت الجزائر تقلبات في معدلات التضخم. ففي بعض الفترات ارتفعت معدلات التضخم بسبب عوامل مثل زيادة أسعار النفط والتوترات السياسية، في حين تم احتواء التضخم في فترات أخرى بفضل سياسات الحكومة وتحسين إدارة الاقتصاد. تقلبات أخرى قد تكون ناجمة عن عوامل مثل تقلبات سوق العملات الأجنبية والتغيرات في الطلب الداخلي ونلاحظ من خلال الشكل أدناه:

الشكل رقم (01): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي

/https://data.albankaldawli.org

عرف التضخم ارتفاعا ملحوظا في التسعينات وصل 31,66 % سببه الرئيسي الارتفاع في أسعار المواد الغذائية لينخفض تدريجيا ما بين 6% و4،5% في سنة 1998

وفي ازمة 2009 الازمة المالية التي أدت الى انهيار إيرادات صادرات المحروقات بنسبة 42,5% وبالتالي تراجع وتيرة التوسع النقدي ب 3,1% أصدر مجلس النقد والقرض النظام رقم 09-02 المؤرخ 11 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية ووسائل اجرائها.

في 11 ابريل 2010 تم إصدار الأمر 10-04 المعدل والمتمم 10-03 ضرورة استقرار الأسعار كهدف صريح لسياسة النقدية أو ما يسمى باستهداف التضخم والذي يتطلب تطوير وسائل ملائمة تسمح بتعميق الإطار التحليل على المدى المتوسط واستخدام أساليب التنبؤ لمتابعة مسار التضخم في الجزائر على المدى القصير وذلك بقيام بنك الجزائر بتقليص فارق التنبؤات على المدى القصير والهدف المسطر من طرف مجلس النقد والقرض وبذلك تعديل الإدارة العملياتية للسياسة النقدية والعودة للهدف خلال الفترة المعقولة.

ليرتفع من جديد سنة 2012 بنسبة 8,89% بحيث تجاوز المعدل المستهدف على المدى المتوسط والذي حدده مجلس النقد والقرض ب4% نظرا للسيولة الكبيرة الموجودة في الاقتصاد سببها الانفاق العام والتحويلات، زيادة الائتمان ب 20% للقطاع العام و 10% للقطاع الخاص والسبب الأساسي لزيادة أسعار المنتجات طازجة كل هذه العوامل ساهمة في زيادة الضغوط التضخمية، الامر الذي جعل البنك يأخذ مجموعة من التدابير مثل رفع نسبة الاحتياط القانوني وتوسيع امتصاص السيولة كل هذه السياسات لتثبيت الأسعار.

بلغ معدل التضخم المتوقع سنة 2013 ما يقارب 3,3% بينما بلغ معدل التضخم الفعلي المحسوب على أساس الرقم القياسي للأسعار حسب الديوان الوطني للإحصائيات 3,26%، وبالتالي معدل التضخم السنوي المتوسط، فإنه يتوافق مع التوقعات على المدى القصير مما يؤكد أنه قد عاد إلى معدل المستهدف في أقل من 12 شهر خاصة بعد تسجيل 8,89% في 2013 إذن العودة الى استقرار الأسعار.

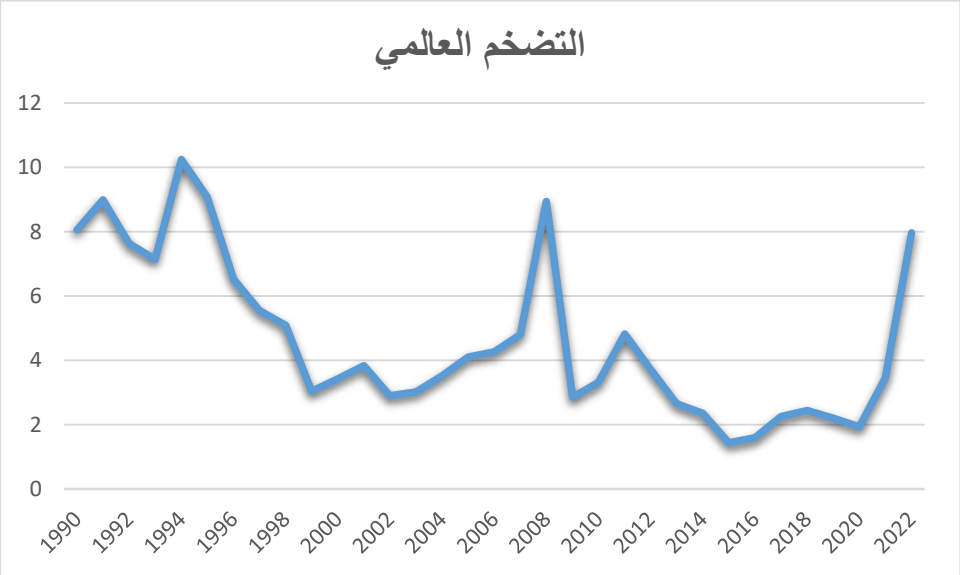
ليعاود الصعود مجددا سنة 2015 بقيمة4،8% وسنة 2016 بقيمة 6,4% بسبب عواقب العجز المالي والانخفاض المستمر لموارد النقد الأجنبي الذي أدى إلى انهيار أسعار النفط.

في سنة 2019 استرجع عافيته مسجلا بذلك 2% لكن شاءت الاقدار ان حلت الازمة الصحية جائحة فيروس كورونا التي مر بها العالم اجمع فكانت لها أثار وخيمة على الاقتصاد الوطني لم تسلم من أثارها حتى اقتصاد الدول المتطورة وتزامن مع انهيار الاقتصاد انهيار الدينار الى جانب انخفاض العائدات وجدت الجزائر نفسها أمام زيادة في التضخم 0,2% بحيث أصبحت أوضاع الاقتصاد الجزائري مقلقة حسب إحصائيات الديوان الوطني الاحصائي:

انخفاض الناتج الداخلي 3,9% في الربع الأول من 2020 واقتراب معدل البطالة إلى 15 في جوان بعدما كانت ثابتة في نهاية 2019 عند 11,4%، وفي القطاع الخاص واجهت العديد من المتاجر خطر الإفلاس بسبب إغلاقها منذ مارس 2019.

كانت هذه الزيادة في التضخم أيضا بسبب ارتفاع أسعار الخدمات والمنتجات المصنعة وحسب الديوان الوطني للإحصائيات ارتفعت أسعار المنتجات المصنعة 5,3% فارتفعت تكلفة الخدمات 1,7% وسجلت ارتفعا في السلع الغذائية المصنعة ب0,8%

الشكل (02): تطور التضخم العالمي خلال الفترة (1990-2022)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي

https://data.albankaldawli.org/

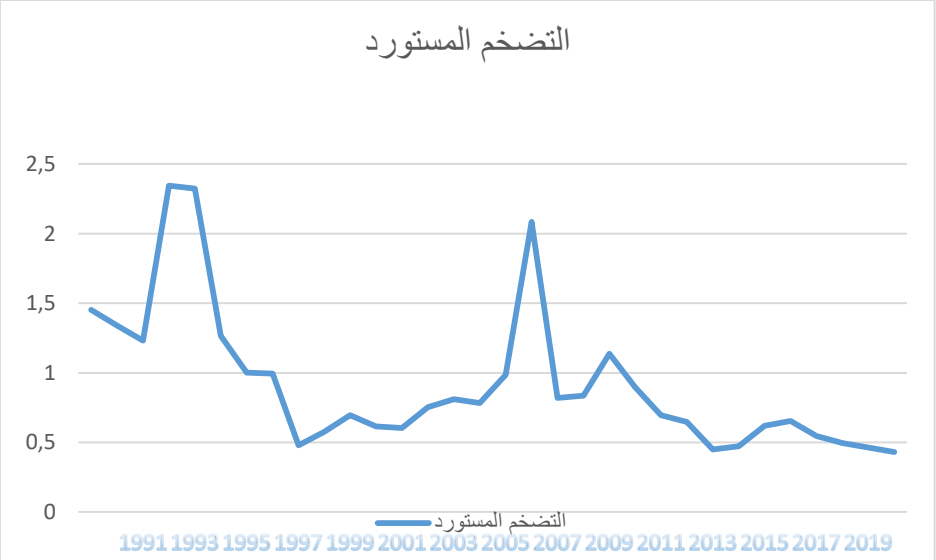
نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن معدلات التضخم سجلت معدلات عالية خلال الفترة (1990-2000) حيث بلغ ذروته سنة 1994 بمعدل 10,24% وهذا راجع للأزمة النفطية الناتجة عن انهيار اتفاق منظمة الدول المصدرة للنفط (opec) لتنظيم الإنتاج والحفاظ على أسعار النفط في السوق، وزيادات الدول المنتجة للنفط من خارج الاوبيك مثل النرويج، وكذا ركود الاقتصاد العالمي في أوائل التسعينات مما أدى الى انخفاض الطلب على النفط، وأدت التوترات السياسة في بعض الدول المنتجة للنفط كالعراق الى عدم استقرار في امدادات النفط ساهم هذا في زيادة القلق في السوق مما أدى الى ارتفاع أسعار النفط، ليعود الى انخفاض إلى غاية 1999بمعدل 3,43% و هذا الانخفاض راجع الى سياسات بعض الدول في مكافحة التضخم مما ساعد في تثبيت الأسعار و تقليل معدلات التضخم بالإضافة الى استقرار العملات و زيادة الإنتاجية في بعض القطاعات كالزراعة والصناعة في عدة دول، في العشرية الأولى سجل ارتفاعات متواصلة من 2000 الى غاية

2008 بمعدل 8,95% و ذلك بسبب ارتفاع الطلب العالمي على النفط التي شهدته هذه الفترة مدفوعا بالنمو الاقتصادي القوي في الدول الاسيوية والاضطرابات السياسية في بعض الدول المنتجة للنفط، تواصلت بعدها وتيرة انخفاض التضخم العالمي في العشرية الثانية لتسجل أدنى معدل انخفاض سنة 2015 بنسبة 1,44% لترتفع معدلاته في السنتين الأخيرتين (2021-2022) بسبب الوضع الوبائي السائد في العالم.

2. تطور التضخم المستورد في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

يعتبر التضخم المستورد مشكلة لأنه يؤدي الى زيادة تكاليف المعيشة على الافراد دون ان يتم احتسابها رسميا مما يؤثر على القدرة الشرائية والرفاهية العامة للمجتمع

الشكل(03): تطور التضخم المستورد في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي

/https://data.albankaldawli.org

واجه التضخم المستورد تصاعدا هائلا في العقد التاسع من القرن العشرين وصل 2,34% وربط هذا الارتفاع بعدة عوامل رئيسية من بينها التعديلات السياسية والاقتصادية حيث شهدت الجزائر تحولا من نظام اقتصادي اشتراكي مغلق الى نظام اقتصادي أكثر انفتاحا على التجارة العالمية مما أدى إلى زيادة تدفق السلع المستوردة إلى البلاد في الوقت نفسه تم تقليص تدخل الدولة في الاقتصاد وتبعه ارتفاع أسعار السلع الأساسية كما شهد الدينار الجزائري انخفاضا ملحوظا في قيمته مقابل العملات الأجنبية أدى هذا إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة المقومة بالدينار لينخفض تدريجيا بين 1,26% و 0,57% من سنة 1996 إلى 2000 عرف

الدينار الجزائري تحسنا ملحوظا في قيمته مقابل العملات الأجنبية خاصة الدولار في منتصف التسعينات مع تبني سياسة نقدية صارمة تمثلت في رفع أسعار الفائدة أدى ذلك إلى تراجع الطلب على الواردات، وفي نهاية التسعينات شهدت أسعار النفط انخفاضا ملحوظا في سوق العالمية في هذه الفترة سعت الجزائر إلى زيادة إنتاج المحلي لسلع الأساسية تعمدا في تقليل الاعتماد على الواردات مما ساعد على كبح جماح التضخم، وعرف التضخم المستورد تذبذبا خلال السنوات من 2000 إلى 2007 تأثرت الجزائر في هذه الفترة بالعوامل الدولية مثل الأزمات المالية والاقتصادية العالمية أدى ذلك إلى تقلبات في أسعار السلع المستوردة وطلب على الواردات، صوحبت هذه الفترة بتقلبات في أسعار النفط وهذا كان له تأثير على معدلات التضخم، وفي عام 2008 شهدت ارتفاعا جديدا في التضخم المستورد بلغ 2,08% بسبب الأزمة المالية العالمية في تلك السنة والسياسة التقشفية التي اتبعتها الحكومة الجزائرية، كما شهدت أسعار النفط ارتفاعا كبيرا تلك السنة لينخفض بشكل حاد في عام 2009.

ليعود التضخم المستورد الى انخفاض في السنوات الأخيرة ليصل إلى أقل قيمة 0,43% وهذا راجع لانخفاض الطلب العالمي بسبب جائحة covid-19 وتراجع قيمة الدينار الجزائري، فعلى الرغم من ان انخفاض قيمة الدينار الجزائري قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة المقومة بالدينار إلا أنه في حالة الجزائر أدى انخفاض قيمة الدينار إلى زيادة صادرات غير نفطية، وهذا قد يعود الى السياسات الاقتصادية المتخذة من طرف الحكومة والمتمثلة في سياسة إحلال الواردات، بحيث ان الجزائر انتهجت سياسة دعم المنتجات المحلية والتضييق على المنتجات المستوردة وبهذا نقصت فاتورة الاستيراد وبذلك انخفضت معدلات التضخم المستورد.

3. تطور مكونات التضخم العالمي خلال الفترة (2010-2022):

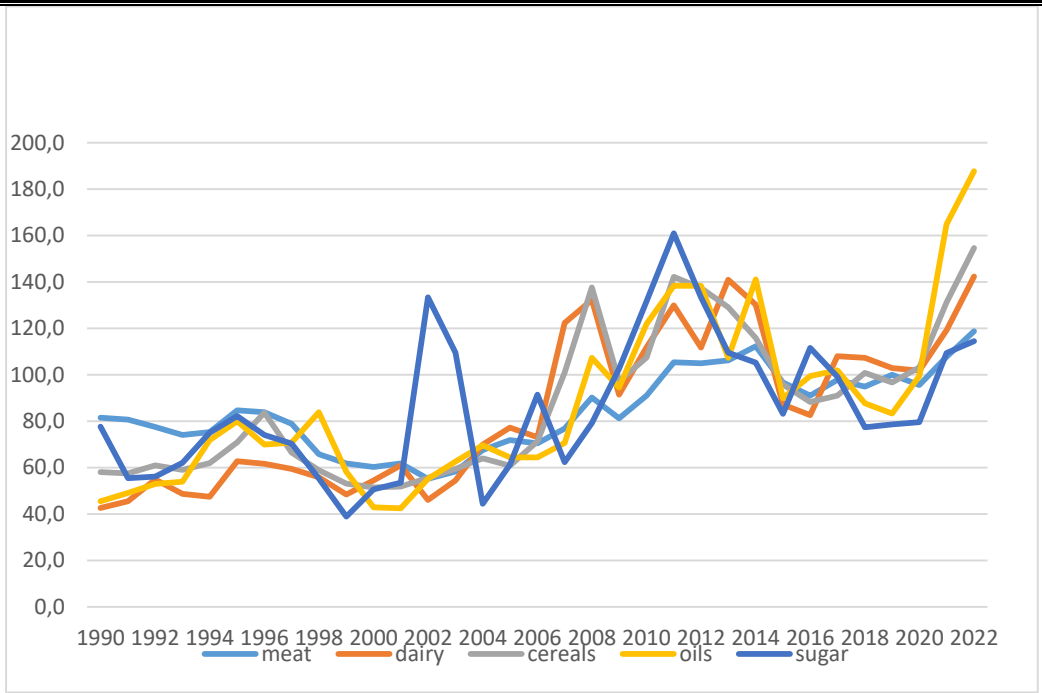
من المهم مكونات التضخم العالمي في سياقها الخاص لفهم أفضل التحديات وفرص التحسين وقد تختلف هذه المؤشرات حسب بلد أو المنطقة.

الجدول(01): تطور مكونات التضخم العالمي خلال الفترة (2010-2022):

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
meat	**91**	**105,3**	**105**	**106,2**	**112,2**	**96,7**	**91**	**97,7**	**94,9**	**100**	**95,5**	**107,7**	**118,8**
dairy	**111,9**	**129,9**	**111,7**	**140,9**	**130,2**	**87,1**	**82,6**	**108**	**107,3**	**102,8**	**101,8**	**119,1**	**142,4**
cereals	**107,5**	**142,2**	**137,4**	**129,1**	**115,8**	**95,9**	**88,3**	**91**	**100,8**	**96,6**	**103,1**	**131,2**	**154,7**
oils	**121,95**	**138,31**	**138,31**	**107,31**	**141,07**	**89,94**	**99,44**	**101,91**	**87,76**	**83,24**	**99,44**	**164,85**	**187,8**
sugar	**131,7**	**160,9**	**133,3**	**109,5**	**105,2**	**83,2**	**111,6**	**99,1**	**77,4**	**78,6**	**79,5**	**109,3**	**114,5**

/https:// FAO Food Price-Index

الشكل رقم(04): تطور مكونات التضخم العالمي خلال الفترة(1990-2022)



المصدر: https:// FAO Food Price-Index/

نلاحظ من خلال الجدول (05) والشكل أعلاه أن المستوى العام لأسعار اللحوم ارتفع من 91 % عام 2010 إلى 118,8 %عام 2022 رغم ذلك لازالت الجزائر تعتمد على الاستيراد لتغطية حاجياتها من اللحوم.

ورغم ارتفاع مستوى أسعار الألبان من 111,9 % عام 2010 إلى 142,4 عام 2022 إلا أن نسبة الاعتماد على الاستيراد بلغت 25% عام 2022

في حين نلاحظ أن نسبة إنتاج الحبوب ارتفعت من 107,5 % عام 2010 إلى 154,7 عام 2022، مصاحبا ارتفاع أسعار الزيوت من 121,95 % الى 187,8 عام 2022 بينما انخفض السكر من 131,7 % الى 114,5 عام 2010,2022 على الترتيب. رغم هذا تواجه الجزائر تحديات كبيرة في مجال الاكتفاء الذاتي بالنسبة لهاته المواد، وذلك راجع لعدة أسباب أهمها ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب نقص الموارد المائية.

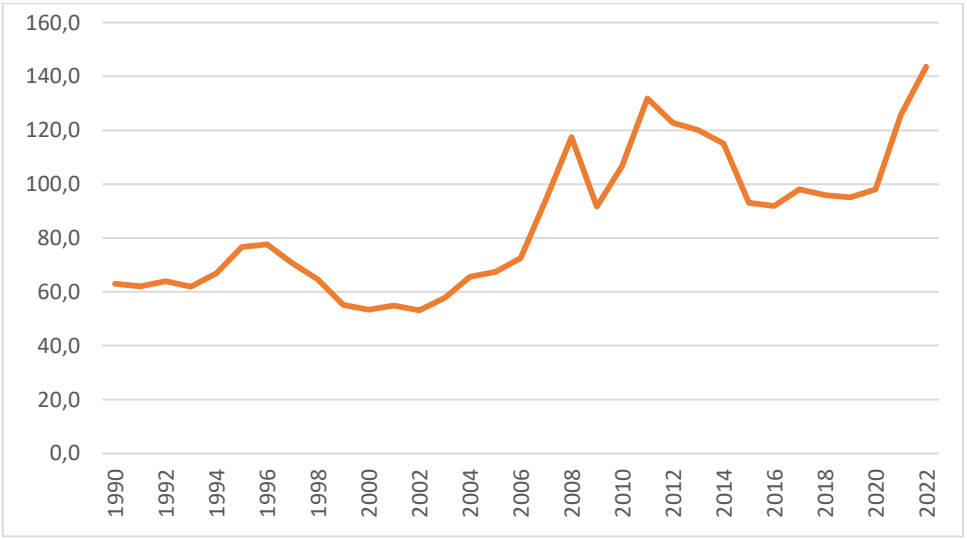
المطلب الثاني: تحليل واقع الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

شهدت الجزائر عدة تغيرات سياسية واقتصادية خلال الفترة (1990-2022) مثل الأزمة الاقتصادية في التسعينات التي اثرت على القدرة الشرائية للمواطن مما أدى الى تأثر الأمن الغذائي، فقامت الحكومة بعدة إجراءات لتعزيز الأمن الغذائي من خلال دعم الزراعة وتعزيز الإنتاجية.

1- تطور معدل أسعار الغذاء العالمي:

من المهم تحليل تأثير ارتفاع أسعار غذاء على مختلف فئات المجتمع لتتبع الأمن الغذائي في مختلف البلدان.

الشكل رقم (05): تطور أسعار الغذاء العالمي خلال الفترة(1990-2022)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي

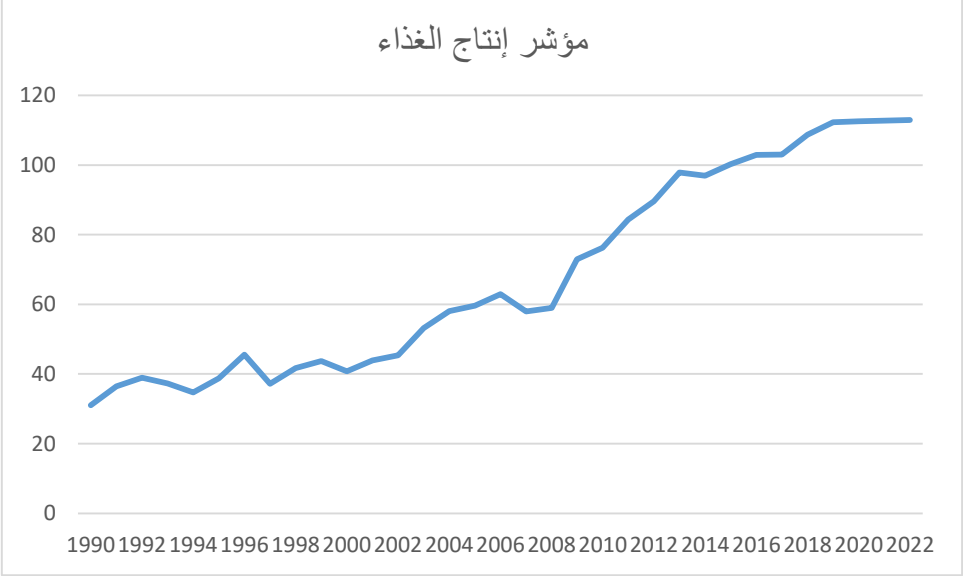
/https:// FAO Food Price-Index

من خلال الشكل رقم 04 نلاحظ أن أسعار الغذاء العالمية شهدت انخفاضا عاما خلال الفترة 1990 إلى 2006 مدفوعا بزيادة الإنتاجية الزراعية، وسياسات التجارة الحرة لتبدأ بالارتفاع التدريجي خلال الفترة 2008 إلى 2014 مع بعض التقلبات بسبب السياسات الحكومية المتبعة وانخفاض أسعار النفط لتشهد ارتفاعا عاليا في السنتين الأخيرتين 2022،2021 لتبلغ 125,7%، 143,7% على الترتيب.

1- تحليل تطور الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022):

يعبر الأمن الغذائي من أهم المؤشرات التي تعبر عن الاستقرار التام للدولة

الشكل رقم(06): تطور مؤشر إنتاج الغذاء في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews13

من خلال الشكل نلاحظ أن مؤشر إنتاج الغذاء في الجزائر عرف تزايد مستمر خلال الفترة (1990-2022) مع بعض التذبذبات خلال هذه الفترة وهذا بسبب الإصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى تحرير التجارة الخارجية، مما أدى إلى زيادة الواردات من السلع الغذائية وانخفاض أسعار المنتجات المحلية.

المبحث الثاني: تقدير نموذج أثر التضخم العالمي على الامن الغذائي في الجزائر

سنحاول في المبحث قياس أثر التضخم العالمي على الامن الغذائي في الجزائر بحيث سنحاول استخدام طريقة الترددات الزمنية المختلفة (MIDAS)، والتي تعتبر من الطرق التي تدمج فيها البيانات مع اختلاف تردداتها الزمنية، وهذا قد معرفة التقلبات الشهرية للأسعار العالمية على الامن الغذائي في الجزائر.

المطلب الأول: مدخل نموذج الترددات الزمنية المختلفة (MIDAS)

عادة ما تستخدم نماذج الانحدار التقليدية بحيث تكون المتغيرات وفق مقياس واحد لها (كافة المتغيرات سنوية او نصف سنوية او شهرية) أي أن لها نفس التردد، وذلك لضمان نفس التكرار، ويقوم الباحثون بجمع بيانات السلاسل الزمنية ومعالجتها، إما بتجميع المشاهدات ذات التردد العالي إلى أدنى تردد متاح أو تقسيم البيانات ذات التردد المنخفض لتتحول إلى أعلى تردد متاح، ويتم تجميع البيانات ذات التكرار الأعلى إلى أقل تكرار عن طريق حساب المتوسط أو بأخذ قيمة تمثيلية (على سبيل المثال، الشهر الأخير من ربع السنة)، وقد يتم إتلاف الكثير من المعلومات المفيدة، او تقسيم البيانات ذات التكرار المنخفض الى تكرار أعلى باستخدام طريقة الاوزان (على سبيل المثال، لتحويل البيانات السنوية الى ربع سنوية بإعطاء كل ربع وزن معين).[1]

واستخدم Chow and Lin في عام (1971) علاقة إحصائية بين متغيرات ذات تردد منخفض ومتغيرات ذات تردد عالي من خلال اشتقاق سلسلة زمنية جديدة عن طريق الانحدار أحادي المتغير والانحدار متعدد المتغيرات، وهذه الطريقة تستخدم لتحقيق الاتساق بين السلاسل الزمنية على نفس المتغيرات المستهدفة

[1]Claudia Foroni and MassimilianoMarcellino, A Survey of Econometric Methods for MixedFrequency Data, European University Institute. P2

التي يتم قياسها عند ترددات مختلفة، وتعد هذه المحاولات للتغلب على اختلاف تكرار البيانات في السلاسل الزمنية كأن تكون إحداها مقاسة ربع سنوية والأخرى نصف سنوية.

واستخدمت نماذج MIDAS بكثرة في السنوات الأخيرة، حيث تتمتع هذه النماذج بالقدرة على اجراء عملية الانحدار لمتغير ذو تردد منخفض بمتغيرات عالية التردد بشكل ملائم، وغالبًا ما يتم تحديد معايير MIDASبإحكام وتقليل علاقات الانحدار النموذجية التي تأخذ في الاعتبار متغيرات الاقتصاد الكلي عند ترددات مختلفة، وتعطي نماذج MIDAS قدرات تنبؤيه وآنية عالية نظرًا لأنها تستخدم البيانات للمتغيرات كما هي بدون أي تحويل يفقدها جزء من قيمها[1] .

إن نموذج انحدار MIDAS الأساسي محدد ليحتوي عدد محدود من علاقات الانحدار القياسية التي تحتوي على عمليات أخذ عينات في ترددات مختلفة، اذ تم تصميم الاستجابة للمتغير التوضيحي ذي التردد العالي باستخدام كثيرات حدود ذات الابطاء الزمني الموزع، من اجل التقليل من المعلمات الناتجة عن الفجوات الزمنية لترددات المتغيرات، بالإضافة إلى المشاكل المتعلقة باختيار ترتيب الفجوة[2].

$$y_t = \beta X_T + f\left(\gamma 1, \gamma 2 x_{\frac{t}{s}}^{h}\right) + \varepsilon_t$$

Yt:المتغير التابع الذي يتم قياسه بتردد منخفض خلال الفترة

Xt:المتغير المستقل الذي يتم قياسه بتردد مرتفع ودراسة تأثيره على المتغير التابع خلال الفترة

f:دالة تظهر تأثير بيانات التردد المرتفع في التردد المنخفض

$X_{S/H}^{t}$: مجموعة وظائف الترجيح التي تبين تأثير بيانات التردد المرتفع خلال الفترة S في بيانات التردد المنخفض خلال الفترة t. H:عدد المتغيرات.

β: معلمة التأثير الكلي لمتغير التردد المرتفع فب متغير التردد المنخفض

$\gamma 1, \gamma 2$: معلمات التأثير الجزئي لكل فاصل تردد S في الفترة t: حد الخطأ العشوائي

تقدير نماذج MIDAS:

[1]Bhaghoe, S. &Ooft, G. &Franses, Ph.H.B.F., (2019). "Estimates of quarterly GDP growth using MIDAS regressions," Econometric Institute Research Papers EI2019-29, Erasmus University Rotterdam, Erasmus School of Economics (ESE), Econometric Institute.p5

[2] Claudia Foroni and MassimilianoMarcellino, A Survey of Econometric Methods for MixedFrequency Data, European University Institute. 2013.P5

يتطلب التقدير السابق عددا كبيرا من المعاملات في النموذج حيث أن دراسة أثر متغير يقاس بترددات شهرية في متغير يقاس بترددات سنوية يتطلب إضافة معالم ...تظهر تأثير كل تغير شهري في الفترة السنوية، حيث يوفر تقديرMIDAS العديد من وظائف الترجيح التي تعمل على تقليل عدد المعلمات في النموذج من خلال وضع قيود على تأثيراتا لمتغيرات مرتفعة التردد في فترات تأخير مختلفة، وذلك بما يناسب القيود المفروضة على البيانات واتجاه تطورها، إذ تشمل هذه الوظائف على دالة الترجيح التدريجية stepweighting:

تستخدم في حال تسلك البيانات تجاه خطي، وتفرض قيود على المعلمات من خلال تحديد عدد أوزان التدريج

$$Y_T = \beta X_t + \left[\sum_{L=0}^{k_{-1}} X_{(t-l)/s}^{H}\right] \varphi_l + \varepsilon_t$$

حيث:

K: عدد محدد من فترات التأخير lag لبيانات التردد المرتفع، تكون أكبر أو أقل من S، وان $\varphi L = \gamma$ وفقا ل K

في هذا النهج يتم تقييد المعاملات باستخدام وظيفة التدريج مع تأخير البيانات عالية التردد مساوية لقيمة مدى الترجيح، في كان مدى التدريج 3، فإن: L= 0,1,2 وبالتالي تكون أول معلمة تأثير $\varphi 0$ ثم الفترات الثلاثة التالية$\varphi 1$ وهكذا حتى نصل الى الحد الأقصى K.

دالة ترجيح ألمون(Almon (PDL) Weighting)

تستخدم دالة الترجيح هذه في حال كانت البيانات المراد دراسة العالقة فيما تأخذ اتجاه دالة متعددة الحدود (تربيعي – تكعيبي). وتفرض قيود على المعلمات من خلال تحديد درجة متعدد الحدود. وفقا لهذه الدالة كل درجة تأخير في بيانات التردد المرتفع تصل إلى K، يتم تصميم معاملات الانحدار على شكل P

أبعاد تأخير متعدد الحدود في معلمات نموذجMIDAS، وبالتالي تكتب القيود المفروضة على نموذج الانحدار كالتالي[1]:

$$y_{t=\beta X_{t+}\sum_{l=0}^{k-1} X^{h}_{(t-l)/s}\left(\sum_{j=0}^{p} L^{f}\,\gamma_j\right)+\varepsilon_t}$$

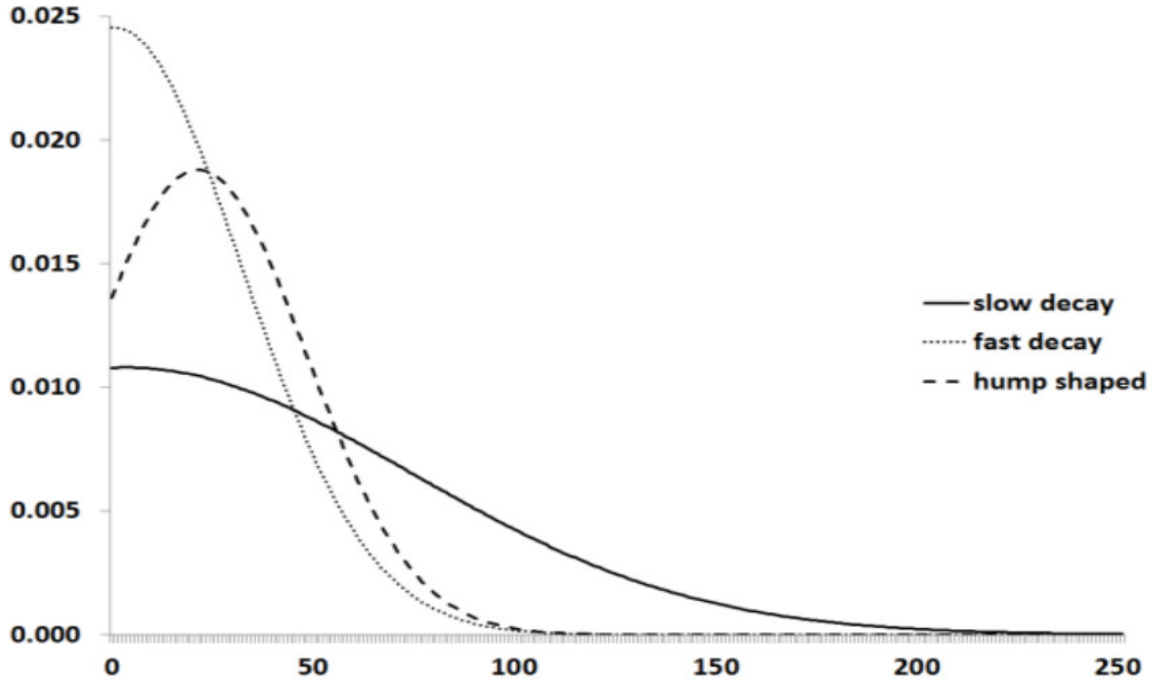
حيث P رتبة نموذج متعدد الحدود ألمون، وعدد مختار من فترات التأخير K، من المهم هنا الانتباه إلى أن عدد المعاملات التي سيتم تقديرها يعتمد على درجة متعدد الحدود وليس عدد حالات التأخير لبيانات التردد المرتفع

دالة ترجيح ألمون الأسية(Exponential Almon Weighting):

تحقق معادلة ترجيح ألمون الأسي مستوى عالي للغاية من المرونة في ضبط المعاملات المقدرة وتقييد المعلمات، وبالتالي ضمان مستوى مناسب من المعلمات المقدرة مع الترددات الزمنية العالية والمنخفضة، وتستخدم عندما تكون العلاقة بين المتغيرات غير خطية (اسية)، وبصورة أكثر كفاءة من معادلة ترجيح المون السابقة، ويكون نموذج التقييد على المعلمات وفق الصورة التالي:

الشكل(07): منحنى ترجيح دالة ألمون الاسية:

[1]Ghysels, Eric & Santa-Clara, Pedro &Valkanov, Rossen, 2006. "Predicting volatility: getting the most out of return data sampled at different frequencies," Journal of Econometrics, Elsevier, vol. 131(1-2).



Source: **Michelle T. Armesto, Kristie M. Engemann, and Michael T. Owyang,(2010), "Forecasting with Mixed Frequencies," Federal Reserve Bank of St. Louis Review**

بحيث يعطي النموذج المقدر وفق العالقة التالية:

$$y_{t=\beta X_{t\mu}+\sum_{L=0}^{k-1} X_{(t-L)/s}^{H}} \left(\frac{\exp(\tau\gamma_1+\tau^2\gamma_2}{\sum_{j=0}^{k}\exp(j\gamma_1+j^2\gamma_2}\right)\gamma+\varepsilon_t$$

حيث:

K:عدد محدد من فترات التأخير (Lag)

γ:معلمة انحدار وفق فترات التأخير(Lags)

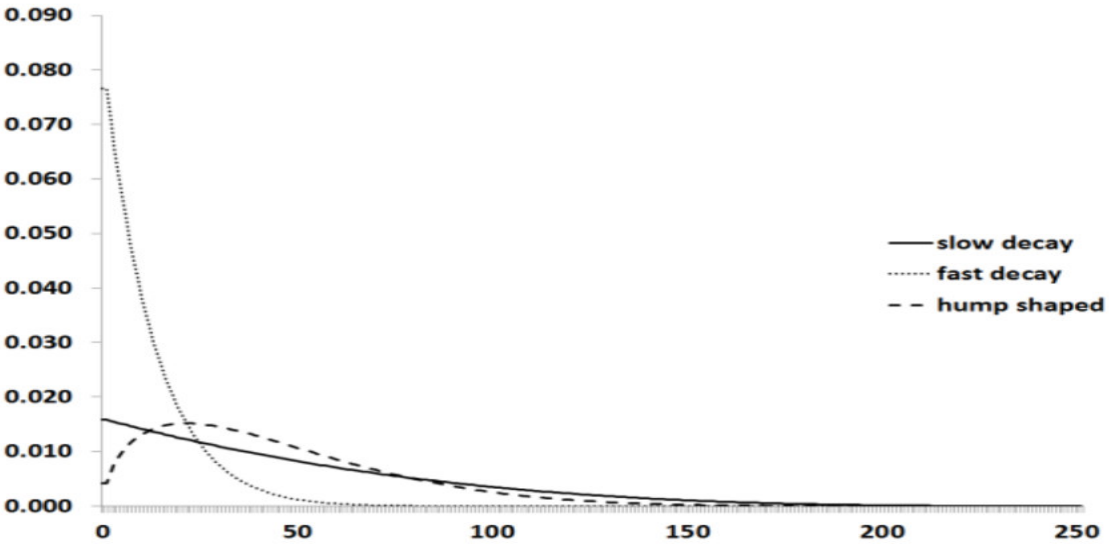
حيث تأتي الاستجابة التفاضلية من خلال دالة الترجيح الاسية والتأخر الزمني لمتعدد الحدود الذي يعتمد على معلمتي نموذجMIDAS، γ 1, γ2

دالة ترجيح بيتا(Beta Weighting):

تستخدم في حال كانت البيانات تسلك اتجاه عام عشوائي غير خطي أو تحتوي على تشتت كبير في المشاهدات، ويمكن من خلالها فرض قيود على معلمة الشكلShape paramètre أو معلمة نقطة النهايةparamètre End point أو كليهما كما يتم فرض القيود على معلمات التباين المشترك والتحسين

(Covariance and Optimisations)، دالة الترجيح بيتا لها اتجاه غير خطي (بشكل أكثر كفاءة أسي)، ويتم فرض قيود على معلمات التباين المشترك[1].

شكل (08): منحنى ترجيح دالة بيتا:



Source: **Michelle T. Armesto, Kristie M. Engemann, and Michael T. Owyang,(2010), "Forecasting with Mixed Frequencies," Federal Reserve Bank of St. Louis Review**

وبالتالي يتم تشكيل نموذج الانحدار كما يلي:

$$y_t = \beta X_t + \sum_{l=0}^{k-1} X_{t-l}^{h} \left(\frac{\omega_l^{\gamma_1 - 1} (1-\omega_l)^{\gamma_2 - 1}}{\sum_{j=0}^{k} \omega_j^{\gamma_1 - 1} (1-\omega_j)^{\gamma_2 - 1}} + \gamma_3 \right) \gamma + \varepsilon_t$$

حيث:

K: عدد محدد من فترات التأخير(Lag).

γ: معلمة انحدار وفق فترات التأخير(Lags).

وأنωقيمة ملاحظة حدثت بالفعل لعملية عشوائية X حيث:

$$\omega_i = \begin{Bmatrix} \sigma & i = 0 \\ i/(k-1) & i = 1, \dots, k-2 \\ 1-\sigma & i = k \end{Bmatrix}$$

[1]Ghysels, Eric & Santa-Clara, Pedro &Valkanov, Rossen, 2006. "Predicting volatility: getting the most out of return data sampled at different frequencies," Journal of Econometrics, Elsevier, vol. 131(1-2).

عدد صغير جدا يساوي $2.22e^{-16}$

الافتراضات:

يعتمد نموذج الترددات الزمنية المختلفة (MIDAS) على مجموعة من الفرضيات الأساسية التي تميزه عن نماذج التنبؤ التقليدية الأخرى .وتشمل هذه الفرضيات ما يلي:

.1تباين الترددات الزمنية:

يفترض نموذج MIDAS أن العلاقة بين المتغير المستهدف والمتغيرات التنبئية قد تختلف عبر الترددات الزمنية المختلفة.

بمعنى آخر، قد يكون تأثير متغير ما على المتغير المستهدف أقوى في فترات زمنية قصيرة، بينما يكون ضعيفًا أو غير موجود في فترات زمنية أطول.

2.مرونة التردد:

يسمح نموذج MIDAS بوجود مرونة في تردد البيانات المستخدمة في التنبؤ.

بدلاً من الاعتماد على تردد ثابت، مثل البيانات الشهرية أو الفصلية، يمكن لنموذج MIDAS دمج بيانات من ترددات زمنية مختلفة، مثل البيانات اليومية والأسبوعية والشهرية والسنوية.

3.ثبات المعاملات:

على عكس بعض نماذج التنبؤ الأخرى، يفترض نموذج MIDAS أن معاملات العلاقة بين المتغير المستهدف والمتغيرات التنبئية ثابتة على مدار فترات زمنية قصيرة.

ومع ذلك، يسمح النموذج بتغيير هذه المعاملات ببطء بمرور الوقت، مما يعكس التغييرات الهيكلية أو الاتجاهات طويلة المدى في البيانات

4.توزيع الخطأ:

يفترض نموذج MIDAS أن توزيع الخطأ في النموذج هو توزيع طبيعي.

5.عدم وجود ارتباط ذاتي:

يفترض نموذج MIDAS أن أخطاء النموذج غير مرتبطة ذاتيًا، أي أن خطأ فترة زمنية معينة لا يؤثر على أخطاء الفترات الزمنية التالية.

المطلب الثاني: تقدير نموذج الدراسة

1-تعريف بمتغيرات الدراسة:

الجدول رقم02:تعريف بمتغيرات الدراسة

المتغير	الرمز	مصدر البيانات
الامن الغذائي	FS	WDI
التضخم	FDP	FFPI
صادرات الغذاء	FEX	WDI
واردات الغذاء	FIM	WDI
توزيع السكان	POP	WDI

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews13

- **الامن الغذائيFS** : تم التعبير على الامن الغذائي بمؤشر انتاج الغذاء والذي يعبر عن مؤشر إنتاج الغذاء المحاصيل الغذائية التي تعتبر صالحة للتناول والتي تحتوي على مغذيات. وتُستبعد القهوة والشاي لأنهما لا يحتويان على قيمة غذائية رغم صلاحيتهما للتناول.
- **التضخم FDP**: في سياق منظمة الأغذية والزراعة (FFPI) يشير إلى "مؤشر أسعار الغذاء للفورة". يُعتبر مؤشر FDP من المؤشرات الرئيسية التي تستخدمها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة لتقييم تغيرات أسعار الغذاء العالمية. يتم حساب مؤشر FDP من خلال متوسط أسعار خمسة مجموعات رئيسية من المنتجات الغذائية على المستوى العالمي: الحبوب، والزيوت النباتية، والمنتجات الألبانية، واللحوم، والسكر. يُستخدم هذا المؤشر لرصد اتجاهات الأسعار العالمية للغذاء وتوفير معلومات هامة للمساعدة في اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية.
- **صادرات الغذاء FEX**: مؤشر صادرات الغذائية هو مقياس يُستخدم لتقييم حجم وقيمة صادرات السلع الغذائية من دولة معينة خلال فترة زمنية محددة. يهدف هذا المؤشر إلى تتبع أداء قطاع الصادرات الغذائية في الاقتصاد، وتحليل الاتجاهات في الصادرات.
- **واردات الغذاء FIM**: مؤشر واردات الغذائية هو مقياس يُستخدم لتقييم حجم وقيمة واردات السلع الغذائية إلى دولة معينة خلال فترة زمنية محددة. يُعتبر هذا المؤشر أحد المؤشرات الاقتصادية الهامة التي تُستخدم لفهم حجم التجارة الغذائية الدولية وأثرها على الاقتصاد الوطني.

- **توزيع السكان POP**: هو مقياس يُستخدم لقياس معدل نمو السكان في منطقة معينة خلال فترة زمنية معينة، عادة ما يُعبر عنه كنسبة مئوية. يتم حساب هذا المؤشر عن طريق مقارنة عدد السكان في بداية الفترة مع عددهم في نهايتها، ثم تقسم الفارق بين العددين على عدد السكان في بداية الفترة وتضرب الناتج في 100.

الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة:

الجدول رقم03: نتائج الدراسة الإحصائية

VARIABLES	Mean	Median	Max	Min
FS	68.1548	58.9300	112.9	31.01
FDP	67.7309	59.06	112.31	31.08
FEX	0.5781	0.5397	1.2234	0.1486
FIM	23.4374	21.4250	33.0363	16.301
POP	1.780	1.7959	2.4940	1.3488

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews13

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

بلغت قيمة متوسط الأمن الغذائي 68,15 في حين بلغت القيمة الوسيطية 58,93 وكانت أعلى قيمة 112,19 وسجلت أدنى قيمة 31,01، من خلال هذه النتائج يتضح لنا بان مؤشر انتاج الغذاء في الجزائر يبقى دون المتوسط بحيث ان متوسط ما ينتج، من الغذاء لا يكفي لسد حاجة المواطنين السنوية أي انها تكفي لسد حاجيا 68,15% فقط من الحاجيات وتبقى 31,85% عجز تسد من خلال الاستيراد وهذا ما يبين ان الجزائر لا تزال في خانة الدول التي لم تحقق اكتفاءها الذاتي، كما نلاحظ انه في بعض الفترات كانت إنتاجية الغذاء ضعيفة جدا بحيث وصلت الى 31,85% فقط وهذا ما يعكس بان الجزائر في تلك الفترات كانت تعاني من مشاكل جمة في تحقيق امنها الغذائي وهذا خلال فترة العشرية السوداء (1990-2002) ويرجع الى الهجرة من الأرياف الى المدينة، كما نلاحظ انه في بعض الفترات سجلت قيما تفوق المستوى المرجعي 100% وهذا راجع الى السياسات المتخذة من طرف الحكومة وهي تشجيع الإنتاج الفلاحي من خلال الدعم الفلاحي المقدم للفلاحين خلال الفترة (2015-2022).

بلغت قيمة متوسط التضخم العالمي 67,7309 من الصعب تحديد السبب الوحيد لارتفاع متوسط معدل التضخم العالمي إلى 67,73. يمكن أن يكون هناك عدة عوامل تسهم في زيادة التضخم، بما في ذلك: الطلب الزائد: إذا زاد الطلب على السلع والخدمات بشكل مفرط دون أن يتوازن العرض، فإن ذلك قد يؤدي إلى زيادة الأسعار.

1. تكاليف الإنتاج: إذا ارتفعت تكاليف الإنتاج للشركات، مثل تكلفة المواد الخام أو تكلفة العمالة، فقد ينتقل هذا الزيادة إلى المستهلكين عبر زيادة الأسعار.
2. التدهور النقدي: إذا زادت كميات النقد المتداولة بشكل غير متناسب مع نمو الاقتصاد، فقد يؤدي ذلك إلى زيادة التضخم.
3. التدخلات الحكومية: بعض السياسات الحكومية، مثل زيادة الإنفاق العام أو تخفيض الفائدة، قد تؤدي إلى زيادة التضخم.

في حين بلغت القيمة الوسيطية 59,9300 إن انخفاض متوسط معدل التضخم العالمي قد يكون نتيجة لعدة عوامل، بما في ذلك:

1. الاستقرار الاقتصادي: إذا كان هناك استقرار اقتصادي عالمي، فإن ذلك قد يؤدي إلى تقليل التضخم بسبب الثقة في الأسواق وتوازن بين العرض والطلب.
2. سياسات مكافحة التضخم: قد تتخذ الحكومات والبنوك المركزية سياسات محددة لمكافحة التضخم، مثل رفع أسعار الفائدة، وتطبيق سياسات نقدية تشجع على تقليل التضخم.
3. انخفاض أسعار السلع الأساسية: إذا شهدت أسعار السلع الأساسية مثل النفط والغذاء انخفاضًا، فقد ينعكس ذلك على انخفاض التضخم العالمي.
4. تراجع الطلب العالمي: إذا كان هناك تراجع في الطلب على السلع والخدمات عالميًا، فقد يؤدي ذلك إلى ضغط على الأسعار وتراجع التضخم.

. تظهر القيم المذكورة (112,31 و31,08) تباينًا كبيرًا بين أعلى وأدنى معدلات التضخم العالمي. هذا التباين الكبير يمكن أن يكون نتيجة لعدة عوامل، بما في ذلك:

1. أزمات اقتصادية: قد تؤدي الأزمات الاقتصادية مثل الكساد الكبير أو الأزمات المالية العالمية إلى تقلبات كبيرة في معدلات التضخم، حيث يمكن أن يرتفع التضخم بشكل حاد خلال الأزمات الاقتصادية ثم ينخفض بعد فترة من الزمن.
2. تغيرات في العرض والطلب: قد تؤدي تقلبات في العرض والطلب على السلع والخدمات إلى تقلبات في معدلات التضخم. على سبيل المثال، إذا توقفت دولة ما عن إنتاج سلعة معينة، فقد يرتفع سعر هذه السلعة عالميًا مما يؤدي إلى زيادة في التضخم.
3. سياسات نقدية ومالية: قد تؤثر السياسات النقدية والمالية التي تتخذها الحكومات والبنوك المركزية على معدلات التضخم. على سبيل المثال، قد يؤدي تخفيض أسعار الفائدة إلى زيادة في التضخم، بينما قد يؤدي رفعها إلى انخفاض في التضخم.
4. تقلبات في أسعار الطاقة والسلع الأساسية: يمكن أن تؤدي تقلبات في أسعار الطاقة والسلع الأساسية مثل النفط إلى تقلبات كبيرة في معدلات التضخم، حيث تؤثر هذه التقلبات على تكاليف الإنتاج وأسعار المنتجات النهائية.

بلغت قيمة متوسط صادرات الغذائية 0,5781يعكس هذا المتوسط القيمة المتوسطة لصادرات الغذائية خلال الفترة المحددة ارتفاع متوسط الصادرات قد يكون نتيجة زيادة في الإنتاج الزراعي، أو زيادة الطلب الخارجي على المنتجات الغذائية الجزائرية. في حين بلغت القيمة الوسيطية 0,5397 تمثل القيمة الوسيطية القيمة الوسطية لصادرات الغذائية في الفترة المحددة، يمكن أن تكون القيمة الوسيطية أقل من القيمة المتوسطة في حالات التقلبات الكبيرة في حجم الصادرات خلال الفترة المعينة وكانت أعلى قيمة 1،2234 وسجلت أدنى قيمة 0,1486 القيمة العالية تشير إلى فترات ذروة في حجم الصادرات، ويمكن أن تكون نتيجة لعوامل مثل ارتفاع الإنتاج أو زيادة الطلب العالمي على المنتجات الغذائية الجزائرية، بالمقابل، القيمة الدنيا قد تكون نتيجة لتقلبات في الأسواق العالمية، أو قيود في الإنتاج، أو تغيرات في السياسات التجارية.

بلغت قيمة متوسط الواردات الغذائية 23,4374 ارتفاع متوسط الواردات الغذائية يمكن أن يكون نتيجة زيادة في الاستهلاك المحلي، أو نقص في الإنتاج المحلي، أو زيادة في الطلب على المنتجات الغذائيةفي حين بلغت القيمة الوسيطية 21,4250 قد تكون القيمة الوسيطية أقل من القيمة المتوسطة نتيجة تقلبات في كميات الواردات خلال الفترةوكانت أعلى قيمة 33,0363 وسجلت أدنى قيمة 16,301 القيمة

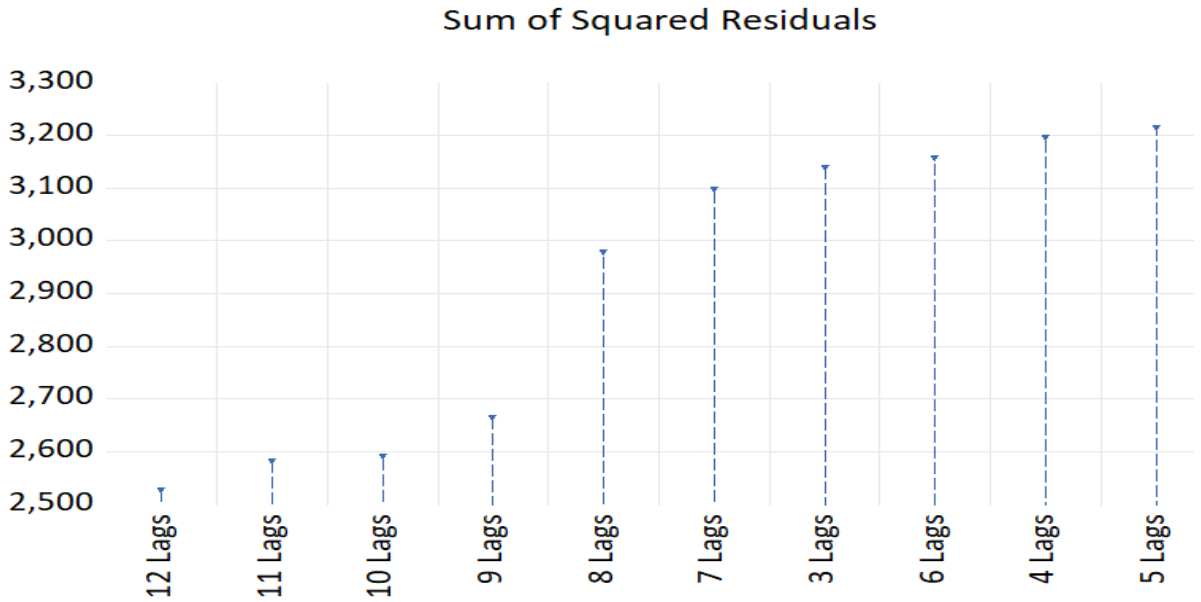
العالية تشير إلى ذروة في كمية الواردات الغذائية، ويمكن أن يكون ذلك نتيجة لعوامل مثل زيادة الاستهلاك أو نقص في الإنتاج المحلي القيمة الدنيا قد تكون نتيجة لتقلبات في الأسعار العالمية، أو لزيادة في الإنتاج المحلي، أو لتحسن في السياسات التجارية.

بلغت قيمة متوسط توزيع السكان 1,780 في حين بلغت القيمة الوسيطية 1,7959 وكانت أعلى قيمة 2,4940 وسجلت أدنى قيمة 1,3488أسباب التغيرات في قيم توزيع السكان يمكن أن تكون متعددة، بما في ذلك التغيرات الديموغرافية مثل معدلات النمو السكاني وأنماط الهجرة، والعوامل الاقتصادية مثل الفرص الوظيفية والتطورات العمرانية، والعوامل السياسية والاجتماعية التي تؤثر على توزيع السكان في البلاد.

1-تحديد التأخيرات (Max lags):

من خلال الشكل ادناه نلاحظ بان أفضل تأخير يمكننا الاعتماد عليه في تقدير نماذج MIDAS المعتمدة (المون Almonوبيتا Beta) هو 12 لأنه يعطي أقل قيمة لمجموع مربعات البواقي Sum of (SquaredResiduals) مقارنة مع بقية التأخيرات

الشكل رقم(09): تحديد تأخيرات النماذج المقدرة



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS

2-تقدير نماذج:

نقوم بتطبيق نماذج MIDAS بحيث سنعتمد على بيانات التردد المرتفع الشهري لمعامل التضخم العالمي، بحيث نستطيع تقدير النموذج مع ترجيح ألمون متعدد الحدود (PDL Almon lags) من الدجة (3) للحفاظ على استقرار النموذج وتجنب شكلة (Over fitting) وتقدير النموذج Beta لفرض قيود على شكل التوزيع غير المعلمي، بحيث يتم اختيار قيم التأخر (Max lags) عند 12 على اعتبار أننا نحتاج المعلومات من 12 شهر لتفسير التغير السنوي في معدل الامن الغذائي في الجزائر.

الجدول رقم04: تقدير نماذج MIDAS

المعالم	نموذج MIDAS	
	PDL Almon lags	Beta lags
FS	108.9186 (0.0000)	106.1836 (0.0000)
FIM	-2.8682 (0.0000)	-2.7551 (0.0000)
FEX	31.9858 (0.0000)	32.0099 (0.0001)
POP	-20.9718 (0.0162)	-21.3295 (0.0193)
Slope	-	0.5581
lags01	0.8829	-0.5053
lags02	-0.4271	-0.5179
lags03	0.0376	-0.0683
R^2	0.8987	0.8968
AIC	7.6653	7.7466
BIC	7.9860	8.1130
DW	1.5767	1.5535

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews13

من خلال الجدول نلاحظ بأن نموذجي MIDAS معنويين وأعطت نتائج دقيقة لتأثير التضخم العالمي الشهرية على الامن الغذائي السنوي خلال الفترة (1990-2022) وتبين ما يلي:

نموذج PDL Almon lags:

- مؤشر واردات الغذاء أظهر تأثير سلبي معنوي، حيث زيادة نسبة واردات التضخم ب 1% تؤدي إلى نقصان إنتاج الغذاء بنسبة 2,86% وهذا بسبب عدم القدرة على التنافس مع المنتجات الغذائية المستوردة؛
- مؤشر صادرات الغذاء ذو تأثير إيجابي معنوي، فزيادة الصادرات ب 1% تؤدي إلى زيادة الأمن الغذائي ب 31,98% وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية؛
- مؤشر توزيع السكان يؤثر سلبيا على إنتاج الغذاء فزيادته ب 1% تؤدي إلى انخفاض الأمن الغذائي ب 20.97% بسبب نقص القوى العاملة الزراعية؛

كما بلغت قيمة معامل التحديد $(R)^2 = 89,87\%$ ويشير الى أن 89 %من اجمالي التأثير على معدلات الأمن الغذائي تعود الى التضخم العالمي، ويمكن كتابة نموذج MIDASوفق ترجيح المون كما يلي:

$$FS=0,493345INF_t+0,882900INF^1_{t-11/12}-0,427162INF^2_{t11/12}+0,037606INF^3_{t-11/12}+\varepsilon_t$$

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews13

يظهر النموذج وجود تأثيرات إيجابية كلية لمعدل التضخم العالمي على الامن الغذائي حيث وانه كل ارتفاع بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى ارتفاع بمعدل الامن الغذائي بمقدار 0,49334 وحدة خلال 12 شهر حيث يقسم هذا التأثير حسب المنحنى التربيعي الى ثلاث فترات الفترة الأولى (4 أشهر) تأثير إيجابي بمقدار 0,88290 وفترة ثانية تأثير سلبي بمقدار 0,42716 وفترة ثالثة تأثير إيجابي بمقدار 0,03760. حيث تشير الفجوات (LAG0) الى (LAG3) بأن النموذج غير دقيق في نقل التأثير الشهري لأثر معدلات التضخم على الامن الغذائي السنوي حيث أن تغير الفجوات يؤثر بالإيجاب في الفترة الأولى وبالنقصان في الفترة الأخيرتين في قيمة الميل

نموذج Beta:

Beta 1 لا تختلف عن الصفر وبالتالي شكل وضيفة الترجيح يعتمد على معلمة واحدة تظهر انخفاض تدريجي، وبما ان beta3 لا تختلف عن الصفر فذلك دلالة على تلاشي التأثير عند نهاية نقاط التأثر وهو ما يبينه الشكل حسب الجدول 04

نلاحظ من النموذج ان التأثير الكلي إيجابي لمعدل التضخم على الامن الغذائي حيث ان كل ارتفاع بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة معدل الامن الغذائي بمقدار 0,718362 وحدة، ويمكن كتابة النموذج بالشكل الآتي:

$$FS=0,718362INF_t-0,505387INF^{beta1}_{t-11/12}-0,517999INF^{beta2}_{t11/12}-0,068309INF^{beta3}_{t-11/12}+\varepsilon_t$$

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews13

حيث تشير الفجوات (LAG0) الى (LAG3) بأن النموذج غير دقيق في نقل التأثير الشهري لأثر معدلات التضخم على الامن الغذائي السنوي حيث أن تغير الفجوات يؤثر بالإيجاب في الفترة الأولى وبالنقصان في الفترة الأخيرتين في قيمة الميل

المطلب الثالث : الاختبارات التشخيصية للنماذج المقدرة:

اختبار داربن واتسون:

الجدول رقم(05): اختبارDurbin Watson

DL	DU	DW	4-DU	4-DL
1,26	1,65	1,55 1,57	2,35	2,74

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews13

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة داربن واتسون لكلا النموذجين محصورة بين DU وDL وبالتالي قرار غير حاسم.

1-التعدد الخطي:

إن اختبار التعدد الخطي (Multicollinearity) تعد من اهم الاختبارات في تحليل الانحدار الخطي المتعدد، بحيث نهدف من خلال هذا الاختبار الى فهم العلاقة التي تربط بين المتغيرات المستقلة، فمشكلة التعدد الخطي قد تأدي الى عدم استقرار تقديرات المعلمات في نموذج الانحدار الخطي وبذلك تقل موثوقية التقديرات المحصل عليها، بالإضافة الى انه اذا كانت المتغيرات المستقلة مرتبطة ببعضها ارتباطا خطي كبير فهذا يؤدي الى صعوبة فصل تأثير كل متغير مستقل وبهذا تكون الاستنتاجات والقرارات غير دقيقة، بالإضافة الى ذلك فقد تؤدي مشكلة التعدد الخطي الى ظهور معاملات (تقديرات) غير منطقية او ذات إشارات عكسية عما هو متوقع من الناحية النظرية او الاقتصادية، لهذا دائما ما نلجأ الى القيام باختبار مشكلة التعدد الخطي قصد تفادي هذه المشاكل وضمان الحصول على نتائج دقيقة وقابلة للتفسير، ويوجد العديد من الاختبارات يمكن استخدامها للتحقق من الفرضية التالية:

H_0 : لا يوجد ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة (لا يوجد تعدد خطي)

H_1 : يوجد ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة (يوجد تعدد خطي) :

من بين الطرق الأكثر استعمالا في اختبار الفرضية السابقة نجد اختبار VIFان معاملات التضخم التباين هي عناصر القطر الرئيسي لمعكوس مصفوفة الارتباط لمتغيرات تفسيرية $(XX)^{-1}$

والتي يمكن أن يعبر عنها بالصيغة التالية:[1]

$$vif = \frac{1}{1 - R^2}$$

حيث (R^2) هو معامل التحديد لانحدار المتغير (X) على بقية المتغيرات التفسيرية. فإذا كانت قيم VIF أكبر من 10 فهذا دليل على وجود مشكلة تعدد الخطي بين المتغيرات التفسيرية.

[1]XIN, Y,& XIAO, G (2009) ,Linaire regression analysis . singapore : world scientific , 2009 , p :86 .

الجدول رقم(06): التعدد الخطي

Variance Inflation Factors
Date: 05/19/24 Time: 11:30
Sample: 1990 2022
Included observations: 33

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
FIM	0.292385	46.67913	1.845244
FEX	42.21713	5.514166	1.585252
POP	72.29218	65.49414	1.697450
C	381.8758	108.0546	NA
SLOPE	0.013450	28.70339	2.198735
BETA01	10.27407	190819.2	189047.5
BETA02	10.27407	190819.2	189047.5
BETA03	0.000105	1.191245	1.185595

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews13

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيم VIF كانت أقل من 10 لكل المتغيرات المستقلة وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة وبدلك نقول بانه لا يوجد ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة أي عدم وجود التعدد الخطي.

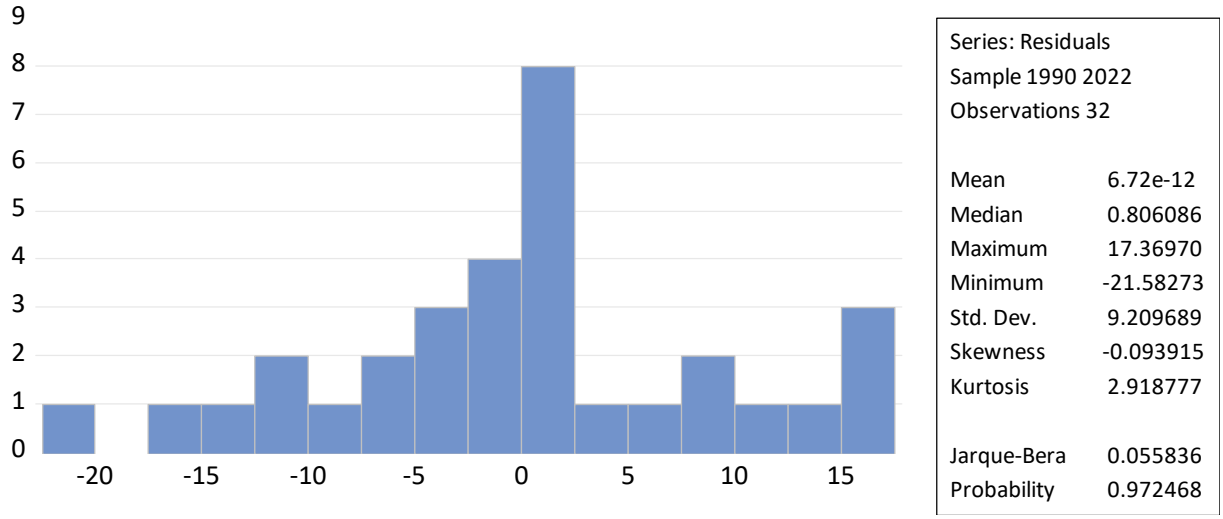
التوزيع الطبيعي لحد الخطأ العشوائي:

يتم الكشف عن طبيعة توزيع البواقي عبر اختبار الفرضية التي مفادها أن "البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا"، ويكون ذلك من خلال استقراء البيان الذي يسمح بملاحظة تجمع البواقي حول المركز وتناقص كما ابتعدت عن المركز نحو الأطراف، أو عدم تجمعها حول المركز، أو من خلال مقارنة إحصائية (**jarque-bera**) بالقيمة الجدولية (**chi-square**) عند درجة حرية 02 ومستوى معنوية 0.05 حيث :

H0 : البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

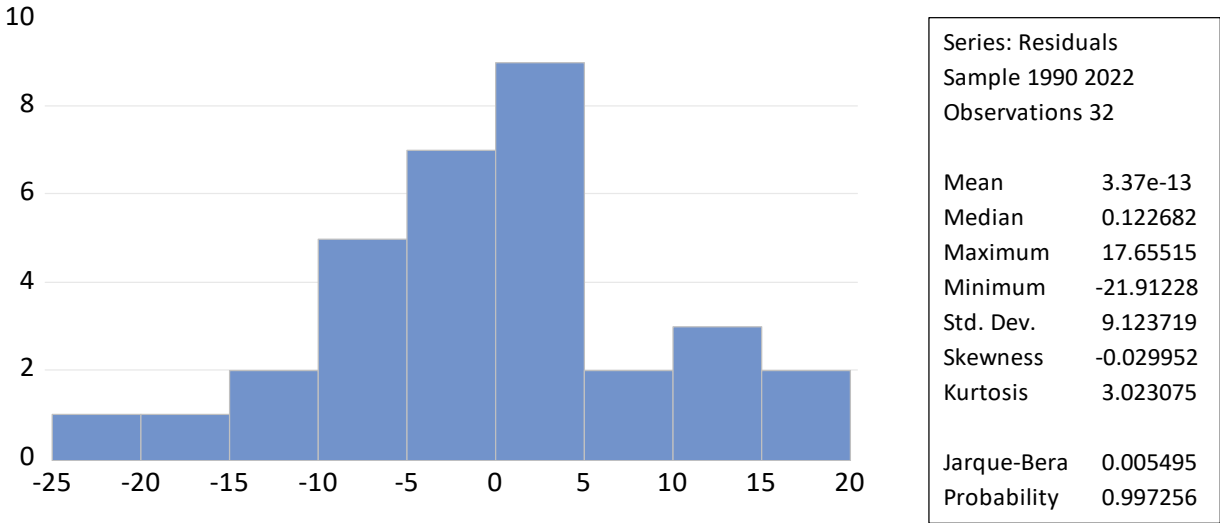
H1 : البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم (10): نتائج اختبار التوزيع ا لطبيعي لحد الخطأ العشوائي لنموذج Beta



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews13

الشكل رقم (11): نتائج التوزيع الطبيعي اختبار PDL Almon



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews13

يبين لنا الشكلين أعلاه أن حد الخطأ العشوائي للنموذجين يتبع التوزيع الطبيعي لأنه يشبه شكل الجرس بالإضافة الى ان القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera أكبر من مستوى معنوية 5 % وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص على ان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي في كلا النموذجين المقدرين.

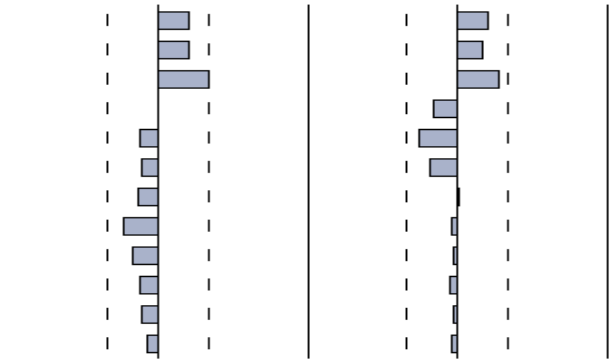
2-اختبار الارتباط الذاتي لحد الخطأ العشوائي:

من أجل تأكيد نتيجة عدم وجود ارتباط الذاتي للأخطاء فإننا نعاين دالة الارتباط الذاتي لسلسلة بواقي النموذج، وفي الشكل أدناه نلاحظ أن معاملات الارتباط الذاتي المحسوبة من أجل الفجوات h=12 كلها

ذات معنوية إحصائية معدومة (تقع داخل مجال الثقة) وبالتالي يمكننا قبول الفرضية الصفرية بمستوى 5% والإقرار بعدم وجود ذاكرة ضمن سلسلة بواقي النموذج أي أنها مستقلة عن بعض وتمثل شوشرة بيضاء

الشكل (12): نتائج اختبار الارتباط الذاتي لحد الخطأ العشوائي لنموذج PDL Almon

Date: 05/19/24 Time: 12:00
Sample (adjusted): 1991 2022
Included observations: 32 after adjustments

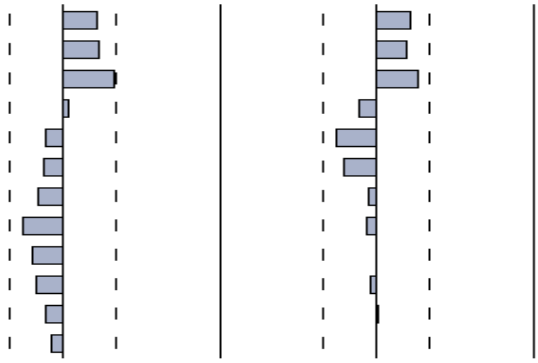


Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.211	0.211	1.5698	0.210
		2	0.214	0.178	3.2372	0.198
		3	0.346	0.293	7.7276	0.052
		4	-0.001	-0.156	7.7276	0.102
		5	-0.129	-0.258	8.3937	0.136
		6	-0.115	-0.183	8.9476	0.177
		7	-0.143	0.009	9.8324	0.198
		8	-0.235	-0.036	12.343	0.137
		9	-0.172	-0.029	13.747	0.132
		10	-0.123	-0.048	14.498	0.151
		11	-0.117	-0.021	15.202	0.173
		12	-0.082	-0.038	15.565	0.212

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews13

الشكل (13): نتائج اختبار الارتباط الذاتي لحد الخطأ العشوائي لنموذج Beta

Date: 05/19/24 Time: 11:56
Sample (adjusted): 1991 2022
Included observations: 32 after adjustments



Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.222	0.222	1.7310	0.188
		2	0.236	0.197	3.7593	0.153
		3	0.340	0.278	8.0849	0.044
		4	0.038	-0.120	8.1401	0.087
		5	-0.112	-0.260	8.6451	0.124
		6	-0.130	-0.210	9.3568	0.154
		7	-0.170	-0.054	10.620	0.156
		8	-0.266	-0.064	13.835	0.086
		9	-0.201	-0.004	15.740	0.073
		10	-0.175	-0.038	17.263	0.069
		11	-0.123	0.011	18.045	0.081
		12	-0.068	-0.007	18.300	0.107

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews13

نلاحظ من خلال الشكلين أعلاه عدم معنوية القيم الاحتمالية لإحصائية الاختبار عند مستوى معنوية 5%، بالإضافة الى ان كل الاعمدة داخل مجال الثقة وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود ارتباط تسلسلي بين قيم حد الخطأ العشوائي خلال فترات التأخير المحددة للنموذجين.

3-اختبار ثبات (تجانس) التباين لحد الخطأ العشوائي:

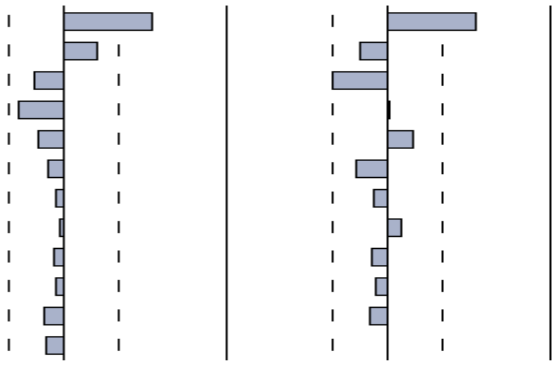
مشكلة عدم ثبات التباين لحد الخطأ العشوائي تشير إلى عدم استقراريه في تقديرات الخطأ العشوائي التي يمكن أن تظهر عند استخدام هذه الطريقة. يمكن أن يحدث ذلك نتيجة لعوامل متعددة، بما في ذلك تقديرات غير دقيقة للمتغيرات، أو عدم كفاية البيانات، أو استخدام نماذج إحصائية معقدة جدًا. ويمكن صياغة الفرضية التالية:

H0 : لا يوجد مشكلة عدم ثبات التباين

H1 : يوجد مشكلة عدم ثبات التباين

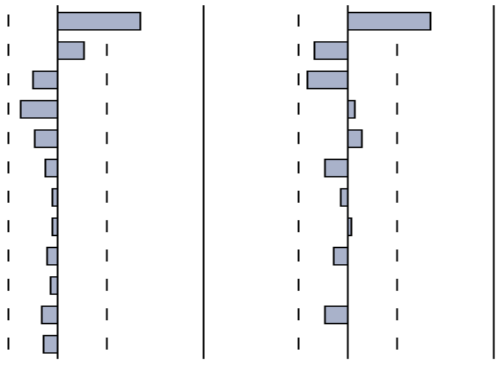
الشكل (14): اختبار ثبات التباين

Date: 05/19/24 Time: 11:40
Sample (adjusted): 1991 2022
Included observations: 32 after adjustments



Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.571	0.571	11.443	0.001
		2	0.208	-0.175	13.014	0.001
		3	-0.187	-0.347	14.322	0.002
		4	-0.291	0.015	17.622	0.001
		5	-0.166	0.156	18.730	0.002
		6	-0.104	-0.197	19.186	0.004
		7	-0.048	-0.089	19.286	0.007
		8	-0.029	0.085	19.323	0.013
		9	-0.062	-0.101	19.505	0.021
		10	-0.054	-0.081	19.650	0.033
		11	-0.125	-0.118	20.466	0.039
		12	-0.116	-0.005	21.202	0.047

Date: 05/19/24 Time: 11:43
Sample (adjusted): 1991 2022
Included observations: 32 after adjustments



Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.591	0.591	12.252	0.000
		2	0.194	-0.238	13.617	0.001
		3	-0.179	-0.293	14.819	0.002
		4	-0.269	0.048	17.639	0.001
		5	-0.161	0.093	18.678	0.002
		6	-0.089	-0.160	19.007	0.004
		7	-0.040	-0.048	19.077	0.008
		8	-0.035	0.026	19.131	0.014
		9	-0.070	-0.099	19.363	0.022
		10	-0.048	0.003	19.475	0.035
		11	-0.114	-0.160	20.147	0.043
		12	-0.099	-0.001	20.681	0.055

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews13

من خلال الشكلين نلاحظ أن قيم احتمال اختبار ثبات تباين البواقي كانت أقل من 0،05 في كلا النموذجين وبالتالي نقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود مشكل عدم ثبات التباين.

4-استقراريه حد الخطأ العشوائي:

الجدول رقم(07): نتائج اختبار الاستقرارية لحد الخطأ العشوائي لنماذج MIDAS

	مع مقطع		مع مقطع واتجاه		بدون مقطع واتجاه	
	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
اختبار ADF	-4.3437	0.0018	4.7377	0.003	-4.4180	0.0001
اختبار PP	-4.5376	0.0011	-4.8124	0.0028	-4.6023	0.0000

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews13

تبين لنا نتائج الدراسة ان القيمة الاحتمالية لإحصائية اختبار أقل من مستوى معنوية 5% وبالتالي نستطيع أن نرفض فرضية العدم ومنه نستنتج أن سلسلة حد الخطأ العشوائي مستقرة.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تطرقنا الى تحليل وقياس أثر التضخم العالمي على الامن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2022) باستخدام بيانات شهرية للتضخم العالمي وبيانات سنوية للمتغيرات المستقلة الأخرى، باستخدام نماذجBeta&PDL Almond حيث قمنا في البداية بتحليل وتطور واقع الأمن الغذائي والتضخم في الجزائر بالتعريف بمتغيرات الدراسة والدراسة الإحصائية لها ثم تقدير نموذجي

حيث أظهرت النتائج التأثير الإيجابي والسلبي الشهري للتضخم العالمي على الأمن الغذائي في الجزائر ثم قمنا بدراسة صلاحية النموذج واستخلاص أهم النتائج المتوصل اليها.



الخاتمة



الخاتمة

بحثت هذه الدراسة عبر مختلف فصولها في إشكالية تأثير التضخم العالمي على الأمن الغذائي وحتى يتم الإحاطة بجميع جوانبها تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول وتوصلنا إلى النتائج التالية:

الأهمية التي يحظى بها الأمن الغذائي حيث سعت مختلف المنظمات العالمية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، لتحديد الأطر المفاهيمية للأمن الغذائي وتحديد مؤشراته وأبعاده ومستوياته، فهو يعبر عن الاستقلال التام للدولة.

وتوصلنا في الفصل الثاني إلى أن التضخم العالمي تترتب عليه تأثيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية هامة، حيث يؤدي إلى تقلبات في أسعار السلع والخدمات، وزيادة تكاليف المعيشة، وتدهور قيمة العملة. كما يمكن أن يؤدي التضخم إلى زيادة التوترات الاجتماعية نتيجة لتدهور الظروف المعيشية للفئات الأكثر ضعفًا اقتصاديًا، مما ينذر بضعف الاستقرار الاجتماعي وزيادة التوترات في المجتمعات.

بشكل عام، يتطلب التعامل مع التضخم العالمي اتخاذ إجراءات منسقة وفعالة تشمل السياسات النقدية والمالية الملائمة، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الدولي لمواجهة هذا التحدي بشكل شامل، وذلك من أجل تحقيق استقرار اقتصادي واجتماعي على المدى الطويل وضمان الأمن الغذائي للمجتمعات على الصعيدين الوطني والدولي.

وتطرقنا في الفصل الثالث إلى قياس تأثير التضخم العالمي على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022) ولتحقيق هذا الهدف وللإجابة على الإشكالية المطروحة سلفا تم تقسيم الفصل إلى دراسة تحليلية تهدف إلى دراسة نطور الأمن الغذائي والتضخم العالمي ودراسة أهم مكوناته ثم تطبيق نموذج الترددات الزمنية المختلفة (Midas)، باعتباره النموذج الأنسب لتقدير وتحقيق هدف الدراسة.

حيث أشارت النتائج بعد تقدير النماذج، أن ارتفاع أسعار المواد يؤدي انعدام الأمن الغذائي. وبعد تقدير النموذج اتضح أن هناك علاقة طردية بين التضخم وانعدام الأمن الغذائي، وعكسية مع كل من الصادرات والزيادة السكانية.

التوصيات:

- استخدام نماذج midas في التنبؤات للمتغيرات ذات التكرارات العالية.

- تفعيل الاستثمار الغير عقاري الذي سيؤدي إلى تخفيض معدلات التضخم.

- استخدام نماذج الترددات الزمنية المختلفة Midas في دراسة متغيرات أخرى وباستخدام نماذج أخرى مثل Midas Ar, Midas Ardl, Midas Garch

آفاق البحث:



المراجع



المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. السيد إبراهيم مصطفى، أحمد رمضان نعمة الله، السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص 202
2. سهير محمود معتوق، النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1998، ص19
3. سعود جايد مشكور العامري، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2014: ص12

الأطروحات والمذكرات:

1. عيسى بن ناصر، مشكلة انتاج الغذاء في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2002، ص11
2. مروج عمر عزير محمد، أثر التضخم على الوضع الغذائي بمنطقة أم القرى، جامعة السودان، 2018، ص15
3. عيسى بن ناصر، "مشكلة الغذاء في الجزائر: دراسة تحليلية وسياسات علاجها "، (أطروحة دكتوراه، جامعة منتور قسنطينة، قسم العلوم الاقتصادية،2005)، ص10
4. كريمة كريم: الفقر وتوزيع الدخل في مصر، مندى العالم الثالث، مكتب الشرق الأوسط، القاهرة، يونيو 1994، ص 6.
5. موسى الفياص، عسير أبو رمان، الوقود الحيوي: الأفاق والمخاطر والفرص، المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي، الأردن، 2009، ص 03
6. لاتحاد العام لغرفة التجارة والزراعة للبلاد العربية، نحو مقاربة جديدة لتحقيق الأمن الغذائي العربي، بيروت، لبنان، 2014، ص 3
7. منظمة الأغذية والزراعة لأمم المتحدة، ضمان الأمن الغذائي في عالم متغير، روما 2016، ص 01
8. محمد السيد عبد السلام، التكنلوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي، عالم المعرفة، الكويت، 1982، ص 54

المجلات والمقالات:

1. ماروس ايفانتيتش maroslvanic، ويل مارتن، ضمان الأمن الغذائي، مجلة التمويل والتنمية
2. [1]منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تأثير المناخ على الامن الغذائي وانعكاساته على الإنتاج الغذائي المستدام، لجنة الأمن الغذائي، روما، ص 12_16 ماي 2003
3. فاطمة لمحرحر، تأثير التغيرات المناخية على الأمن الغذائي في إفريقيا جنوب الصحراء، المركز الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية، المغرب،2017
4. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة، تغير المناخ والزراعة والأمن الغذائي، روما،2016 ص 40
5. تزاتي بن علي فاطمة، العوامل المسببة لتفاقم العجز الغذائي في الدول العربية والأطر العلمية لحلها، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة شلف، 24/23 نوفمبر 2014، ص 06
6. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي، السودان، 2009، ص 09
7. محمد شايب، نعيمة بارك، الأمن الغذائي وإشكالية ارتفاع قائمة أسعار الغذاء عالميا، بحوث اقتصادية عربية، بيروت، العدد 65، 2014 ص 60_61
8. كينة عبد الحفيظ، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، ماجستير علوم اقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر _3_ 2013/ 2012، ص39
9. تواتي علي فاطمة، الاندماج الاقتصادي واستراتيجية الامن الغذائي العربي في ظل التحديات الإقليمية والدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة شلف 2013\2014، ص 20
10. محمد أحمد المقداد، عاهد مسلم أبو ذويب، أثر دور المنظمات الدولية والسياسية الحكومية في الأمن الغذائي العربي، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية آل البيت، المجلد 42، العدد 3، الأردن، 2015، صفحة 696
11. محمد رفيق حمدان أمين،الامن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق، دارالوائل للنشر، الأردن، ط1، 1999، ص 38.
12. بكدي فاطمة، رابح حمدي باشا، الامن الغذائي والتنمية المستدامة، مركز الكتاب الاكاديمي، الأردن، ط1، 2016، ص 92

13. دبار حمزة، دور القطاع الفلاحي في تحقيق الامن الغذائي في الدول العربية، جامعة محمد خيضر-بسكرة،2018-2019، ص46
14. ياسر عبد الرحمان مهدي عوض، دورمشروعات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (أيفاد) في تنمية بارا وام روابه بالسودان، ماجيستير علوم التخطيط التنموي، معهد الدراسات والبحوث الإنمائية، السودان، 1996، ص 11، 12.
15. دبار حمزة، دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، 2018، ص47
16. المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، التقرير السنوي 2003، سوريا، 2004، ص 2
17. طارق بن موسى الزجدالي، الامن الغذائي والتعاون الافريقي العربي، المنتدى الرفيع المستوى، حول التعاون العربي الافريقي في مجال الاستثمار والتجارة، ليبيا، 26 ديسمبر 2010، ص 16.
18. لمنظمة العربية للتنمية الزراعية، جهود المنظمة في تحقيق الامن الغذائي العربي، الملتقى العالمي حول مهددات الامن الغذائي العربي، جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية، 6_8 ماي 2013، ص10_
19. الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي، التقرير السنوي 2010، الخرطوم، السودان، 2010، ص5
20. غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص14
21. نجوم محمد أمين، إشكالية التضخم العالمي وأثره على الاقتصاد الجزائري، مذكرة للحصول على شهادة ماستر، اقتصاد نقدي بنكي، 2022، ص20
22. [1]بني خالد حمود حميدي، أثر التضخم على النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مجلة البشائر الاقتصادية،2020، ص47

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Sen.A.Kpoverty and famines ,an essay on entitlements and deprivation oxford ,clarendon press ,1981
2. Tarrant j ",**food policies**,"john Wiley's son ,new York 1980, p5

3. Benachenchou Mourad, inflation, dévaluation, marginalisation, dar echarifa, Alger 1993, p 05

المواقع الالكترونية:

1. موقع المعهد الدوي لبحوث سياسات الأغذية، تاريخ الاطلاع 5\5\2024 https://www.ifpri.org/about
2. هاجر بوزيان، الصناعة الغذائية كمدخل لتحقيق الامن الغذائي (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2014، ص34،35
3. https://www.meemapps.com/term/demandpull-inflation
4. https://hbrarabic.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B6%D8%AE%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%81%D9%88%D8%B9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D8%A7%D9%84%D8%A%D9%81/
5. https://www.investopedia.com/terms/d/demandpullinflation.asp



الملاحق



الدراسة الإحصائية

	FDP	FS	FEX	FIM	POP
Mean	67.73091	68.15485	0.578164	23.43748	1.788071
Median	59.06000	58.93000	0.539747	21.42501	1.795904
Maximum	112.3100	112.9000	1.223454	33.03634	2.494068
Minimum	31.08000	31.01000	0.148606	16.30100	1.348867
Std. Dev.	28.22368	29.00344	0.365273	4.809599	0.314714
Skewness	0.316107	0.352855	0.285037	0.466249	0.334199
Kurtosis	1.501863	1.542588	1.595927	1.874390	2.431447
Jarque-Bera	3.635653	3.605354	3.157559	2.937760	1.058759
Probability	0.162378	0.164857	0.206227	0.230183	0.588970
Sum	2235.120	2249.110	19.07941	773.4370	59.00633
Sum Sq. Dev.	25490.43	26918.39	4.269569	740.2317	3.169435
Observations	33	33	33	33	33

تقدير نموذج pdL/Almon

Dependent Variable: FS
Method: MIDAS
Date: 06/09/24 Time: 12:17
Sample (adjusted): 1991 2022
Included observations: 32 after adjustments
Method: PDL/Almon (polynomial degree: 3)
Automatic lag selection, max lags: 11
Chosen selection: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FIM	-2.868269	0.516084	-5.557757	0.0000
FEX	31.98588	6.225157	5.138164	0.0000
POP	-20.97181	8.136012	-2.577652	0.0162
C	108.9186	18.63550	5.844684	0.0000
Page: INF Series: FDP(-12) Lags: 11				
PDL01	0.882900	0.330490	2.671492	0.0131
PDL02	-0.427162	0.170836	-2.500427	0.0193
PDL03	0.037606	0.015240	2.467654	0.0208

R-squared	0.898786	Mean dependent var	69.31563
Adjusted R-squared	0.874494	S.D. dependent var	28.67816
S.E. of regression	10.15974	Akaike info criterion	7.665383
Sum squared resid	2580.510	Schwarz criterion	7.986013
Log likelihood	-115.6461	Hannan-Quinn criter.	7.771663
Durbin-Watson stat	1.576774		

INF\FDP(-12)	Lag	Coefficient	Distribution
	0	0.493345	
	1	0.179002	
	2	-0.060129	
	3	-0.224047	
	4	-0.312752	
	5	-0.326245	
	6	-0.264525	
	7	-0.127593	
	8	0.084552	
	9	0.371909	
	10	0.734478	

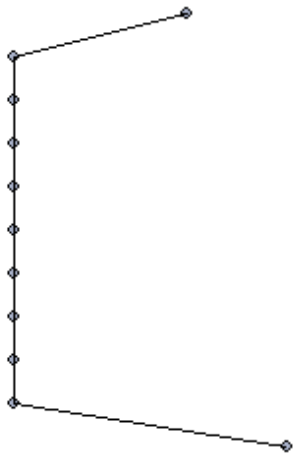


تقدير نموذج Beta

Dependent Variable: FS
Method: MIDAS
Date: 06/11/24 Time: 14:30
Sample (adjusted): 1991 2022
Included observations: 32 after adjustments
Method: Beta
Optimization method: initial OPG iterations followed by BFGS
Coefficient covariance computed using observed Hessian
Convergence achieved after 26 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FIM	-2.755106	0.540726	-5.095194	0.0000
FEX	32.00998	6.497471	4.926529	0.0001
POP	-21.32950	8.502481	-2.508620	0.0193
C	106.1836	19.54164	5.433708	0.0000
Page: INF Series: FDP(-12) Lags: 11				
SLOPE	0.558139	0.115973	4.812679	0.0001
BETA01	-0.505387	3.205319	-0.157671	0.8760
BETA02	-0.517999	3.205319	-0.161606	0.8730
BETA03	-0.068309	0.010269	-6.651709	0.0000

R-squared	0.896869	Mean dependent var	69.31563
Adjusted R-squared	0.866790	S.D. dependent var	28.67816
S.E. of regression	10.46695	Akaike info criterion	7.746641
Sum squared resid	2629.369	Schwarz criterion	8.113074
Log likelihood	-115.9462	Hannan-Quinn criter.	7.868103
Durbin-Watson stat	1.553514		

INF\FDP(-12)	Lag	Coefficient	Distribution
	0	0.718362	
	1	-0.153363	
	2	-0.153363	
	3	-0.153363	
	4	-0.153363	
	5	-0.153363	
	6	-0.153363	
	7	-0.153363	
	8	-0.153363	
	9	-0.153363	
	10	1.220041	

استقراريه حد الخطأ العشوائي

Null Hypothesis: RES has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.343778	0.0018
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

Null Hypothesis: RES has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.737792	0.0034
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

Null Hypothesis: RES has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.418068	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	